

معهد البحوث والدراسات العربية

الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب

١٨٤٠ - ١٩٠٩

تأليف
الدكتور
السيد رجب حراز
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب — جامعة القاهرة

١٩٧٠

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ شارع ضريح سعد بالقاهرة

تصدير

تتناول هذه الدراسة تاريخ محاولات التوسع العثمانى فى شبه جزيرة العرب إبان العصر العثمانى الثانى ، وعلى وجه التحديد منذ عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) إلى عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) .

وكانت شبه جزيرة العرب ، شأنها شأن بقية أجزاء المشرق العربى ، قد خضعت للحكم العثمانى منذ القرن السادس عشر ، إلا أن « الوجود » العثمانى فى شبه الجزيرة لم يلبث أن تعرض لهزات عنيفة إبان العصر العثمانى الأول . فقد اندلعت الثورات ضد الحكم العثمانى فى اليمن ، واضطرت القوات التركية أن ترحل من اليمن عام ١٦٣٥ ، وأصبح اليمن مستقلا تحت حكم الأئمة الزيدية . وفضلا عن ذلك ، فقد انهارت السيطرة التركية فى الأحساء وشرق شبه الجزيرة العربية عام ١٦٧٠ ، كما تحولت تدريجياً السيادة العثمانية فى الحجاز إلى سيادة اسمية بحتة ، وانتقل النفوذ إلى شريف مكة .

زد على ذلك أن الدولة العثمانية لم تسيطر خلال العصر العثمانى الأول على وسط شبه الجزيرة العربية ، واكتفى الباب العالى بممارسة سيادة اسمية على قبائل نجد وشمر وذلك منذ أن فشلت الحملة التى أرسلها السلطان سليمان الأول أو القانونى حوالى عام ١٥٥٠ فى اخضاع هذه القبائل . والواقع أن الدولة العثمانية حتى فى أوج عظمتها لم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية ، ولم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربى .

على أن الدولة العثمانية لم تلبث أن انتهزت فرصة انسحاب القوات

المصرية من الحجاز ونجد واليمن وانتهاء الوجود المصرى من شبه الجزيرة العربية عام ١٨٤٠ ، فحاولت غزو المناطق التى لم تخضع لها إبان العصر العثمانى الأول ، أو التى خضعت لها ثم استقلت عنها . ومن ثم . فقد شهد العصر العثمانى الثانى محاولات متوالية من جانب الأتراك لسد « الفراغ » الذى نجم عن انحسار ظل الحكم المصرى فى شبه الجزيرة ، وهى محاولات كانت تصطدم بالقوى المحلية النامية من جهة ، وبالنفوذ والاستعمار البريطانى الزاحف على الأطراف الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة من جهة أخرى .

ولما كان من المتعذر تجاهل أثر المسألة الشرقية وسياسة الدول الأوروبية — وخصوصاً بريطانيا — إزاء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر من ناحية ، وأثر حركة التنظيمات أو حركة الإصلاح والتجديد العثمانية إبان هذا القرن من ناحية أخرى ، وأثر الحركة القومية التركية من ناحية ثالثة ، فى تشكيل وتحديد طابع النشاط العثمانى فى أقطار المشرق العربى ، ومن بينها أقطار شبه الجزيرة العربية ، فقد أفردنا الفصل الأول من هذه الدراسة لبحث الخطوط العريضة للمسألة الشرقية ولحركة التنظيمات العثمانية ، كما خصصنا الفصل الثانى لبحث الحركة القومية والإصلاح الدستورى فى الدولة العثمانية حتى عزل السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٩ .

ثم أفردنا الفصول الأربعة التالية لبحث وتتبع المحاولات التى قام بها الأتراك للتوسع وتشديد قبضتهم فى اليمن والحجاز ونجد وإمارات الخليج العربى ، وأوردنا فى نهاية الدراسة قائمة بأهم المصادر العربية والأوروبية التى رجعنا إليها . والله ولى التوفيق .

المؤلف

الفصل الأول

الدولة العثمانية بين البقاء أو الزوال

من المعروف أن الأتراك العثمانيين قد نزلوا بالطرف الغربى من شبه جزيرة آسيا الصغرى فى القرن الثالث عشر . وقد حدد هذا الموقع الجغرافى للعثمانيين من البداية ميدان نشاطهم وتوسعهم ، وهو أملاك الدولة البيزنطية المجاورة للإمارة العثمانية فى آسيا الصغرى وفيما بين أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن السادس عشر ، انصب التوسع العثمانى فى منطقة جنوب شرق أوروبا .

غير أنه منذ أوائل القرن السادس عشر ، وبالذات فى عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ — ١٥٢٠) حدث انقلاب فى استراتيجية الدولة العثمانية ، فتوقف زحفها أو كاد نحو الغرب ، واتجهت الدولة اتجاهاً شرقياً فى قلب المشرق العربى مهبط الدين الإسلامى وحيث توجد الأراضى المقدسة الإسلامية . وقد استمر العثمانيون يبسطون سلطانهم على منطقة المشرق العربى ما يقرب من أربعة قرون ، وذلك منذ أن أخضعوا المنطقة فى القرن السادس عشر إلى وقت زوال سلطانهم منها كلية فى أوائل القرن العشرين ، عند انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

وفيما يختص بتأسيس النفوذ العثمانى وامتداده وتطوره فى المشرق العربى ، فإن هناك ثمة ملاحظات يجب ذكرها :

أولا — إن الفتح العثمانى فى القرن السادس عشر قد أوجد وحدة سياسية فى المنطقة بعد تفككها بسقوط الدولة العباسية حوالى منتصف القرن الثالث عشر ، وهى الوحدة التى يتخذها المؤرخون نقطة البداية فى تاريخ المشرق العربى الحديث .

ثانياً — إن الدولة العثمانية حتى فى أوج عظمتها لم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربى أو خليج عمان ، ولم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية .

ومع ذلك ، فقد ظل العثمانيون يدعون حقوقاً فى السيادة على كل شبه الجزيرة أو المربع العربى Arab Quadrance ، الذى يحده الهلال الخصيب Fertile Crescent من الشمال الشرقى والشمال الغربى ، ثم البحر الأحمر من الغرب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى من الجنوب ، ثم خليج عمان من الجنوب الشرقى والخليج العربى من الشرق .

ثالثاً — من الممكن تقسيم تاريخ المشرق العربى تحت الحكم العثمانى إلى عصرين : العصر العثمانى الأول ويبدأ بالفتح العثمانى فى القرن السادس عشر وينتهى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، والعصر العثمانى الثانى ويشمل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

والعصر العثمانى الأول عبارة عن تاريخ الأنظمة العثمانية غير المباشرة وما أصابها من تدهور واختلال وما حدث من هزات فى المشرق العربى نتيجة لهذا التدهور والاختلال . أما العصر العثمانى الثانى ، فهو عبارة عن تاريخ الاتجاهات الجديدة التى قامت على أنقاض الأنظمة العثمانية القديمة ، والتى انبعثت من الولايات العربية كحركة محمد على فى مصر والحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أو الاتجاهات القومية العربية أو التركية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وإما أنها زحفت من خارج المشرق العربى كزحف الاستعمار الغربى ونموه فى منطقة الشرق الأدنى (١) .

رابعاً — ترتب على تبعية البلاد العربية للدولة العثمانية نتيجة هامة ،

---

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ — ١٩١٤ ص ١٣٨ .

هى أن مصير هذه البلاد بات من مبدأ الأمر مرتهناً ببقاء الدولة العثمانية أو انهيارها ، فإذا كانت الدولة قوية ، قوى إشرافها ونفوذها بين شعوب المنطقة ، وامتنع عن المنطقة بالتالى خطر الغزو الأجنبى . أما إذا ضعفت الدولة ، فقد تعرضت أملاكها لخطر الضياع ، إما بتحرر الوحدات السياسية المختلفة تحت زعامة ولاتها أو أمرائها ومشايخها وسلاطينها والمحليين ، سواء داخل نطاق الدولة ، أو بالانفصال عنها ، وإما نتيجة لتعرض هذه الوحدات السياسية لخطر الغزو الخارجى ، أو لتوغل النفوذ الاقتصادى والسياسى الأجنبى بها .

المسألة الشرقية :

ومنذ أن بدأت الدولة العثمانية تضعف وتتدهور ، من أواخر القرن الثامن عشر ، شغل أذهان الساسة فى أوروبا التفكير فى مصير هذه الدولة ووراثة أملاكها . ومن ذلك الوقت المبكر ، وخلال القرن التاسع عشر ، كانت الدول الأكثر اهتماماً بمصير الدولة العثمانية ومصير أملاكها ، هى :

١ — بريطانيا التى أرادت تأمين طرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصاً ، وتأمين تجارتها معها ، سواء عن طريق السويس والبحر الأحمر ، أو عن طريق الخليج العربى والدجلة والفرات .

٢ — روسيا القيصرية التى أرادت أن تجد لها منفذاً من البحر الأسود إلى المياه الدفيئة (البحر المتوسط) بالاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل ، والتى أرادت أن يكون لها النفوذ الأكبر فى شبه جزيرة البلقان لتؤسس بها دولة سلافية كبرى .

٣ — فرنسا التى أخذت على عاتقها من زمن مبكر حماية مصالح رعايا الدولة المسيحيين الكاثوليك فى الليفانت(١) والمارونيين على الأخص فى

---

(١) أطلق الغربيون مصطلح الليفانت Levant على الحوض الشرقى للبحر المتوسط والمناطق الساحلية فيه بصفة خاصة ، أى سواحل اليونان وتركيا وبلاد الشام ومصر .

لبنان ، والتى أرادت رعاية مصالحها فى هذه المنطقة ، ثم استعلاء نفوذها فى أملاك الدولة الأخرى فى الساحل الشمالى الإفريقى : فى بلاد المغرب (تونس والجزائر ومراكش) .

وفيما عدا الدول الثلاث الرئيسية التى ذكرناها ، فإن دولا أخرى مثل النمسا وبروسيا . اهتمت بمصير الدولة العثمانية ، التى بات من المتوقع هلاكها ، فسميت لذلك « برجل أوروبا المريض » .

ولقد أخذت الدول الأوروبية عند النظر فى مصير الدولة العثمانية بعين الاعتبار دائماً ضرورة المحافظة على توازن القوى ، أى عدم الإخلال بالتوازن الدولى فى أوروبا . وترتب على محاولة التوصل إلى حل لمشكلة مصير الدولة العثمانية وأملاكها فى القرن التاسع عشر — وحتى أوائل القرن التالى — أن برز إلى عالم الوجود ما صار يعرف باسم « المسألة الشرقية » ، التى تضافرت على خلقها عوامل معينة ، مبعثها :

١ — إن أنهاراً أوروبية كبيرة وصالحة للملاحة لمسافات بعيدة تصب فى البحر الأسود ، وهى أنهار الطونه (الدانوب) والدنيستر والدنيبر والدون — ويجرى نهر الدون والدنيستر فى الأراضى الروسية ، فى حين يفصل الدنيستر بين روسيا وبسارابيا التى أخذت من تركيا وضمت إلى روسيا فى عام ١٨١٢(١) .

٢ — إن الطريق الذى تستطيع روسيا بواسطته الوصول إلى المياه الدافئة ، هو الطريق الذى يصل البحر الأسود ببحر مرمرة ، ثم ببحر ايجة وأخيراً بالبحر المتوسط ، أى بالمرور من مضيق البسفور والدردنيل ، وهما فى حوزة الإمبراطورية العثمانية .

٣ — إن الدولة العظمى التى يكون لها قواعد قوية فى البحر الأسود ، ويتسنى لها السيطرة على المضايق ، تصبح ذات مركز ممتاز تتمكن بفضله من

(١) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question. An Historical Study in European Diplomacy, p. 189.

بسط سلطانها على كل بلاد المشرق (الليفانت) وعلى طرق المواصلات والتجارة من البحر المتوسط إلى الهند والشرق الأقصى .

٤ — إن الدولة التى تمد نفوذها إلى البلقان ، تفرض سيطرتها على الشعوب البلقانية بعد انحسار سلطان العثمانيين عن هذه المنطقة ، وتصبح كذلك ذات مركز ممتاز يمكنها من الاستيلاء على القسطنطينية نفسها ، ويهدد باختلال التوازن الدولى فى أوروبا .

أصول مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية :

وفى خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ، كانت سياسة الدول باستثناء روسيا وفرنسا — تدور حول المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية The Integrity of the Ottoman Empire ، لأسباب ناشئة من وجود العوامل التى ذكرناها . وكانت بريطانيا فى مقدمة الدول المتمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وقتئذ . ووضع الساسة الأوروبيون هذا المبدأ فى صورته النهائية أثناء العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، حين كانت روسيا تهدد بوضع الدولة العثمانية ومضايق البسفور والدردنيل تحت حمايتها ، إذا ثبت أنها عاجزة عن تسديد ضربة قاضية إليها ، وحين كانت فرنسا تتوهم أن فى مقدورها الفصل بين مسألة القسطنطينية بمحاولة منع روسيا من تنفيذ مآربها . وبين مسألة الإسكندرية ، وذلك بمعاونة محمد على باشا مصر على الانفصال عن تركيا(١) .

وكان المسئولون من الإنجليز عن تقرير مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . هم على الخصوص ، جورج كاننج George Canning وزير الخارجية (١٨٢٢ - ١٨٢٧) ثم سترانفورد كاننج دى ردكليف Stratford Canning de Redcliffe السفير البريطانى فى القسطنطينية (وهو من أقرباء كاننج الوزير) ، وقد شغل منصب السفير فى تركيا سنوات

(١) محمد فؤاد شكرى : الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ — ١٨٤٨ المجلد الثانى ص ٤٥١ — ٤٨٢ .

طويلة ، ولو أن ستراتفورد كاننج كان أحد الذين تداخلوا أثناء ثورة المورة لتأييد استقلال اليونان وانفصالها عن الدولة ، وذلك أثناء سفارته الأولى من ١٨٢٦ إلى ١٨٣٢ .

غير أنه من المعروف عن ستراتفورد كاننج أثناء سفارته الثانية (١٨٤٢ – ١٨٥٨) أنه صار من أنصار سياسة المحافظة على كيان الدولة ، وراح يفسر فيما بعد ما كان هنالك من تناقض بين سياسته الأولى فى المسألة اليونانية ، وبين تأييده لهذا المبدأ بقوله فى كتاب صدر له عام ١٨٨١ عن المسألة الشرقية : « إن الحوادث التى صحبت حرب الاستقلال اليونانية ، ولو أنها كثيراً ما كانت تبدو فى مظهرها وأثرها معادية لتركيا ، فإن انجلترا لم تكن قطعاً تعتبرها معادية فى روحها لتركيا ، ذلك بأن تداخلنا وإن كان مبنياً على العطف والود نحو اليونانيين ، فإنه كان منبعثاً من شعور أكثر بالعطف والود نحو الأتراك ، من حيث أن هذا التداخل كان موجهاً لإقرار تهدئة كان الغرض منها الحد من مقدار التضحيات التى يتحملونها ، والتى لم يكن هناك سبيل لتجنبها جميعاً »(١) .

كذلك كان من أقطاب سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية بلمرستون Palmerston وزير الخارجية البريطانية (١٨٣٠ – ١٨٤١) وكذلك السفير البريطانى فى القسطنطينية لورد بونسونبى Ponsonby (١٨٣٢ – ١٨٤٢) . فقد كان عليهما أن يتخذا قراراً حاسماً فيما يجب اتباعه إزاء مشروعات روسيا وفرنسا التى تهددان الدولة العثمانية فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، فكان أن نشأ من ذلك المبدأ الذى نادى باستقلال الدولة والمحافظة على كيانها .

وفى اعتبار بلمرستون كان معنى هذا المبدأ : تأمين مصالح انجلترا ،

---

(١) Stratford de Redcliffe : The Eastern Question, p. 76 ; Quoted in Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 10.

وتأييد مركزها فى البحر المتوسط ، وسلامة مواصلاتها مع الهند ، وإيجاد الأداة أو الوسيلة « المناسبة » لوقف مطامع روسيا وفرنسا . وإلى جانب هذا كله ، فقد كان من مزايا أو منافع هذا المبدأ وقف المنازعات المتوقع حصولها بين الدول حين وفاة رجل أوروبا المريض ، والنظر فى توزيع « تركته » وأملاكه والاستيلاء على القسطنطينية .

ولقد كان من أثر الرغبة فى تجنب هذه المنازعات خصوصاً أن بقيت الحكومة البريطانية متمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الدولة حتى فى الوقت الذى كانت تعتقد فيه أن من الخير حقيقة زوالها ، أو من المتيسر التوصل إلى اتفاق أو تفاهم بشأنها مع روسيا وفرنسا(١) .

تلك إذن كانت أصول مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وهو مبدأ ظلت بريطانيا متمسكة به طوال القرن التاسع عشر تقريباً .

كذلك انحاز لهذا المبدأ فى فترات متفاوتة عدد من الدول الأخرى ، طالما كان التمسك به سارياً على الدولة وأملاكها فى البلقان ، حتى إذا تخلت بريطانيا وسائر الدول عن هذا المبدأ ، وبات ممكناً ملء الفراغ الذى ينجم من تقلص النفوذ العثمانى وانحساره عن البلقان بصورة لا تخل بالتوازن الدولى . استطاعت الدول أن تجد حلا للمسألة الشرقية . ففى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ استطاعت الدول بالفعل تصفية القسم الأكبر من هذه المسألة ، باستقلال دول البلقان(٢) . وكان من بين الدول البلقانية المستقلة حتى نهاية القرن التاسع عشر : اليونان ورومانيا وبلغاريا والصرب والجبل الأسود .

---

(١) Kedourie, E. : op. cit., p. 10.

(٢) Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 341-345.

النظام الجديد :

غير أنه كان واضحاً أن مجرد التمسك بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية لا يعنى نجاتها وسلامتها أو ضمان حياتها وبقائها . ولذلك فقد واجه الساسة البريطانيون أصحاب هذا المبدأ مشكلة مستعصية ، مبعثها عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن نفسها ضد أوروبا ، التى ازدادت قوتها بسبب تقدم العلوم والمعارف وحدث بها الانقلاب الصناعى واعتقد الساسة البريطانيون أن من الممكن حل هذه المشكلة بإنشاء جيش عثمانى على النظام الأوروبى الحديث ، وهو اعتقاد كان يشاركهم إياه رجال الإصلاح فى الدولة العثمانية ذاتها .

وكان طبيعياً أن تتجه الرغبة فى إصلاح الدولة العثمانية بادىء ذى بدء نحو الجيش ؛ فالحكم العثمانى فى طبيعيته حكم عسكرى ، والجيش هو أداة للحكم والحرب معاً . إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أى شىء آخر ، وكان كبار موظفى الدولة هم فى نفس الوقت قادة الجيش ، ومن هنا جاء القول الذائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثمانى وجهان لعملة واحدة . وفضلا عن ذلك ، فإن مظهر الضعف العثمانى كان حربياً ، كما أن الأخطار التى أحاطت بالدولة والهزائم المتتالية التى نزلت بها كانت تتطلب البدء باصلاح الجيش .

وكان طبيعياً كذلك أن يتضمن إصلاح الجيش تغيير نظام الانكشارية(١). حقيقة إن الانكشارية لم يلعبوا دوراً كبيراً فى عصر الإمبراطورية الذهبى ، وهو عصر بناء الدولة وتوسعها ، إلا أنه قدر لهم أن يلعبوا دور المحافظة

(١) عن نظام الانكشارية ونشأته ، انظر :
Gibb, H. and Bowen, H. : Islamic Society and the West, vol. 1, pp. 56-66.

على الدولة والإبقاء عليها وقت ضعفها وتدهورها ، أى خلال القرن الثامن عشر(١). ولذا فقد أخذ عدد الانكشارية يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبحوا فى مطلع القرن التاسع عشر — وبالذات فى عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) قوة حربية ذات وزن .

على أنه فى الوقت الذى كان يزداد فيه عدد الانكشارية ، كان الفساد يدب بين صفوفهم . وكان من العوامل التى ساعدت على هذا الفساد أن الدولة سمحت لأفراد الانكشارية بالزواج ، وهى خطوة ترتب عليها أن أصبح الانتماء إلى الانكشارية وراثياً بصرف النظر عن المقدرة العسكرية ، كما تلا هذه الخطوة خطوة أخرى ، هى السماح لأفراد الانكشارية بالاشتغال بالتجارة(٢). وكان من نتيجة ذلك أن أخذ ارتباط الانكشارية بثكناتهم يتضاءل ، فصار عديدون منهم لا يذهبون إلى الثكنات إلا لتسلم المرتبات ، التى كانت تسمى « العلوفات » . وكان مما زاد الطين بلة أن الانكشارية ما كانوا يعترفون بضرورة « التعليم العسكرى » ، بل كانوا ينكرون فائدته قائلين : « إن ولى الله الحاج بكتاش كان قد بارك جماعة الانكشارية عند تأسيسها — ودعا لها بالنصر الدائم »(٣) .

وعلى كل حال ، فإن حركة إصلاح الجيش على النظام الأوروبى الحديث بدأت فى عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ — ١٧٧٣) . ولكن هذا السلطان تجنب الانكشارية واتجه إلى تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية . واستعان فى هذا الصدد بطائفة من الضباط والخبراء

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ — ١٩١٤ ص ٢٩ — ٣٠

(٢) Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 102-103.

(٣) عن الحاج بكتاش وعلاقته بالانكشارية ، انظر :
Hasluck, F.W. : Christianity and Islam under the Sultans, vol. 2, pp. 483-493.

الأوروبيين ، كان فى مقدمتهم البارون دى توت De Tott الفرنسى(١) . ولم تثمر إصلاحات مصطفى الثالث الثمرة المرجوة ، لأنها لم تتناول القوى الرئيسية فى الجيش وهى المشاة (الانكشارية) .

ومع أن محاولات إصلاح الجيش سارت سيراً حثيثاً فى عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣ — ١٧٨٩) ، إلا أنها لم تلبث أن دخلت فى طور جديد فى عهد خليفته السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) الذى كان يؤمن منذ حداثته بضرورة إصلاح الجيش على أساس النظام الأوروبى الحديث . وعلى ذلك ، فما كاد يعتلى سليم الثالث عرش السلطنة حتى راح يعمل فى هذا الاتجاه ، إلا أنه عندما أدرك صعوبات إصلاح الانكشارية ، عمد إلى إنشاء فرق جديدة من المشاة دون أن يمس الانكشارية ، وسمح لهؤلاء الأخيرين أن ينضموا إلى الفرق الجديدة إذا شاءوا .

والواقع أن سليم الثالث قد اهتم بالجيش الجديد كل الاهتمام ، فاتخذ له الزى الأوروبى ، وشيد ثكنة خاصة به ، واستقدم من أجل تدريبه وتعليمه بعض الضباط والمعلمين الأوروبيين . ولم يكتف السلطان ورجاله بإنشاء « النظام الجديد » فى عاصمة السلطنة وحدها ، بل سعى إلى إدخاله فى الولايات العربية . فيذكر المؤرخون أن والى بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بفكرة السلطان ، فاستقدم ضابطاً انجليزياً من الهند وعهد إليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد ، كما يذكرون أن والى مصر خسرو باشا أخذ أيضاً بفكرة السلطان ، وشرع فى إنشاء ثكنة خاصة بجيش « النظام الجديد » ، وأخذ كذلك بهذه الفكرة أحمد باشا الجزار والى عكا(٢) .

غير أن سليم الثالث لم يلبث أن صادف متاعب وعقبات كثيرة فى

(١) انظر مذكراته بعنوان :
Mémoires de Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares (1785).

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٦ — ٧٨ .

بلاده ، إذ انضم العلماء ورجال الدين إلى جماعة الانكشارية فى معارضة « بدعة » النظام الجديد ، وصاروا يرددون الحديث الشريف : « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار » ، كما أخذوا يقولون : « إن من مبادىء الإسلام أن من تشبه بقوم ، فهو منهم » .

وأثرت هذه الأقوال وغيرها على عقول البسطاء ، وانفسح المجال لدسائس ومؤامرات النفعيين والوصوليين من رجال الدولة ، وانتهى الأمر بأن ثار الانكشارية عام ١٨٠٦ وحاصروا قصر السلطان وأرغموه على إلغاء « النظام الجديد » وإعدام مؤيديه من رجال الدولة ، كما أرغموا الفرق الجديدة على الانسحاب إلى آسيا الصغرى . ولم يكتف الانكشارية بذلك ، بل استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بوجوب عزل السلطان ، وعزلوه بالفعل فى عام ١٨٠٧ حتى لا يتركوا له فرصة إحياء النظام الجديد .

ولم يكن من غير المنتظر أن تعود الفوضى أدراجها إلى الجيش فى عهد السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ — ١٨٠٨) الذى نصبه الانكشارية محل السلطان سليم الثالث المخلوع ، ولم يكن من غير المنتظر كذلك أن تتوالى هزائم الدولة أمام أعدائها . فلما تولى السلطان محمود الثانى عرش السلطنة عام ١٨٠٨ ، أدرك أنه لن يتمكن من إصلاح الجيش إلا بالتخلص من الانكشارية ، ولكنه تريث فى الأمر وراح يستعد لهذه المهمة الخطيرة ، خصوصاً وأن الانكشارية كانوا يستمدون نفوذهم وسطوتهم من البكتاشية ، وهم من أكبر فرق الطرق الصوفية فى البلاد .

وفى بادىء الأمر ، حاول محمود الثانى إقناع الانكشارية بقبول التعليم العسكرى على النظام الأوروبى والانضمام إلى فرق « العسكر الجديد » التى أنشأها ، وعرض معاشاً على كل من يرفض منهم الانضمام إلى هذه الفرق ، ولكن دون جدوى . وفيما بين سنتى ١٨١٤ و ١٨١٦ استطاع السلطان أن

يتخلص سراً من جماعات صغيرة من الانكشارية(١) . ثم انتهز فرصة اندلاع ثورة المورة وفشل الانكشارية فى إخمادها لكى يوجه إليهم الضربة القاضية .

وكانت هذه الثورة قد اندلعت فى بتراس patras فى أبريل عام ١٨٢١. وأوقع الثوار بالأتراك مذبحة كبيرة ، ثم زحفت الثورة عبر مضيق كورنيث إلى الشمال ، فامتدت فى مقدونيا وتساليا ، واستولى الثوار على تريبوليتزا Tripolitza مقر الحكومة العثمانية ومثلوا بالأتراك أفظع تمثيل . وأرسل محمود الثانى إلى المورة قوات كبيرة من الانكشارية بقيادة خورشيد باشا ، إلا أنها فشلت فى إخضاع الثوار ، مما جعل السلطان يستعين بمحمد على والى مصر لإخضاع اليونانيين كما أخضع الوهابيين بشبه جزيرة العرب من قبل . ولبى محمد على طلب السلطان وأرسل إبنه ابراهيم باشا على رأس القوات المصرية ، التى نزلت بأقصى طرف المورة الجنوبى ، ثم تقدمت عبر المورة ، واستطاعت أن تشل حركة الثوار وتوجه لهم ضربات انتقامية .

وعلى هذا النحو ساقت المقادير للسلطان محمود الثانى فرصة ذهبية للتخلص من الانكشارية . فعلى حين عجز هؤلاء عن إخماد ثورة المورة ، مما جعلهم موضع احتقار وكراهية الشعب التركى ، استطاعت القوات المصرية أن تستعيد تريبوليتزا من أيدى الثوار فى يونيه عام ١٨٢٥ . وفى هذه الظروف ، انتهز السلطان فرصة تمرد الانكشارية ، فاستصدر فتوى شرعية بوجوب إبادة هذه الفئة الضالة ، وأسرع بمحاصرة ثكنات الانكشارية فى ١٥ يونيه عام ١٨٢٦ ، واستعان بالمدفعية فى دك ثكناتهم ، وتمكن بذلك من إبادة أكثرهم وتشتيت فلولهم وإنهاء هذه الفئة كلية . ويسمى الأتراك هذه الحادثة « بالواقعة الخيرية » ، لأنهم تفاءلوا بها خيراً.

---

(١) Hasluck, (F.W.) : Ibid., vol. 2, p. 619.

وكان بعد التخلص من الانكشارية أن أخذ السلطان محمود الثانى يسير فى طريق الإصلاح العسكرى سيراً مطرداً ، فاستعان بالضباط الانجليز لتدريب القوات البحرية وبالضباط الألمان — وفى مقدمتهم فون مولتكه Von Moltke لتدريب القوات البرية . وإلى جانب ذلك ، أنشأ السلطان أكاديمية للعلوم العسكرية وعدداً من المدارس العسكرية العالية والثانوية والإعدادية . وكان بسبب كثرة المدارس العسكرية وتنوعها أن أنشىء جهاز تنظيمى خاص عرف باسم « نظارة المكاتب العسكرية » .

والواقع أن إصلاحات محمود الثانى لم تقتصر على الجانب العسكرى فحسب، بل أنشأ كذلك مدرسة للطب فى استانبول، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا ، وأوجد نظاماً جديداً للبريد ، ووسع نطاق الشرطة الوطنية ، ووزع على الأهالى نشرات ومطبوعات تحوى معلومات عن الأمراض المعدية وطرق الوقاية منها ، وأمر بابطال العادة القديمة فى سد عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين وأملاكهم . كذلك عمل محمود الثانى فى سبيل صبغ الدولة العثمانية بالصبغة العلمانية وفرض الزى الأوروبى على رعاياه وإزالة الفوارق بينهم . وبهذه المناسبة يعزى إليه قوله : « من الآن فصاعداً ، لن أعترف بالمسلمين إلا فى المسجد ، وبالمسيحيين إلا فى الكنيسة ، وباليهود إلا فى المعبد . أما خارج هذه الأماكن، التى يعبد الله فيها جميعاً، فاننى أرغب أن تتمتع كل هذه الطوائف بحقوق سياسية متساوية وبحمايتى الأبوية»(١) .

ومع أن المؤرخين يشبهون الدور الذى قام به محمود الثانى والإصلاحات التى أدخلها فى تركيا بدور وإصلاحات بطرس الأكبر فى روسيا القيصرية(٢)،

---

(١) Driault, E. : La Question d'Orient, depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres, p. 136.

(٢) Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, pp. 75, 101 ; Phillips, W.A. : Modern Europe, 1815-1899, p. 210.

إلا أنه من المؤكد أن إصلاحات محمود الثانى غير العسكرية كانت بصفة عامة عديمة الجدوى ، لأنه لم يكن مخلصاً فيها ، بل كان يبغى أن يصطنع أمام الدول الأوروبية مظهراً يخفى تحته ضعف الدولة العثمانية وتأخرها ، بل لم يكن يؤمن بما يفعل أو يحرص على اتباعه . فبعد أسبوعين فقط من إلغائه عادة المصادرة ، صادر أموال رجل يهودى اسمه شبتشى ، وأعقب ذلك بمصادرة أملاك الريس افندى الذى أعلن إليه قانون إلغاء المصادرة منذ أيام[1] . وفضلا عن ذلك ، فإن أوامر السلطان بارتداء الزى الأوروبى قوبلت بمعارضة من جانب سواد الشعب ، ولم يستطع السلطان فرض هذا الزى إلا على رجال البلاط والحكومة فحسب . زد على ذلك أن تصرفات محمود الثانى أثارت مخاوف الناس وسخطهم ، وبلغ غضب الناس أن سبه درويش على قارعة الطريق واتهمه بموالاة أهل الذمة على المسلمين وأنذره بسوء المصير . ومع أن هذا الدرويش ألقى القبض عليه وأعدم ، إلا أن قبره غدا سريعاً مزاراً لعامة المسلمين[2] . على أن نجاح محمود الثانى فى القضاء على الانكشارية وإنشاء « النظام الجديد » كان كافياً وحده لاعتباره من أعلام الإصلاح فى الدولة العثمانية .

التنظيمات العثمانية :

ومع ذلك ، فقد تبين أن من المتعذر إنشاء جيش على النظام الحديث فى دولة تفتقر إلى الإدارات المنظمة لإمداد هذا الجيش بحاجاته ، كما تبين أن الدفاع عن الدولة ودرء خطر الانحلال عنها كذلك أمران متعذران طالما بقيت هذه الدولة مقسمة إلى باشويات يحكمها حكام شبه إقطاعيين ، يكتفون بإرسال الجزية السنوية ، وإرسال الفرق العسكرية عند الطوارىء ، وطالما بقيت كل طائفة من الطوائف الدينية . ولذا فقد كان ضرورياً إذا أريد

(١) حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ص ٢٥١ .
(٢) Phillips, W.A. : op. cit., p. 211.

إنقاذ الدولة العثمانية ، ألا يقتصر الإصلاح على الجيش وحده ، بل يجب أن يشمل الدولة بأجمعها ، وأن يبدأ هذا الإصلاح الشامل فى التو والساعة ، وأن يجرى على قواعد أوروبية .

تلك عقيدة ستراتفورد كاننج دى ردكليف السفير الإنجليزى الذى جاء إلى القسطنطينية فى سفارته الثانية لدى الباب العالى فى سنة ١٨٤٢ مزوداً بتعليمات من لورد أبردين Aberdeen وزير الخارجية (١٨٤١ — ١٨٤٦) بأن يبذل قصارى جهده لتأييد الإصلاحات الحكيمة التى درست دراسة كافية ، وذلك حتى تجد حكومة السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) الاستقرار والثبات اللازمين لها[1] .

وكان معنى الإصلاح المطلوب إقامة الحكومة الرشيدة التى تحترم القانون ، والتى تعامل رعاياها على قدم المساواة ، وباعتبار أن لهم — مهما اختلفت دياناتهم وعناصرهم ولغاتهم — حقوقاً متساوية — وكان معنى الإصلاح المنشود إزالة الفوارق والمزايا التى تسود فريقاً من رعايا الدولة على فريق آخر ، ثم فى نهاية الأمر ، إنشاء الحكومة الذاتية المسئولة التى تجيز أن يشترك بها كل المجتمعات والقوميات المختلفة فى أنحاء الإمبراطورية.

وعمدت الحكومة الإنجليزية ، وعمد سفراؤها لدى الباب العالى (خصوصاً ستراتفورد كاننج دى ردكليف) إلى الإصرار على ضرورة هذا الإصلاح ، وهو إصلاح كان متعارضاً فى أساسه مع نظم الحكم والإدارة التى درجت عليها الدولة منذ نشأتها وقيامها ، واستندت عليها الإمبراطورية العثمانية فى فرض سيطرتها على الشعوب التى دانت لها بعد أن أخضعتها بحد السيف وحده . وتلك نظم للحكم والإدارة كفلت لرعايا الدولة المسلمين من الحقوق والامتيازات ما جعلهم متفوقين على غيرهم من الشعوب غير الإسلامية ، أى أهل الذمة أو الذميين .

(١) Lane-Poole, S. : Life of Stratford Canning, vol. 2, p. 79. Quoted in Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 11.

حقيقة كانت الدولة العثمانية تعامل غير المسلمين معاملة تختلف عن معاملتها للمسلمين ، فكانت تحتم على غير المسلمين لبس ملبس خاص أو الاتشاح بزنار خاص لتمييزهم عن المسلمين ، كما كانت تفرض على غير المسلمين حمل شارة خاصة عند دخولهم الحمام . وكان من الأمور المعتادة أن تكون الدور التي يشيدها غير المسلمين أقل ارتفاعاً من دور المسلمين . زد على ذلك أن شهادة غير المسلم على المسلم لم تكن تقبل بأى حال من الأحوال (١) . وعلى الرغم من هذا كله فإن أهل الذمة أو الذميين كانوا يتمتعون بحريتهم الدينية إلى أقصى حد ، وتلك حقيقة اعترف بها انجلهارد المؤرخ الفرنسى الأشهر لحركة التنظيمات العثمانية (٢) .

وكان مبعث الضغط على الدولة العثمانية لتأخذ بأسباب الإصلاح على المبادىء الأوروبية أن أكثر المعاصرين من طراز ستراتفورد كاننج كانوا يرون أن الإمبراطورية العثمانية : مخلوق ممسوخ وكائن غير طبيعى تغلغل فى جثمانه الفساد حتى نهش قلبه, a living perversity, an unnatural growth, and rotten to its core ومن هنا كانوا يرون أن الوقت قد حان ليستبدل بهذا « المخلوق الممسوخ » شىء جديد وجدير بالحياة والبقاء ، وأن السبيل إلى ذلك هو الإصلاح ، أى الارتقاء بالدولة لتبلغ بقدر المستطاع مرتبة الدول الأوروبية ، بمعنى أن يكون لها إدارة مركزية ، لا تنفرد بسلطة استبدادية ، بل أن يكون للمحكومين — أى الشعوب والقوميات التى تتألف منهم الدولة — حق الإشراف على هذه الإدارة المركزية ومراقبتها ، حتى تمارس هذه شئون الحكم بالعدل والقسطاس فى كل ما يتصل بعلاقاتها مع الشعوب والقوميات الخاضعة لها ، دون تفرقة أو تمييز فى الجنس واللغة والدين .

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٨٩ .

(٢) Engelhardt, E. : La Turquie et le Tanzimat, vol. 1, p. 226.

وكان من رأى هؤلاء المعاصرين — من الإنجليز خصوصاً — أن من الخير كل الخير اختفاء الإمبراطورية العثمانية من الوجود كلية إذا تبين أنها لا تريد السير فى طريق الإصلاح « الموصوف » لها .

وعلى كل حال ، فإن المعالم الرئيسية لحركة الإصلاح والتجديد العثمانية تدور حول نقاط ثلاث هامة :

أولا — الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليحه وفى نظم الإدارة والحكم .

ثانياً — الاتجاه بالمجتمع العثمانى نحو التشكيل العلمانى .

ثالثاً — الاتجاه نحو مركزية السلطة فى القسطنطينية والولايات .

وتستند حركة الاصلاح والتجديد العثمانية أو حركة « التنظيمات » (١) إلى مرسومين سلطانيين أساسيين ، كان لهما الفضل فى إنقاذ الدولة العثمانية من أزمتين تعرضت لها ، بعد أن اشتد بها الضعف وتوقع الكثيرون هلاكها وزوالها . وقد صدر المرسوم الأول فى ٣ نوفمبر عام ١٨٣٩ فى بداية عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) ، وصدر المرسوم الثانى فى ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ ، أى فى عهد السلطان عبد المجيد كذلك .

أما المرسوم الأول فقد صدر فى شكل خط شريف همايونى ، وقرىء فى حفل رسمى كبير فى قصر الكلخانة ، فعرف لذلك بمنشور الكلخانة . وكان المهندس الحقيقى لهذا المنشور هو مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ — ١٨٥٨) أحد الأتراك المستنيرين ، الذى عرف بسعة اطلاعه وبإجادته اللغة الفرنسية ، والذى عمل كسفير لدولته فى باريس ، حيث تعرف هناك بالمستشرق سلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، الذى ساعده فى تعلم اللغة الفرنسية

(١) عرفت حركة الإصلاح والتجديد العثمانية فى عهدى عبدالمجيد وعبد العزيز بهذا الاسم ، لأنها اتجهت أساساً إلى تنظيم أمور الدولة على أسس جديدة فى جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية .

وفى التعرف على كبار الشخصيات الفرنسية . وبعد أن تولى عدة مناصب دبلوماسية أخرى ، عين رشيد باشا وزيراً للخارجية ، وتصادف وجوده بلندن فى مهمة خاصة عندما جاءت الأنباء عام ١٨٣٩ بوفاة محمود الثانى وارتقاء عبد المجيد عرش السلطنة . وكان خسرو باشا قد تولى منصب الصدارة العظمى بعد أن ارتقى السلطان الجديد العرش . أما رشيد باشا الذى عاد على جناح السرعة من لندن ليتولى مهام وزارة الخارجية فى الوزارة الجديدة ، فقد انكب على وضع مسودة أول منشورات الإصلاح الكبرى التى عرفت فى التاريخ التركى باسم التنظيمات(١) ، ألا وهو منشور الكلخانة .

ولقد كان هذا المنشور هو أول عهد دستورى فى تاريخ الدولة العثمانية وضع قواعد الإصلاح على المبادىء الأوروبية ، من حيث أنه كفل تأمين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم ، ومن حيث كذلك أنه قرر نظماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها وللخدمة العسكرية (التجنيد) وتحديد مدتها ، وأنشأ إدارة مركزية قوية يكون لها إشراف وثيق على الإدارات الإقليمية فى أنحاء الإمبراطورية .

ولا شك أن التعهد بإعطاء « الذميين » من رعايا الدولة نفس الحقوق التى كانت للمسلمين ، كان ثورة خطيرة ، من حيث أن هذا المبدأ قد كفل لأول مرة فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية المساواة أمام القانون بين المسلمين والذميين فى الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحكومة العثمانية لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ بحذافيره . فظلت الخدمة العسكرية مقصورة — فعلا وقانوناً — على المسلمين وحدهم ، وظل الذميون يدفعون ضريبة « البدل العسكرى » ، كما ظلت وظائف الدولة العامة — وخصوصاً الوظائف الإدارية أو القضائية — شبه مقصورة على المسلمين فعلا وإن لم يكن قانوناً .

(١) Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, pp. 103-5.

ومما يستلفت النظر أن استصدار خط شريف كلخانة كان « الثمن » الذى تقاضته بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثمانى فى نظير تسوية النزاع بينه وبين والى مصر (محمد على) الذى كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة ، أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية المعروفة (١٨٣٩ — ١٨٤١) ، وهى تسوية تقوم على أساس المحافظة على كيان الدولة العثمانية .

وينبغى ألا يفهم من ذلك أن الضغط الأوروبى بوجه عام والإنجليزى بوجه خاص ، كان هو وحده منشأ حركة التنظيمات أو حركة التجديد والإصلاح العثمانية إبان القرن التاسع عشر ، فقد أسهم فى هذه الحركة عامل آخر ، هو إقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية أو استلهامها من غير مساس بالأحكام الشرعية .

ويضرب الأستاذ ساطع الحصرى مثالا عن مدى تأثير هذين العاملين : الضغط الإنجليزى واقتناع رجال الدولة بضرورة الإصلاح ، فيقول إن مصطفى رشيد باشا جمع « مجلس العلماء » ليعرض عليه مسألة خطيرة تتعلق بمدى قبول شهادة الذمى ، ووجه رشيد باشا كلامه إلى المجلس قائلا : « إن سفير إنكلترا قال لنا فى مناسبات عديدة . إن دولتنا تسعى إلى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد روسيا ، بكل ما لديها من قوة ، إلا أنها تلاحظ أن عندكم بعض الأحوال التى تفسح مجالا واسعاً للتحريكات الروسية ، ولا تترك لنا مجالا للدفاع عنكم . مثلا إنكم لا تقبلون شهادة الذمى على المسلم مع أنكم تحكمون بلاداً كثيرة جميع سكانها مسيحيون . فالمتغلبة من المسلمين يتعدون على هؤلاء ، من غير أن يخافوا العقاب ، بسبب عدم وجود شهود مسلمين غير أتباعهم المأجورين ، وبسبب عدم الالتفات إلى شهادة غير المسلمين مهما كان عددهم » .

وبعد أن عرض رشيد باشا على المجلس تفاصيل وافية بهذا الصدد ، وجه إلى العلماء السؤال التالى : ألا يمكن قبول شهادة غير المسلمين ، على الأقل فى الأماكن التى لا يوجد فيها سكان مسلمون ؟

ولكن مجلس العلماء قال — باجماع آراء الحاضرين — : « لا مساغ شرعياً لذلك على الإطلاق » ومع هذا توصل إلى طريقة عملية لمعالجة هذه المشكلة الشائكة ، حيث قال : « إلا أنه يجوز للحكومة أن تتخذ ما تراه من التدابير الإدارية فى أمثال هذه الحالات ، إذا صدر أمر سلطانى بذلك ، لأن الأوامر السلطانية المبنية على المصلحة العامة ، تكون مطاعة وواجبة التنفيذ » .

وقد استند رجال التنظيمات إلى هذا الرأى الشرعى ، وأخـــذوا يصدرون الأنظمه والقوانين ، على شكل أوامر سلطانية ، يأمر بها « ولى الأمر »(١) .

وأما المرسوم الثانى الذى تستند إليه حركة التنظيمات العثمانية ، فقد صدر عقب حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) التى بدأتها روسيا للقضاء على الدولة العثمانية وقد وجدت بريطانيا أن سلامة إمبراطوريتها فى الهند مرتبطة بسلامة الدولة العثمانية ، فانحازت إلى جانب تركيا ، ومعها فرنسا ، فى هذه الحرب ، ضد روسيا . وكان « الثمن » الذى تقاضته بريطانيا من الدولة فى هذه المرة كذلك ، إستصدار خط شريف همايونى بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ ، وهو الخط الذى عرف « بمنشور التنظيمات الخيرية » .

وقد أكد السلطان فى هذا المنشور الأخير المبادىء الإصلاحية التى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩١ — ٩٢ .

قام عليها منشور الكلخانة عام ١٨٣٩ ، أى مجموعة القوانين والأنظمة التى تأسست على هذا المنشور ، لتأمين رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم دون تفرقة طائفية أو دينية ، وذلك بتقرير المساواة أمام القانون ، واحترام حق التملك ، وتقرير المساواة فى دفع الضرائب ، إلى غير ذلك من المبادىء والقواعد المستمدة من الأنظمة الأوروبية والتى تكفل إصلاح شئون الدولة على المبادىء الأوروبية . وكان من أهم ضروب الإصلاح التى وعد بها منشور التنظيمات الخيرية ، تمثيل المجتمعات أو الطوائف غير الإسلامية فى المجالس المحلية فى القرى والأقاليم ، وفى مجلس القضاء الأعلى ، ثم التعهد بالقضاء على مساوىء الإدارة ومحاربة الرشوة وأسباب الفساد الأخرى(١) .

وعلى ذلك ، فقد تضمنت معاهدة الصلح فى باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) إعلان مندوبى الدول تمسكهم بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، فنصت المادة السابعة على أنه : « قد صدر إعلان وتصريح من لدن إمبراطور الفرنسيس وإمبراطور أوستريا وملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وملك بروسيا وإمبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا ، بأن للباب العالى اشتراكا فى الحقوق الأوروباوية العامة ، وفى منافع اتفاق أوروبا ، وقد تعهدوا بأن يحترموا استقلال السلطنة التركية وإبقاءها تامة ، وتعهدوا جميعاً بالمحافظة على هذا التعهد . . . »(٢) .

وعلى هذا النحو استطاعت بريطانيا أن تنقذ الدولة العثمانية من الأخطار المحيطة بها ، ولكنها استمرت تضغط عليها لكى تواصل الإصلاح على المبادىء الأوروبية ، ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء الحكومة المسئولة التى

(١) Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, 1801-1927, pp. 298-99.

(٢) محمد فريد : تاريخ الدولة العلية ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

يشترك بها كل المجتمعات والقوميات المختلفة فى أنحاء الإمبراطورية . ولاشك أن إنشاء مثل هذه الحكومة التى تفسح مجالا «للذميين» حتى يمارسوا سلطات الحكم والإدارة ، وإن حدث ذلك على الأقل فى داخل مجتمعاتهم، إنما كان معناه :

أولا — إضعاف سلطة الحكومة بوضع عدد من القيود عليها - أى تقييدها - وذلك فى نظام يقوم على طاعة المحكومين التامة للسلطات الحاكمة وعلى اعتراف المحكومين دائماً بمشروعية أو قانونية هذه السلطة الحاكمة .

ثانيا — إشاعة الاضطرابات والفوضى التى تنجم من تصادم مختلف الطوائف فى داخل الدولة ، مع بعضها بعضاً ، ثم مع الحكومة المركزية « العثمانية » فى القسطنطينية ، لدرجة أن استشراء هذه الفوضى ، ونجاح مطالب القوميات المختلفة ، سوف يؤديان حتماً إلى انحلال الامبراطورية العثمانية .

وهكذا فإن الإصلاح على المبادئ الأوروبية الحديثة الذى نادى به السياسيون الانجليز « لمعالجة الموقف » من أجل إنقاذ الدولة ، كان من المنتظر أن يخلق موقفاً متأزماً لاعلاج له . ولذلك فإن الحكومة الانجليزية وهى التى اهتمت أكثر من غيرها من الحكومات الأوروبية، بإنقاذ الدولة العثمانية وتمسكت بمبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، كانت بسبب إصرارها على ضرورة إدخال « الإصلاح » على المبادئ الأوروبية فى هذه الدولة ، من العوامل الفعالة التى ساعدت على هلاك الدولة وانحلال امبراطوريتها.

فلم تكن الأسباب التى قضت على الدولة العثمانية ، هى الفساد والرشوة وسوء الحكم ، لأن كل تلك المثالب والعيوب كانت قائمة أى موجودة فعلا وقت اتساع الامبراطورية العثمانية ونموها وبلوغها أوج المجد والرفعة ،

بل ولا زالت موجودة حتى ذلك الوقت . ومع ذلك ، فقد استمرت هذه الإمبراطورية قائمة . وكان فى رأى كثيرين إذن أن السبب الحقيقى لزوال الإمبراطورية ، إنما هو الضغط الذى وقع على الدولة لتأخذ بأسباب الاصلاح على المبادئ الأوروبية من ناحية وأطماع الدول التى أرادت اقتسام أملاكها من ناحية أخرى .

فشل التنظيمات :

ومع أن الدولة العثمانية اتخذت خطوات معينة فى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) لتنفيذ الإصلاح على المبادئ الأوروبية ، مثل القانون الصادر فى عام ١٨٦٤ لتنظيم حكومة الولايات[١] ، ثم إنشاء محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام العدلية) ومجلس للدولة على النسق الفرنسى فى عام ١٨٦٨ ، وغير ذلك من ضروب الإصلاح كانشاء مدرسة ثانوية فى غلطه سراى Galatasaray للتعليم بالفرنسية لغير الرعايا الأتراك الخلص(٢) ، إلا أن هذه الاصلاحات لم تكن كافية فى نظر الدول الأوروبية لتنهض دليلا على أن الدولة إنما تريد الإصلاح حقاً، وتعمل لتحسين أحوال رعاياها المسيحيين ، ولإزالة المفاسد التى استشرت فى نظام الإدارة والحكومة والتى لازالت كذلك ، وفى نظر الكثيرين من المعاصرين ، تهدد بانهيار الدولة فى النهاية .

واعتقد فريق كبير من البريطانيين وغيرهم من المعاصرين ، أن زوال الدولة العثمانية قد بات ضرورياً ، حيث أنها قد فشلت فى الأخذ بأسباب الإصلاح « الأوروبى » فقال لورد كلارندون Clarendon وزير الخارجية البريطانية (١٨٦٥ - ١٨٦٦) فى عام ١٨٦٥ : «إن الطريقة الوحيدة لإصلاح

---

(١) Temperley, H.W. : England and the Near East, p. 237.

(٢) Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, p. 119.

أحوال العثمانيين (أو الإمبراطورية العثمانية) هى بإزالتهم من على سطح الأرض كلية »[١] .

The only way to improve them, is improve them off the face of the earth

وعلى العموم ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه : لماذا فشلت الدولة العثمانية فى الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبى ؟ فى اعتقادنا أن السبب الرئيسى والحقيقى لذلك ، إنما هو انعدام كل صلة بين المبادىء « الأوروبية » التى أريد أن يستند الإصلاح عليها ، وبين المبادىء العثمانية التى قامت عليها الإمبراطورية . وفضلا عن ذلك ، فهناك عوامل أخرى جانبية ، لعل أهمها مايلى :

أولا — ندرة المتعلمين النابهين فى الدولة ، فلم يكن المصلحون يجدون من يعتمدون عليه فى التنفيذ الذى هو أساس الاصلاح ، لهذا كان السلطان يقرر ثم لايجد من ينفذ ، بل إن الشعب التركى لم يكتف بهذا الموقف السلبى ، وإنما حرص على أن يأتى من الأمور مايعارض أوامر الحكومة الجديدة ظناً منه أن هذه « التنظيمات » رجس من عمل النصرانية فلابد من اجتنابه .

ثانياً — افتقار الدولة للمال وللكفايات التى تستطيع الهيمنة على مواردها وتحسن التصرف فيها على نحو يهيىء لها المال اللازم للمشاريع الإصلاحية . هذا إلى جانب حيرة الدولة فى أساليب جمع الضرائب وإعطائها للملتزمين تارة ، وتكليف رؤساء العشائر والأقاليم بجمعها تارة أخرى ، والاعتماد على القادة العسكريين فى جبايتها تارة ثالثة ، مما جعل الدولة تعانى أزمة مالية مستمرة ، فلاهى واجدة المال ، ولا هى قادرة على تصريفه إذا

---

(١) Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 15.

وجدته . وكان مما ساعد على استمرار الأزمة المالية : فساد ذمة الموظفين الأتراك وقبولهم الرشا وميلهم إلى اختلاس أموال الدولة ، حتى إن مصطفى رشيد باشا لم يسلم من هذه التهمة ، فأدين وثبتت عليه تهمة السرقة والارتشاء فى قضية خطيرة .

ثالثا — لم تكن الدول الأوروبية خالصة النية فيما كانت تعلن من الحدب على مصلحة الدولة العثمانية والأخذ بيدها فى طريق الإصلاح ، إذ لم تزودها بمستشارين وخبراء من ذوى الكفاية والإخلاص . ولاشك أن سماح هؤلاء للدولة بإصدار أوراق مالية دون رصيد معدنى ، إنما يدل على كلا الأمرين ، كما أن بخلهم على الدولة بالنصح فى مسائل النظام المالى والميزانية يؤكد أنهم كانوا يخادعون ، لأن تلك الأمور من أوليات التنظيم الأوروبى المالى ، يعرفها رجل الشارع لا المستشار الذى ينتدب لتنظيم أموال دولة بأسرها[١] .

رابعاً — اتجاه الدول الأوروبية إلى عرقلة وتعطيل حركة الإصلاح فى الدولة العثمانية . فقد كان الوزير النمساوى مترنيخ لاينظر بارتياح إلى هذه الحركة ، ولم يتردد فى إعلان استيائه منها وعودة تركيا إلى ما كانت عليه . كذلك لم تكف روسيا عن إقلاق تركيا والتداخل فى شئونها ومحاربة رجال الإصلاح صراحة والعمل على إفساد ما بينهم وبين السلطان . ويرى فيلكس فالى فى كتابه « أوروبا فى آسيا الصغرى »[٢] أن هذا « التداخل الأوروبى المعطل أو المربك » muddled foreign interference كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية ، ويقول إن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة عن القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية

---

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ص ٢٥٨ — ٢٦١ .

(٢) Valyi, F. : Europe in Asia Minor, pp. 21-22.

أى الدولة العثمانية ، ابتدعت بعد مؤتمر باريس (١٨٥٦) وسيلة كانت تعنى ببساطة التخلص من تركيا بالموت البطىء ، أو حسب تعبيره « بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً طرفاً Suicide limb by limb وذلك بإثارة المسيحيين فى ولايات الدولة الأوروبية ، مما نجم عنه قيام سلسلة من الاضطرابات وصلت إلى ذروتها فى الحرب الروسية التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) التى انتهت بهزيمة تركيا وإبرام معاهدة سان ستفانو San Stefano فى مارس ١٨٧٨ ، وهى المعاهدة التى نالت بلغاريا فيها استقلالا إداريا وتوسعت حدودها تحت السيادة العثمانية ، فضمنت المعاهدة بذلك استعلاء نفوذ روسيا فى البلقان . وإلى جانب ذلك ، استولت روسيا بفضل هذه المعاهدة على باطوم وارزن وقارص من أملاك الدولة العثمانية .

خامساً — هناك عوامل أخرى يمكن أن يعزى إليها فشل حركة التنظيمات ، وهى عوامل يتحمل مسئوليتها قطاع المثقفين الأتراك ، الذين حملوا لواء حركة الإصلاح والتجديد فى القرن التاسع عشر ، والذين يطلق عليهم « إنتلجنسيا التنظيمات » Tanzimat Intelligentsia . فى دراسته عن « أسس القومية التركية » يقول الدكتور أوريل هايد إن زعماء التنظيمات قد سلموا بأن إنقاذ الإمبراطورية العثمانية من أعدائها الخارجيين يستلزم إصلاح جهازها العسكرى ونظامها القضائى وبنائها الاقتصادى ووسائل التعليم بها ، ولكنهم لم يحاولوا أن يتبينوا ما يجب أن يقبل من أوروبا وما يجب أن يؤخذ من المأثورات والتقاليد الوطنية . وكان من نقائص رجال التنظيمات الخطيرة أنهم لم يفهموا الحضارة الغربية فهماً صحيحاً وتاماً . إذ استقى معظمهم معلوماتهم عن تلك الحضارة من مخالطتهم لسكان حى الليفانتيين فى القسطنطينية . ولذا فقد قلدوا بصفة رئيسية المظاهر الخارجية أو الشكلية - والوضيعة غالباً - للحضارة الغربية ، دون أن يتعمقوا فى فهم أسسها الفلسفية والعلمية . وفى الميدان الاقتصادى ، أدخلوا

عدداً من الأنماط الجديدة فى الملبس والمآكل والمبانى والأثاث وغيرها من المواد الاستهلاكية ، إلا أنهم لم يتبعوا وسائل الإنتاج الغربية . وكانت النتيجة أن اضمحلت الحرف والصناعات القديمة والتقليدية دون أن تتكون على الأقل نواة الصناعة الحديثة .

ويمضى الدكتور أوريل هايد فى نقده لزعماء التنظيمات ، فيقول إن هؤلاء قد وقعوا فى خطأ مزدوج ، فحيثما أدخلوا ضروب الإصلاح ، لم يكونوا راديكاليين بالدرجة الكافية ، فوقفوا بذلك فى منتصف الطريق . وحيثما اقتبسوا أو استلهموا من الغرب ساروا بهذا الصدد شوطاً بعيداً وحاولوا أن يدخلوا بدعاً لم يكن من المنتظر أن تقبلها جماهير الشعب ، لأنها كانت غريبة عنهم تماماً . وعلى حين أدخل نظام التعليم الأوروبى فى عدة معاهد ، بقيت المدارس - وهى المعاهد الدينية - وغيرها من المؤسسات التعليمية التقليدية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح . وكانت النتيجة أن وجدت ازدواجية خطيرة فى الحياة العامة والفكرية . وعاشت جنباً إلى جنب مؤسسات تعليمية أو معاهد تنتمى إلى حضارتين مختلفتين : حضارة العصور الوسطى الشرقية والحضارة الأوروبية الحديثة . ولا يستثنى من ذلك سوى معهدين طبق فيهما نظام التعليم الأوروبى ونجحا بذلك نجاحاً كبيراً ، وهما أكاديمية العلوم العسكرية (الكلية الحربية) وكلية الطب فى القسطنطينية . أما بقية المدارس ، فقد عانت كثيراً من الاصطدام بين النظامين التقليدى والحديث . زد على ذلك أن رجال التنظيمات بقبولهم الأفكار والقيم الأوروبية ، ودون أن يراعوا حالة الشعب التركى ، قد فشلوا فى حل مشكلة الثقافة التركية . فقد ظلت الطبقة المثقفة التركية الجديدة تمثل الصفوة النابهة élite التى تفصلها عن جماهير الشعب وعن طبقة العلماء أو رجال الدين هوة سحيقة . فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث العربى والفارسى ، كانت جماهير الشعب التركى تعيش على أساليب وقيم تركية بدائية ، وفى

نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة الجديدة ، أى الطبقة الحاكمة من رجال الإصلاح ، تعيش على أفكار وقيم أوروبية باهتة . والواقع أنه فى جميع مجالات الثقافة (الأدب والموسيقى والقيم الأخلاقية وحتى المعتقدات الدينية) كان التباين واضحاً بين الطبقتين الحاكمة والمحكومة(١) .

تعذر الاتفاق على حل المسألة الشرقية :

ولقد كان فى العقد السادس من القرن التاسع عشر أن كادت تتفق كلمة السياسيين جميعهم على أن الدولة العثمانية صارت مريضة ، وأن من الواجب أن تنتهى هذه الدولة ، وكان بهذا المعنى المجدد إذن ، أن برزت فى هذا الحين « المسألة الشرقية » . وواضح أن مبعث هذا الحل الذى صار الاتفاق عليه ، لإنهاء هذه المسألة ، كان اليأس الذى استبد برجال السياسة فى أوروبا - وخصوصاً فى انجلترا - من إمكان نجاح الإصلاح فى تركيا .

ومع ذلك ، فقد كان هذا اليأس نفسه من نجاح الإصلاح فى تركيا ، مبعث ما ظهر من تردد بشأن تقرير النتيجة السالفة الذكر ، أى وجوب انتهاء هذه الدولة ، وذلك من جانب طائفة أخرى من رجال السياسة البريطانيين ، والذين حذوا حذوهم ، فكان من رأى لورد بوفيل Beauvale (السفير الانجليزى فى فينا) من وقت مبكر ، أى منذ عام ١٨٤١ ، أنه حتى يتسنى نجاح الإصلاح فى الدولة العثمانية يجب توافر العوامل التى كفلت نجاح المصلحين فى انجلترا ، وهى وجود الشرطة المنظمة والمحاكم الرتيبة فى درجات متتابعة والمتحررة من الفساد ، ثم هيئة قضائية أمينة ، على أن تستند كل هذه الهيئات على تأييد جيش منظم يحصل أفراده على مرتباتهم ، ويدينون بالطاعة التامة لرؤسائهم ، ويسود بينهم النظام الكامل وتلك كلها شرائط قال (بوفيل) أن لا وجود لها فى « الشرق »(٢) .

(١) Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism. The Life and Teachings of Ziya Gökalp, pp. 74-77.

(٢) Webster, C.K. : The Foreign Policy of Palmerston, p. 768, Quoted in Kedourie, E. : op. cit., pp. 15-16.

ولقد كان ممن ناقشوا سياسة إجبار الدولة العثمانية على الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبى ، السفير الانجليزى فى القسطنطينية لورد بونسونبى ، الذى شغل منصب السفير بها فى الفترة التى تخللت سفارتى ستراتفورد كاننج دى ردكليف ، فنشر بونسونبى بعد تقاعده - وقت اشتداد المناقشة حول الاصلاح فى كل من انجلترا وفرنسا أثناء حرب القرم - كتاباً فى عام ١٨٥٤ بعنوان « رسائل خاصة فى المسألة الشرقية »(١) . وفى هذا الكتاب ناقش بونسونبى حكمة السياسة التى تريد أن تفرض الاصلاح فرضاً على الدولة العثمانية ، فأوضح أن الاصلاح لن يشمل مجرد إعادة النظر فى الجهاز الإدارى فى الدولة ، بل إن معناه هو توزيع السلطة السياسية بالكيفية التى تجيز أن يكون لرعايا الدولة المسيحيين نصيب فيها ، فإذا نال المسيحيون هذه السلطة ، فلن يستطيع أحد أن يمنعهم من استخدامها لتأسيس نفوذهم والتطويح بنفوذ المسلمين وسلطتهم .

وكان من رأى بونسونبى أن الدولة العثمانية لا تعدو أن تكون نوعاً من « البابوية » popedom على رأسها الخليفة ، هو السلطان العثمانى ، وتتألف قوانينها من تعاليم القرآن (الكريم) والشروح التى وضعت لتفسير هذا الكتاب ، ولذلك فإذا حدث أن زالت سلطة الخليفة وأحكام الشريعة الإسلامية ، ثم اختفى كذلك سلطان فقهاء الشرع أو العلماء ، وحلت محل هؤلاء « دولة » أخرى ، فإن الإمبراطورية العثمانية سوف ينتهى أجلها بحكم الضرورة .

على أن محاولة إصلاح الدولة العثمانية على المبادىء الأوروبية ، ثم محاولة المحافظة على كيان هذه الدولة فى الوقت نفسه ، إنما كانا فى حد ذاتهما أمرين متناقضين كل التناقض . وتلك حقيقة أراد كل من بوفيل وبونسونبى إبرازها .

(١) Ponsonby : Private Letters on the Eastern Question.

ولقد دارت المناقشات التى استمرت من أيام أزمة العلاقات العثمانية المصرية (١٨٣٩ – ١٨٤١) إلى وقت أن قضى على الإمبراطورية العثمانية، حول إمكان نجاح الإصلاح من عدمه . ولم يكن موضوع هذه المناقشة التساؤل عما إذا كان الإصلاح مرغوباً فيه ، أو أن أحداً لا يريده . وفى انجلترا كان كل من بالمرستون وستراتفورد كاننج من القائلين بأن النجاح سوف يكون من نصيب « الإصلاح » فى تركيا ، فى حين عارض هذا الرأى كل من سولسبرى Salisbury وجلادستون Gladstone (١) .

وفى رأى الكثيرين ، كان ستراتفورد كاننج هو المسئول الأول عن وضع القاعدة التى استرشدت بها بريطانيا فى سياستها « العثمانية » زمناً طويلا ، وهى أن الإصلاح ضرورى « للشرق » — أى للدولة العثمانية — لتحقيق الرفاهية لشعوبه ، ولتأمين مصالح بريطانيا ، وأن من واجب بريطانيا المعاونة على تنفيذ الإصلاح فى « الشرق » ورعايته .

وعلى أيام ستراتفورد كاننج تعثر الإصلاح فى تركيا ، وعزا السفير الانجليزى نفسه ، والذى شاطروه هذا الرأى ، سبب الفشل ، إلى الصعوبات الجسيمة التى أحاطت بمهمة الإصلاح ذاتها ، وعدم دراية الباب العالى ، وافتقار أو حاجة المسئولين الإتراك إلى الخبرة اللازمة لتنفيذ الاصلاح تنفيذاً سليماً صحيحاً ، وموقف الرجعيين والمتعصبين العثمانيين العدائى من الاصلاح على المبادىء الأوروبية ، ووضعهم العراقيل فى طريقه .

وعمد ستراتفورد كاننج إلى الضغط على الباب العالى واستحثاثه للسير فى طريق الاصلاح المنشود ، متناسياً أن السبب الحقيقى فى فشل الاصلاح ، إنما هو انعدام كل صلة بين المبادىء « الأوروبية » التى أريد أن يستند الإصلاح عليها ، وبين المبادىء العثمانية التى قامت عليها الامبراطورية ، ومتناسياً أن الأخذ بهذه المبادىء المصلحية ، حتى وإن لم تكن أجنبية عن الدولة ، لابد

(١) Kedourie, E. : op. cit., p. 16.

أن يفضى إلى إثارة العراقيل والاضطرابات بها ، باعتبار أن الإصلاح المطلوب ، مبعثه مقترحات ورغبات جاء بها أجانب ومسيحيون ، لم يكن غرضهم الرئيسى منها سوى تأمين مصالح دولهم ، وكانوا لهذا السبب نفسه موضع اشتباه العثمانيين فى أنهم أعداء للإسلام والإمبراطورية العثمانية . ولقد كان طبيعياً أن يعتبر العثمانيون اى تداخل من جانب هؤلاء ، بمثابة محاولة غرضها القضاء على دولتهم .

ومع ذلك ، فقد كان من المتوقع أن تسفر المثابرة على محاولة الإصلاح عن أحد أمرين : إما أن يقضى على الإمبراطورية العثمانية نتيجة فرض مبادىء غريبة عنها وعن نظامها السياسى ، وإما أن تصبح هذه الإمبراطورية « محمية » أوروبية . وفى هذه الحالة الأخيرة ، لن تكون تحت حماية دولة واحدة فحسب ، لأن الدول الأوروبية لن توافق على ذلك ، وعندئذ يكون من المنتظر ، إما أن تتنازع الدول فيما بينها على اقتسام الدولة العثمانية ، وإما أن تصل إلى اتفاق بشأن تقسيم أملاك الدولة وتوزيعها فيما بينها وديا وسلمياً . وكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن تحدد معنى « المسألة الشرقية » فى الاحتمالات التى ذكرناها .

ففيما يتعلق بوضع الدولة العثمانية تحت الحماية الأوروبية ، نتيجة لفرض سياسة الاصلاح على المبادىء الأوروبية ، والمثابرة على مطالبة الدولة بالمضى فى طريق الاصلاح ، كان ستراتفورد كاننج من الذين صاروا يعترفون أخيراً بهذه الحقيقة . ففى ٣١ ديسمبر عام ١٨٧٥ كتب رسالة إلى جريدة التيمز Times قال فيها : « إن الإصلاح الذى لا يزال يطالب الدولة به ، لاشك أنه يضع هذه الدولة تحت الوصاية tutelage » ، ثم استطرد قائلا : « ولكن الإمبراطورية العثمانية كانت تحتل هذا الوضع من الناحية الفعلية منذ زمن طويل » .

وسرعان ما صار كثيرون من الانجليز يعترفون بضرورة فرض

الحماية ، والرقابة على الدولة العثمانية . فالمحافظون منهم اعتقدوا أن هذه الدولة أصبحت تسير نحو الهاوية بسرعة كبيرة ، وأن من الضرورى وقف هذا التدهور ، باستخدام كل وسائل الضغط والقوة ، وذلك ليس لأن المحافظة على الدولة أمر يستدعى الاهتمام فى حد ذاته ، ولكن باعتبار أن دفع الضغط الخارجى عنها — سواء من جانب الإنجليز أو من جانب غيرهم — سوف يمنع تحطيم توازن الدولة المعرض للخطر ، والذى كان يخشى أن يؤدى تحطيمه إلى إثارة المنازعات والمناضلات المميتة .

أما الأحرار من جانب الإنجليز فقد كانوا يبغون تأييد مبادىء العدالة والاستقامة ، وذلك بإرغام الدولة العثمانية أو الضغط عليها لقبول الإصلاح . واعتبروا أن الواجب على بريطانيا — وهى دولة متحضرة — أن توفى بالتزاماتها نحو دولة شبه بربرية (أى تركيا) يتحمل الإنجليز مسئولية استمرار هذه الدولة وبقائها ، ويرون أن من واجبهم التداخل فى كل ما يتصل بعلاقات الدولة مع شعوبها .

وهكذا كان من الواضح أن كلا من المحافظين والأحرار يتفقون جميعاً فى الرأى مع بورشيير Bourchier مراسل « التيمز » فى البلقان ، من حيث : أن رجل أوروبا المريض يحتاج إلى طبيب لا يقتصر واجبه على وصف العلاج اللازم ، بل يشمل واجبه الإشراف على تطبيق هذا العلاج وتنفيذه (١) .

The Sick Man needs a physician who will not only prescribe for the malady but superintend the application of the remedy.

وكان لورد سولسبرى الذى تولى وزارة الخارجية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠ فى وزارة بنيامين دزرائيلى Disraeli (١٨٧٤ — ١٨٨٠) هو أول الذين

(١) Kedourie, E. : op. cit., p. 20.

تنبهوا إلى هذا الاتجاه الذى اتخذه التفكير فى مصير الإمبراطورية العثمانية ، فأراد أن يضع سياسة جديدة نحو هذه الإمبراطورية تتفق مع الاتجاه الذى لاحظه . وكان سولسبرى قبل تسلمه أعباء وزارة الخارجية قد رسخ فى ذهنه أن الإمبراطورية العثمانية — أو بالأحرى ما تبقى منها — إنما هى على أفضل الفروض ، أسوأ تدبير أو ترتيب وجد أو وضع لقضاء مآرب ولسد حاجة معينة (a pis aller) وأنه بدلا من محاولة ترميم هذا البناء المتهدم ، يجدر هدمه كلية ، ثم تقسيم الأنقاض وتوزيعها على الأطراف (الدول) الذين يهمهم الأمر . وعلى ذلك ، فقد أحنقه كثيراً أن ترفض الدول الغربية فى الماضى مقترحات القيصر نيقولا الأول بشأن تقسيم الدولة ، وأن تشتبك فى حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) .

ومما يجدر ذكره أن سولسبرى بقى متمسكاً بآرائه فى وجوب التعجيل بالقضاء على الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها حتى آخر حياته . وفى مارس عام ١٨٧٧ كتب فى إحدى رسائله إلى لورد ليتون Lytton نائب الملك فى الهند يقول : « إننى مقتنع تماماً بأن السياسة القديمة التى توخت الدفاع عن المصالح الإنجليزية ، من تأييدها للأسرة الحاكمة العثمانية ، لم تعد سياسة عملية ، مع أنها فى حينها كانت معتبرة على درجة كافية من الحكمة والسداد ، وأن الوقت قد حان لتدبير الدفاع عن المصالح الإنجليزية بطريق أقرب لتحقيق هذا الغرض مباشرة ، وذلك بالتوصل إلى تسويات أو ترتيبات إقليمية . وأنه يخشى إذا لم تفعل إنجلترا ذلك الآن ، فإنها سوف ترى نفسها مضطرة حينئذ لمواجهة الموقف نفسه بعد بضعة أعوام ، يكون قد حدث خلالها أحد أمرين : إما أن تكون فرنسا قد استرجعت المركز الذى كان لها ، وتنظر بعين الغيرة لأى امتداد لقوة البريطانيين فى البحر المتوسط ، وإما أن تكون (فرنسا) قد صارت دولة بحرية كبرى . وحدوث أحد هذين الأمرين الطارئين ، يجعل متعذراً على بريطانيا أن تجد موضعاً

تستعيض به عن المكان الذى لها بالقسطنطينية ، والذى تكون قطعاً وبكل تأكيد قد خسرته كلية ، والتسويات والترتيبات الإقليمية التى يكون سهلا إجراؤها الآن ، تصبح مستحيلة بعد خمس سنوات من هذا التاريخ »(١) .

وعلى ذلك ، فقد كان تقسيم الإمبراطورية العثمانية (وأملاكها) هو « الحل » الذى ارتآه سولسبرى لإنهاء المسألة الشرقية ، وكان أيضاً نفس الحل الذى صار ينادى به عام ١٨٧٨ وقت إنعقاد مؤتمر برلين ، الذى حصلت فيه تصفية أملاك الإمبراطورية العثمانية ، ثم إنه كان « الحل » الذى نادى به كذلك إبان وزارته الثالثة (١٨٩٥ – ١٩٠٢) وبالذات فى سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، بسبب حوادث مذابح الأرمن ، والعصيان والثورة فى كريت ضد الدولة العثمانية ، وتدخل اليونان لمناصرة سكان الجزيرة اليونانيين ، ثم قيام الحرب بين تركيا واليونان (١٨٩٧) وهى الحرب التى توسطت الدول لوقفها (٢). فاقترح سولسبرى على روسيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

غير أن هذا الاقتراح لم يقابل وقتئذ بالحماس المنتظر ، لأنه كان لا مفر من إدخال موقف الإمبراطورية الألمانية الفتية فى الحساب . وكانت ألمانيا قد بدأت تمد نفوذها إلى تركيا منذ عام ١٨٨٨ ، وهو النفوذ الذى أخذ يشتد ويقوى بعد ذلك حتى حصلت ألمانيا بعد عشر سنوات أى عام ١٨٩٩ على امتياز سكة حديد تربط عاصمة الدولة (الآستانة) ببغداد ، وتهدد ببسط السيطرة العثمانية الألمانية على الخليج العربى ، وتهدد بزوال السيطرة الإنجليزية من تلك الجهات ، وذلك إلى جانب تهديد مواصلات الإمبراطورية

---

(١) Cecil, Lady G. : The Life of Robert, Marquis of Salisbury, vol. 2 ,p. 79 ; Kedourie, E. : op. cit., p. 21.

(٢) Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, 1801-1927, pp. 427-38 ; Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 395-404, 380-385.

البريطانية عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر . فلم تكن ألمانيا إذن ترضى بزوال الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها .

وهكذا كان من المتعذر حتى نهاية القرن التاسع الاتفاق على حل المسألة الشرقية ، بإنهاء الإمبراطورية العثمانية وإزالتها من الوجود كلية بتقسيم أملاكها . وعلى ذلك، فقد بقى الحل الذى ذكرنا أن كثيرين من الإنجليز خصوصاً صاروا يأخذون به ، وهو فرض «رقابة» على الدولة العثمانية تضعها تحت حماية أوروبا . ولقد كان ذلك هو الحل الذى اتجه إليه سولسبرى عقب مؤتمر برلين مباشرة ، فأعد مشروعاً لتقديم قرض مالى إلى الدولة العثمانية لقاء تعهد الباب العالى بقبول «الإصلاح» ، وبأن يعهد بتنفيذ الإصلاح إلى خبراء من الإنجليز .

على أن هذا المشروع ، ومثله فى ذلك أية مشروعات لتقسيم أملاك الدولة العثمانية ، كان لا يمكن تحقيقه إلا بموافقة الدول الأوروبية . وناشد سولسبرى الدول أن تعمل بالاتحاد فيما بينها فى علاقاتها مع الباب العالى ، ولكنه كان للدول مصالح مختلفة فى الدولة العثمانية ، جعلت مثل هذا الاتحاد فى العمل متعذراً إلا إذا سبقه اتفاق يؤلف بين مصالحها وأغراضها المتنافرة . ولقد كانت الصعوبات التى تعترض حصول مثل هذا الاتفاق كبيرة ، ولم يكن التوصل إلى اتحاد كلمة الدول بشأن المسألة الشرقية متيسراً حتى وقت قيام الحرب العالمية الأولى .

الفصل الثانى

الحركة القومية التركية والإصلاح الدستورى

وبينما كان سولسبرى وغيره من المعاصرين الإنجليز قد استبد بهم اليأس من نجاح الإصلاح فى تركيا ، وصار سولسبرى على وجه الخصوص يعمل منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ من أجل هدم الدولة العثمانية وتوزيع أملاكها بين الدول ، كانت الحركة القومية التركية تحرص على أن يستمر الإصلاح على المبادىء الأوروبية فى الدولة . وفضلا عن ذلك ، كانت هذه الحركة تربط بين الإصلاح وإزالة الحكم الاستبدادى ، فأصبح هدفها إذن إقامة الحكم الدستورى وبقاء السلطنة العثمانية وتقويتها ، وذلك حتى تتمكن من إرضاء القوميات الثائرة داخلها وصد اعتداءات الغرب (١) .

إن هذا الهدف المزدوج يعتبر من الحقائق الهامة فى تاريخ الحركة القومية التركية . فهذه الحركة لم تستهدف على الإطلاق فى كافة مراحل نموها قبل الحرب العالمية الأولى تصفية الامبراطورية العثمانية ، بل على العكس كانت تستهدف تقوية قبضة السلطة الحاكمة فى القسطنطينية على شتى ولايات الدولة ، وهو موقف يفسر اصطدام القومية التركية التى تمسكت بسيطرتها فى داخل الامبراطورية مع القوميات الأخرى ، وخصوصاً العربية والأرمينية (٢) .

---

(١) Ramsaur, E.E. : The Young Turks. Prelude to the Revolution of 1908, p. 4.

(٢) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

نشأة حركة تركيا الفتاة :

والحركة القومية التركية ، شأنها شأن الحركات القومية الأخرى فى منطقة الشرق الأدنى ، حركة علمانية تستند أساساً على وعى الطبقة المتوسطة ، وقطاع المثقفين بالذات من هذه الطبقة ، وهو القطاع المتأثر بالآراء والمعتقدات الأوروبية ، والذى تولى أفراده مناصب الحكم والإدارة فى الإمبراطورية . وكانت هذه الحركة تعمل من أجل تحقيق أربعة مبادىء ، هى : الحرية الفردية ، والنظام الدستورى ، وهدم الإقطاع ، والتحرر الوطنى من السيطرة الأجنبية .

وعلى ذلك ، فإن الطبقة الحاكمة أو الصفوة النابهة élite من قطاع المثقفين الأتراك عندما بدأت تحس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بتزايد استبداد السلاطين وفساد رجال الحاشية ، راحت تكافح بلا هوادة فى سبيل تقييد سلطة السلاطين وإقامة الحياة الدستورية . ولا شك أن حركة التنظيمات قد ساعدت على ذلك كثيراً ، أولا بهدم الإقطاع فى أشكاله القديمة ، وثانياً باستخدام الأنظمة الغربية فى كافة الإدارات العثمانية والجيش بالذات ، وثالثاً بالاتجاه نحو إقامة حكم مركزى فى تركيا نفسها ، وفى الولايات التابعة للدولة العثمانية .

ومع أن تاريخ حركة الكفاح التركية ضد استبداد السلاطين بدأ عام ١٨٥٩ ، عندما اكتشفت فى هذا العام مؤامرة كانت تستهدف عزل السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) أو اغتياله إذا لزم الأمر ، وهى المؤامرة التى ألقى القبض على زعمائها وزج بهم فى السجون ، فقد كانت الآراء « التحررية » والدستورية معروفة من قبل فى الإمبراطورية العثمانية . وتظهر هذه الآراء — ولو بشكل ضعيف خافت — فى كتابات صادق رفعت باشا ، التى كان لها تأثيرها على إصلاحات السلطان عبد المجيد ومصطفى

رشيد باشا . زد على ذلك أن محمداً علياً — والى مصر — رغم ما عرف عنه من نزعة أوتوقراطية — قد خطا خطوة هامة فى سبيل إقرار نظام الشورى ، فأنشأ عام ١٨٢٤ (أو ١٨٢٩) مجلس المشورة أو الشورى ، وكان يتألف من ١٥٦ عضواً من كبار موظفى الحكومة والعلماء والذوات أو الأعيان ، وينعقد فى السنة مرة واحدة قد تستمر بضعة أيام ، لاستشارته فى شئون الإدارة والتعليم والأشغال العمومية (١) .

كذلك أنشأ السلطان عبد المجيد نفسه فى عام ١٨٤٥ مجلساً فى الآستانة يضم أعيان الولايات أو مندوبيها بواقع اثنين عن كل ولاية ، وذلك بهدف التعرف على أحوال الولايات وما تحتاج إليه من ضروب الإصلاح (٢) . وفى عام ١٨٥٨ أصدر باى تونس (محمد باشا) دستوراً سمى «عهد الأمان» . وفى عهد الصادق باى وبفضل جهود الوزير خير الدين باشا تم تعديل هذا الدستور عام ١٨٦١ وفقاً لمبدأ فصل السلطات ، وأسس مجلس تشريعى معين (٦٠ عضواً) له سلطات واسعة ، منها حق خلع الباى إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور (٣) . ويرى بعض المؤرخين أن دستور ١٨٦١ فى تونس كان أول دستور على النمط الأوروبى فى بلد إسلامى (٤) .

وفى عام ١٨٦٦ قام اسماعيل باشا فى مصر بأول تجربة لتأسيس مجلس نيابى منتخب ، وهو مجلس شورى النواب ، ولو أن هذا المجلس كان محدود العدد (٧٥ عضواً) والتكوين ، محدود السلطان . ولم تكن قراراته تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى الوالى وله فيها القول الفصل ،

---

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ص ١٧ .

(٢) Landau, J. : Parties and Parliaments in Egypt, p. 7.
Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, pp. 110-111.

(٣) الحبيب ثامر : هذه تونس ص ٢٣ .

(٤) Lewis, B. : Ibid., p. 149.

والحكومة لا ترفع إليه إلا ما ترى أنه من اختصاصه . ولم يكن المجلس يجتمع إلا شهرين فى كل سنة ، واجتماعه وفضه وحله منوط بالوالى (١) .

وعلى كل حال ، فإننا نجد لأول مرة فى تركيا إبان الستينات من القرن التاسع عشر نقداً «ليبرالياً» لأعمال الحكومة وبرنامجاً للإصلاح الدستورى . وقد ظهر ذلك أولا فى دوائر الأدباء والشعراء والمستنيرين الأتراك بصفة عامة ، وخصوصاً فى دائرة ابراهيم شناسى (١٨٢٦ — ١٨٧١) وضيا باشا (١٨٢٥ — ١٨٨٠) ونامق كمال (١٨٤٠ — ١٨٨٨) ووجدت إلى حد ما تعبيراً عنها فى صحافة هذه الحقبة .

والواقع أن نامق كمال وزملاءه من متنورى الأتراك كانوا من وراء الحركة المطالبة بالإصلاح الدستورى فى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) . حقيقة أن السلطان عبد العزيز قد فعل شيئاً لصبغ الدولة العثمانية بالصبغة العلمانية ، وبدأ تنفيذ بعض المشروعات العامة النافعة ، وأدخل بعض التحسينات على وسائل المواصلات ، واهتم باستثمار الموارد الطبيعية فى إمبراطوريته ، وأوجد نظاماً تعليمياً علمانياً يتألف من المدارس الابتدائية والثانوية ، وهى مدارس كانت مفتوحة لكل التلاميذ على اختلاف دياناتهم . وفضلا عن ذلك ، فقد أصدر عام ١٨٦٤ قانوناً لتنظيم حكومة الولايات ، كما أنشأ عام ١٨٦٨ محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام السلطانية) كانت تتكون من عدد متساو من الأعضاء المسلمين والمسيحيين ، وأنشأ فى العام نفسه مجلساً للدولة على الطراز الفرنسى ، كانت له اختصاصات تشريعية وإدارية ، ويتكون أعضاؤه من المسلمين والمسيحيين (٢)

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم : مصر (دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص ٥٤٤ — ٥٤٥) .

(٢) Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 311-312 ;
Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, p. 342.

ومع ذلك كله ، فقد كان السلطان عبد العزيز مستبداً وغير جاد فى إصلاحاته .

ويرى بعض المؤرخين أن إصلاحات السلطان عبد العزيز وغيره من السلاطين كان المقصود منها إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاحاً على المبادىء الأوروبية يجرى فى الدولة العثمانية ، لعل هذا يؤدى إلى اقتناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية فى البقاء ، فترفع من ثم يدها عن التدخل فى شئونها ، ولعله يؤدى أيضاً إلى ارتفاع سمعة الدولة المنهارة لدى الرأى العام الأوروبى ، وإلى حرمان الدول الأوروبية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة داخل الدولة الإسلامية [1] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الحركة القومية التركية وبالتالى المطالبة بالإصلاح الدستورى ، إنما ترتبط فى مبدأ نشأتها بحركة تركيا الفتاة The Young Turk Movement . ويرى بعض الكتاب أن تعبير تركيا الفتاة Young Turk المضاد لتعبير تركيا القديمة Old Turk أو تركيا المحافظة Conservative Turk ، لا يعنى سوى تركيا الحرة أو الليبرالية Liberal Turk [2] . وقد عمد القائمون بهذه الحركة إلى تأسيس جمعية سرية لكى تضع دستور الحركة وبرنامجها . ففى يونيه عام ١٨٦٥ قامت مجموعة صغيرة من العناصر التركية الوطنية ذوى الميول الليبرالية ، والتى كان يبلغ عددها ستة من بينهم نامق كمال ، بعقد اجتماع سرى اتفق فيه على تأسيس جمعية سرية . ومع أننا لا نعرف سوى القليل عن البرنامج الأصلى لهذه الجمعية ، إلا أنه من المتواتر أن أحد مؤسسى الجمعية ــ وهو آية الله بك ــ

---

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢١٢ .

(٢) Mears, E.G. and others : Modern Turkey. A Politico-Economic Interpretation, 1908-1923, p. 477.

قد حضر اجتماعها الأول ومعه « كتابان هامان عن جمعية الكاربونارى Carbonari وجمعية سرية أخرى فى بولنده » . ومما يستلفت النظر أن جمعية تركيا الفتاة قد اتخذت لنفسها فيما بعد برنامجاً على غرار جمعية الكاربونارى الإيطالية [1] ، كما أنها نمت بسرعة ، وأصبح عدد أعضائها فى وقت من الأوقات ٢٤٥ عضواً .

ومن الجدير بالذكر أن اثنين من أعضاء الأسرة الحاكمة فى استانبول وهما مراد وعبد الحميد قد أبديا اهتماماً بالجمعية وبحركة تركيا الفتاة ، ولو أنه اتضح فيما بعد أن نوايا عبد الحميد إزاء الحركة كانت عدائية منذ البداية . كذلك لعب الأمير مصطفى فاضل من أسرة محمد على وشقيق الخديوى اسماعيل دوراً فى هذه الحركة ، بل إنه كان يعد من أقطابها . ومن المعروف أن مصطفى فاضل كان الوريث لاسماعيل حتى يونيه عام ١٨٦٦ ، حين صدر فرمان الوراثة الصلبية الذى حصل عليه إسماعيل من السلطان عبد العزيز ، فحرم مصطفى فاضل بذلك من وراثة الباشوية المصرية . ومع أن مصطفى فاضل صفى أملاكه فى مصر وغادرها للاقامة فى فرنسا ، إلا أنه كان ناقماً على السلطان الذى حرمه من حق الوراثة ، فانضم بالتالى إلى صفوف أحرار الأتراك الذين أحنقهم استبداد السلطان عبد العزيز وميله إلى الحكم المطلق . وكان مصطفى فاضل يتطلع إلى تولى منصب الصدارة العظمى فى الآستانة بعد إقامة الحكومة الدستورية ، وكان هو الذى كشف اللثام عام ١٨٦٧ عن وجود أنصار له فى تركيا ، وأشار إليهم باسم Jeunes Turcks [2]

---

(١) يبدو أن هذه الجمعية قد تأسست حوالى عام ١٨٠٧ فى جبال مملكة نابولى ، وتألفت من المشتغلين بحرق الخشب لإنتاج الفحم فى غابات كلابريا Calabria . وكان الغرض من تشكيلها طرد الفرنسيين من ايطاليا ، ثم صار غرضها بعد انتهاء السيطرة الفرنسية من إيطاليا طرد النمساويين من شبه الجزيرة والعمل من أجل توحيد إيطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية بها .

(٢) Lewis, B. : op. cit., pp. 149-150.

والواقع أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يعنى من ناحية أن الطبقة التركية المثقفة قد شعرت بأن الحاجة باتت ماسة لوجود قوة من العناصر الوطنية تتولى فرض الإصلاح فرضاً على السلاطين العثمانيين ، بحيث لا يترك مصير حركة الإصلاح فى أيديهم أو أن تخضع هذه الحركة لمشيئتهم ونزواتهم ، كما أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يشير من ناحية أخرى إلى بداية إحساس الطبقة المثقفة التركية بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها .

وجاء تعبير هذه الحركة عن نفسها بادىء ذى بدء عن طريق الأدب، فتركت النماذج الفارسية والعربية جانباً وظهرت محاولات لتقليد النماذج الأوروبية بوجه عام والفرنسية بوجه خاص ، مما نجم عنه ظهور الحركة الرومانسية فى الأدب التركى . ومع أن الحركة الرومانسية هذه لم تنتشر انتشاراً كبيراً ، إلا أن أهميتها تأتى من أنها كانت انعكاساً للثقافة الغربية . هذا إلى جانب أنها أسهمت فى تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية . فظهرت فى كتابات الأتراك تعبيرات جديدة على الفكر التركى ، مثل « الحرية الفردية » و « الوطن » و « الدستور » و « البرلمان » وغيرها (١).

ولما كان من المتعذر أن تعيش حركة تركيا الفتاة فى استانبول أو ولايات الدولة بسبب سياسة السلطان عبد العزيز الاستبدادية وكراهيته لكافة الاتجاهات التحررية ، فقد اضطرت الحركة للعيش فى المهجر. إذ دعا الأمير مصطفى فاضل — وكان يملك ثروة كبيرة — زعماء « تركيا الفتاة » للإقامة فى فرنسا . وعلى ذلك ، فى منتصف مايو عام ١٨٦٧ غادر هؤلاء استانبول على ظهر باخرة فرنسية ، واتجه بعضهم للإقامة فى باريس ، فى حين اتجه البعض الآخر للإقامة فى لندن .

وتتفق هجرة زعماء تركيا الفتاة إلى أوروبا الغربية مع بداية تحول

(١) Ramsaur, E.E. : The Young Turks, p. 3.

الحركة القومية التركية من مجال الأدب إلى مجال السياسة . ففى عام ١٨٦٨ ظهرت فى لندن أول جريدة تعبر عن اتجاه الأتراك الأحرار ، وهى جريدة « الحرية » ، وكان رئيس تحريرها رفعت بك . وقد صدر العدد الأول منها فى ٢٩ يونيه عام ١٨٦٨ ، وكان يحتوى على مقالين رئيسيين ، من المحتمل أن كاتبهما هو نامق كمال. وكان المقال الأول بعنوان « حب الوطن من الإيمان » وهو يتحدث عن الوطنية patriotism ويروج لفكرة « الوطنية العثمانية » ويعرض لها من زاوية مشابهة للفكرة الوطنية والقومية فى الدول الأوروبية . أما المقال الثانى ، فكان بعنوان « وشاورهم فى الأمر » ، وهو يركز على ضرورة قيام حكومة عثمانية دستورية مسئولة أمام الشعب . وظلت معظم الأعداد التالية لهذه الجريدة تنشر مقالات تدور حول الفكرتين السالفتين، أى الوطنية العثمانية والحكومة الدستورية المسئولة. ورغم الرقابة الشديدة التى كان يفرضها السلطان وحكومته ، كانت هذه الجريدة وغيرها من صحف الأتراك الأحرار فى المهجر مثل « المخبر » و « العلم » تتسرب إلى تركيا(١) .

عزل السلطان عبد العزيز :

وكان فى حوالى منتصف العقد السابع من القرن التاسع عشر أن ظهر مدحت باشا كقائد لحركة تركيا الفتاة فى تركيا نفسها ، ولو أنه لم يكن له صلة مباشرة بالنشاط الدائر فى لندن وباريس. ويعتبر مدحت باشا نموذجاً طيباً للطبقة التركية المثقفة الجديدة أو « للصفوة النابهة » التى تولت المناصب الإدارية والحكومية فى الإمبراطورية العثمانية .

فقد ولد مدحت فى استانبول عام ١٨٢٢ لأب يعمل قاضياً . وبينما كان

(١) Lewis, B. : op. cit., pp. 151-152.

لا يزال فى صباه لم يتعد العشرين من عمره ، حصل على وظيفة فى الصدارة العظمى ، ثم ترقى سريعاً بعد ذلك فى خدمة الباب العالى . وفى عام ١٨٥٨ حصل على إجازة دراسية لمدة ستة شهور قضاها فى أوروبا ، فزار لندن وباريس وفينا وبروكسل . وبعد عودته شغل عدة وظائف حكومية . وفى عام ١٨٦٤ استدعى إلى العاصمة لاستشارته فيما يختص بقانون الولايات الجديد الصادر فى هذا العام ، ثم عين حاكماً فى عام ١٨٦٥ على ولاية الدانوب الجديدة ، وأسندت إليه فى عام ١٨٦٨ رئاسة مجلس الدولة الذى أنشىء فى هذا العام ، ثم عين حاكماً على ولاية بغداد (١٨٦٩ — ١٨٧٢) . وفى جميع هذه المناصب التى تولاها ، أظهر مدحت باشا دراية ومقدرة وكفاءة ، مما أدى إلى ازدياد شهرته(١) .

وكان بعد إقالة الصدر الأعظم محمود نديم باشا أن عين مدحت باشا فى أغسطس عام ١٨٧٢ صدراً أعظم . ولكن مدحت باشا لم يكن الرجل الذى يمكن أن يساير السلطان عبد العزيز فى استبداده ، أو أن يرضى عن الاضطراب والفوضى فى الباب العالى ، فأعفى من منصبه بعد شهرين ونصف . وفى السنوات القليلة التالية ، أسندت إلى مدحت باشا عدة مناصب وزارية لم يكن يستمر فيها طويلا .

وفى أثناء ذلك كان مدحت باشا وزملاؤه من أحرار الأتراك قد قر رأيهم على ضرورة وضع حد لاستبداد السلطان عبد العزيز ، وذلك بإنشاء قانون أساسى أو دستور يفهم السلطان بأن سلطته ليست مطلقة بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور . وفى شتاء عام ١٨٧٥ أوضح مدحت باشا للسير هنرى إليوت Henry Elliot السفير

---

(١) انظر سيرة مدحت باشا بقلم ابنه على حيدر فى الكتاب التالى :

Midhat, Ali Haydar : The Life of Midhat Pasha : A Record of his Services, Political Reforms, Banishment, and Judicial Murder (London 1903).

البريطانى فى استانبول ، أن غرض جماعته هو الحصول على دستور ، حيث أن الإمبراطورية — كما قال — تتدهور سريعاً ، وأن العلاج الوحيد لإيقاف هذا التدهور يكمن أولا فى فرض رقابة على السلطان ، وذلك بجعل الوزراء وخصوصاً فيما يتعلق بالمسائل المالية مسئولين أمام مجلس شعبى وطنى ، وثانياً بجعل هذا المجلس الوطنى مجلساً وطنياً حقاً ، أى بإزالة الفوارق والامتيازات الطبقية والدينية التى قد تميز أعضاء المجلس بعضهم عن بعض ، وثالثاً بالاتجاه نحو اللامركزية مع إقامة رقابة على حكام الولايات(١) .

ويبدو أن العمل فى وضع الدستور المطلوب قد بدأ على الفور بعد أن انضم مدحت باشا فى مايو عام ١٨٧٦ إلى وزارة رشدى باشا، التى تشكلت بعد يومين من عزل الصدر الأعظم محمود نديم باشا وشيخ الإسلام أو المفتى الأكبر حسن فهمى أفندى ، وذلك على أثر الشغب الذى حصل خارج الباب العالى فى ١٠ مايو عام ١٨٧٦ وقام به طلبة المدارس الدينية : الفاتح وبايزيد وسليمان . وفى ٢٥ مايو أرسل السفير البريطانى سير هنرى إليوت إلى حكومته يقول : « إن كلمة الدستور أصبحت تجرى على كل لسان فى العاصمة » .

إذ أنه بمجرد أن تألفت وزارة رشدى باشا حتى تشكلت لجنة من السياسيين والعلماء لوضع مواد الدستور ، وانتهت من عملها أواخر عام ١٨٧٦ . وكعديد غيره من دساتير القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، جاء هذا الدستور مشابهاً إلى حد كبير للدستور البلجيكى الصادر عام ١٨٣١ .

وبينما كانت لجنة الدستور لا تزال فى بداية عملها ، كان مدحت باشا

---

(١) Lewis, B. : op. cit., p. 160.

يستعد لكى يضرب ضربته . وكان مما ساعده على ذلك أن الدولة كانت تواجه وقتئذ أزمتين عنيفتين ، ارتبطت الأزمة الأولى منهما بالحركات الثورية فى البلقان التى كانت على أشدها تهدد بانفصال بلغاريا والصرب عن جثمان الإمبراطورية العثمانية وبتدخل الدول الأوروبية فى شئون الدولة(١) . أما الأزمة الثانية فكانت تتمثل فى عجز ميزانية الدولة بسبب إسراف السلطان عبد العزيز والتجائه إلى عقد القروض الأجنبية من البيوت المالية فى لندن وباريس ، مما نجم عنه ازدياد الديون التركية سريعاً حتى بلغت حوالى مائتى مليون جنيه انجليزى(٢). وكانت صحف القسطنطينية قد أخذت تتحدث منذ أكتوبر عام ١٨٧٥ عن عجز ميزانية الدولة وتعذر تسديد الأقساط المستحقة على الديون ، ولم يلبث أن أعلن فى العام نفسه إفلاس الدولة(٣) .

وعلى ذلك ، فسرعان ماتحرك مدحت باشا وزملاؤه الوزراء وحصلوا فى ٢٩ مايو عام ١٨٧٦ على فتوى من شيخ الإسلام الجديد بوجوب عزل السلطان عبد العزيز على أساس إسرافه وعجزه عن تصريف شئون الدولة(٤) . وكان بناء على هذه الفتوى وتأييد قطاعات كبيرة من الجيش ، أن عزل السلطان عبد العزيز رسمياً فى اليوم التالى ، وعين مكانه ابن أخيه مراد باسم السلطان مراد الخامس . ولم تمض خمسة أيام على عزل عبد العزيز حتى قضى الأخير نحبه منتحراً .

ويبدو أن ارتقاء مراد الخامس المفاجىء للعرش قد أثر على قواه

---

(١) Ramsaur, E.E. : The Young Turks, p. 6 ; Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 478.

(٢) Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 389.

(٣) Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire : A Study of the Establishment, Activities, and Significance of the Administration of the Ottoman Public Debt, p. 80.

(٤) Miller, W. : op. cit., p. 368.

العقلية ، فلم يلبث أن اكتشف مدحت باشا وزملاؤه الوزراء أن مراد ليس بالرجل الذى بوسعه تصريف أمور الدولة ، فقرروا عزله . وحصلوا من شيخ الإسلام على فتوى تبيح عزل السلطان مراد الخامس على أساس اختلال قواه العقلية . وفى ٣١ أغسطس عزل مراد التعيس وعين أخوه الأصغر عبد الحميد سلطانا باسم عبد الحميد الثانى ، وذلك بعد أن قبل فكرة الحكم الدستورى . ويقال إن نامق كمال الذى كان قد استدعى من المنفى (قبرص) قد توسل إلى مدحت باشا — والدموع تترقرق فى عينيه — بأن يؤجل عزل مراد ، ولكن دون جدوى(١).

الاستبداد الحميدى :

وأسرع السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) بتعيين مدحت باشا صدراً أعظم ، ثم أعلن فى ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٦ المشروطية أو الدستور ، الذى كان يضمن الحريات المدنية وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية المستندة على التمثيل العام(٢) . وبموجب هذا الدستور ، كان البرلمان يتكون من مجلسين : مجلس النواب أو المبعوثان باعتبار النائب مبعوثاً من أهالى دائرته الانتخابية ، ثم مجلس الأعيان أو الشيوخ .

غير أنه سرعان ما اتضح أنه قد أسىء اختيار السلطان الجديد . فقد كان عبد الحميد الثانى مستبداً كل الاستبداد ، فعزل مدحت باشا من الصدارة العظمى فى ٥ فبراير عام ١٨٧٧ وأمر بنفيه خارج البلاد(٣) .

---

(١) Lewis, B. : op. cit., p. 159.

(٢) Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, p. 26.

(٣) Ramsaur, E.E. : op. cit., p. 8.

ومما يذكر أن السلطان عبد الحميد الثانى قد سمح لمدحت باشا بعد مدة بالعودة إلى البلاد وعينه والياً على سوريا فأزمير، ولكنه فى آخر الأمر اتهمه بقتل السلطان عبدالعزيز ونفاه إلى الطائف . وهناك أمر بقتله بعد مدة .

ومما يذكر أن السلطان عندما أبلغ الدول بعزل مدحت باشا وإبعاده من البلاد ، برر هذا التصرف بالاستناد إلى المادة ١١٣ من الدستور الجديد ، وهى المادة التى تعطى السلطان الحق فى أن يطرد من أراضى الإمبراطورية كل أولئك الذين يثبت من المعلومات الموثوق بصحتها والتى يجمعها رجال الشرطة أنهم خطرون على أمن الدولة .

ولا ريب أنه قد أحسن اختيار الوقت الذى عزل فيه مدحت باشا ونفى إلى خارج البلاد . فقد كان مدحت يتعرض وقتئذ لهجوم من ناحيتين : من المحافظين الأتراك الذين كرهوا كل برنامج الإصلاح ، ومن أحرار الأتراك أو الليبراليين بقيادة نامق كمال وضيا باشا الذين اعتقدوا أن وسائل مدحت لتنفيذ الإصلاح قاصرة أو غير كافية على الإطلاق .

ولما كان الدستور قد أعلن من قبل على الشعب وسط مظاهر الفرح والحماس ، وخفقت للوعود التى تضمنها قلوب قطاعات من سكان استانبول لدرجة أنه كان من غير الملائم وربما من الخطورة الإقدام على إيقافه على الفور ، فقد أمر السلطان بأن يوضع هذا الدستور موضع التنفيذ ، وبأن تجرى انتخابات عامة ،كانت الأولى من نوعها فى التاريخ العثمانى. وقد اشترك فى هذه الانتخابات أهالى الولايات العربية .

واجتمع أول برلمان عثمانى فى ١٩ مارس عام ١٨٧٧(١) . وكان مجلس الشيوخ أو الأعيان يتكون من خمسة وعشرين عضواً بالتعيين ، فى حين كان مجلس النواب أو المبعوثان يتكون من مائة وعشرين عضواً تم اختيارهم بالانتخاب . وقد قام بعض نواب العرب بدور هام خلال المناقشات . غير أن مجلس المبعوثان لم يعمر طويلا . فقبل أن يتم هذا المجلس دورة انعقاده

(١) Mears, E.G. and others : op. cit., p. 480.

الثانية ، طلب النواب فى ١٣ فبراير عام ١٨٧٨ أن يمثل ثلاثة من الوزراء أمام المجلس للدفاع عن أنفسهم من الاتهامات الموجهة إليهم ، فما كان من السلطان عبد الحميد إلا أن أمر فى اليوم التالى بفض المجلس وعودة النواب إلى بلادهم ، وقام بنفى وإبعاد البارزين منهم .

وبذلك بلغت مدة انعقاد المجلس خلال دورته الأولى والثانية عشرة شهور وخمسة وعشرين يوماً(١) . ولم يدع هذا المجلس للاجتماع ثانية لمدة ثلاثين عاماً ، لم يفتح خلالها قاعة المجلس ولا مرة واحدة « حتى لأجل تصليح زجاجات الشبابيك التى كانت تتكسر الواحدة بعد الأخرى ، بتأثير الرياح والعواصف فى أوقات مختلفة »(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول الأوروبية قد ساهمت بطريق غير مباشر فى الانقلاب الحميدى الرجعى . ففى ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على تركيا، ودخلت القوات الروسية فى هذا اليوم نفسه حدود تركيا الأوروبية والآسيوية ، وتوالت الهزائم بالقوات التركية حتى انتهت الحرب بتوقيع معاهدة سان ستفانو فى مارس عام ١٨٧٨ . وقبل التوقيع على هذه المعاهدة ، انتهز السلطان عبد الحميد الثانى فرصة توقيع الهدنة فى أدرنة فى ٣١ يناير عام ١٨٧٨(٣) ثم عبور الأسطول البريطانى الدردنيل فى ١٣ فبراير(٤) ، فقام بضربته فى اليوم التالى بفض مجلس المبعوثان وإيقاف الحياة الدستورية . ومن الملاحظ أن السلطان لم يجرؤ على إلغاء الدستور رسمياً، بل اكتفى بتعطيل أحكامه .

(١) Lewis, B. : op. cit., pp. 164-5.

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩٩ .

(٣) Miller, W. : Ibid., pp. 373-77.

(٤) Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 480.

وهكذا مهد السلطان عبد الحميد الثانى الطريق لكى يحكم البلاد حكماً مطلقاً . ولما كان يدرك أن الصحافة هى أكثر القوى خطورة على حكمه المطلق ، فقد لجأ إلى إبعاد الكتاب والصحفيين عن العاصمة بإغداق المناصب عليهم وتعيينهم كحكام فى الولايات أو سفراء فى الدول الأجنبية . ومما يذكر أنه فى عام ١٨٧٦ حين تولى عبد الحميد الثانى العرش كانت تصدر فى الآستانة ٤٧ صحيفة وجريدة ، منها ثلاث عشرة صحيفة بالتركية ، وتسع باليونانية ، وتسع بالأرمينية ، وسبع بالفرنسية ، وثلاث بالبلغارية ، وصحيفتين بالإنجليزية ، وصحيفتين بالعبرية ، وصحيفة بالألمانية ، وصحيفة بالعربية(١) .

والواقع أنه كان بعد تعطيل الدستور وإيقاف الحياة الدستورية أن حكم السلطان عبد الحميد الثانى البلاد حكماً استبدادياً مطلقاً ، وقاوم كافة الاتجاهات المتحررة فى ولايات الدولة عن طريق اصطناع شبكة واسعة النطاق من العملاء والجواسيس من ناحية، واضطهاد الأحرار الذين نادوا بالمنازع الحرة وطلبوا الشورى والديموقراطية ، من ناحية أخرى ، وعن طريق استغلال فكرة الجامعة الإسلامية التى « ولى السلطان وجهه شطرها واتخذها قبلة لسياسته أساساً يقوم عليه ذلك البناء الذى جهد فى تشييده »(٢) من ناحية ثالثة . ثم من ناحية رابعة عن طريق إيجاد مجتمع دينى يعلو على القوميات والتأثير فى العناصر غير التركية ولا سيما الشعوب العربية ، بانتهاج سياسة التودد إليهم والاهتمام بمؤسساتهم الدينية والعلمية وبذل الأموال الكثيرة لإصلاح الحرمين الشريفين وزخرفة المساجد وتشكيل فرقة من العرب وضمها إلى حرسه الخاص .

---

(١) Mears, E.G. and others : op. cit., p. 454.

(٢) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ج ٢ ص ٥٥ و ٩٥ (ترجمة عجاج نويهض) .

ويصف الأستاذ ساطع الحصرى ما كان يقوم به جواسيس عبد الحميد الثانى فيقول : « إنهم كانوا يندسون بين الناس فى الشوارع والميادين ، فى القهاوى والملاهى ، فى الترموايات والمتنزهات ، ويتجولون فى الشوارع المحيطة بالمدارس العالية ، وبقصور الأمراء ، وبيوت بعض الرجال ، ويقدمون التقارير السرية عما يسمعونه أو يلاحظونه من أقوال وأفعال ، وكثيراً ما كانت هذه التقارير تعتبر كافية لاعتقال الأشخاص » .

ويمضى الأستاذ ساطع فى وصف آثار سياسة عبد الحميد الثانى الاستبدادية على جهاز الدولة ، فيقول : « وأما جهاز الدولة العام فما كان يمكن أن يبقى سليماً ، بين هذه الجهود والاتجاهات الاستبدادية ، بل كان من الطبيعى أن يتأثر بها تأثراً شديداً فينحدر نحو مهاوى الخلل والفساد ، لأن خصال العفة والاستقامة ، كالمعرفة والمقدرة وحسن الخدمة لم تعد تعتبر من مؤهلات التوظيف والترقية ، بل إن القدرة على التفنن فى مدح السلطان وفى تملق الحاشية واسترضاء أولى الأمر ، والمهارة فى التجسس وفى جمع الأخبار أو تلفيقها ، صارت تتقدم على كل شىء فى هذا المضمار . ولذلك انتقلت معظم المراكز الرئيسية فى عاصمة الدولة إلى أيدى المرتشين الجشعين ، وتحولت بعض الدوائر والوزارات إلى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف والرتب والأوسمة والامتيازات على أيدى السماسرة والوسطاء . ومن الطبيعى أن هذا الفساد لم يبق مقتصراً على العاصمة وحدها ، بل سرى إلى الولايات أيضاً »(١) .

نشاط الأتراك الأحرار فى المهجر :

ولم يكن من غير المنتظر أن يتعرض زعماء حركة تركيا الفتاة للعقاب والسجن والموت . فنامق كمال — وهو من أبرز زعماء الحركة النابهين —

---

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٠٠ — ١٠٢ .

قدسجن كمجرم عادى لحوالى ستة شهور فى استانبول ، ثم نفى إلى جزيرة خيوس Chios وظل معتقلا هناك لمدة عامين . وكان بعد مدة أن عفى عنه وعين فى بعض الوظائف الحكومية الصغيرة فى جزر بحر إيجه ، حيث قضى بقية حياته حتى توفى فى ٢ ديسمبر عام ١٨٨٨.

وكان طبيعياً والحالة هذه أن تتحول حركة تركيا الفتاة إلى حركة سرية . فى عام ١٨٨٩ أسس الطالب الألبانى إبراهيم تمو Temo أوأدهم مع ثلاثة أو أربعة من زملائه من طلبة الطب العسكرية (الطبية العسكرية) باستانبول جمعية سرية ، هى جمعية « الاتحاد العثمانى » . وكانت غايتها محاربة الاستبداد الحميدى والعمل من أجل إعادة الحياة الدستورية فى البلاد ؛ ونمت الجمعية الجديدة سريعاً ، فانضم إليها عدد من طلبة المدارس المدنية والعسكرية والبحرية والطبية وغيرها من المدارس العليا فى العاصمة . وكما فعلت جمعية « تركيا الفتاة » القديمة التى تأسست عام ١٨٦٥ ، فقد نظمت جمعية « الاتحاد العثمانى » الجديدة نفسها على غرار جمعية الكاربونارى الايطالية ، واتخذت نظام الخلايا السرية . فكان لكل خلية رقم ، ولكل عضو فى الخلية رقم كذلك . وعلى سبيل المثال ، فإن إبراهيم تمو ، وهو أول عضو فى أول خلية ، كان رقمه ١/١(١) .

وعن طريق مكتب البريد الفرنسى فى غلطه Galata ، استطاع أعضاء جمعية « الاتحاد العثمانى » أن يحافظوا على اتصالهم بباريس ، حيث كانت تعيش هناك من مدة مجموعة صغيرة من أحرار الأتراك . وكان فى مقدمة أحرار المهجر هؤلاء ثلاث شخصيات : أولهم خليل غانم ، وهو لبنانى مارونى ونائب سابق فى مجلس المبعوثان العثمانى . ولما عطل السلطان عبد الحميد الثانى البرلمان فى فبراير عام ١٨٧٨ ، فر خليل غانم إلى فرنسا ، وأصدر هناك

(١) Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 14-16 ; Lewis, B. : op. cit., p. 193.

جريدة أطلق عليها « تركيا الفتاة » La Jeune Turquie . وكان قد أصدر من قبل فى جنيف جريدة أطلق عليها « الهلال » .

أما الشخصية الثانية فى أحرار المهجر ، فكان أحمد رضا بك (١٨٥٩ - ١٨٣٠) الذى كان مديراً للمعارف فى بروسه ، وحصل عام ١٨٨٩ على ترخيص بزيارة باريس من أجل مشاهدة معرضها الدولى . ولكنه بمجرد أن وصل إلى العاصمة الفرنسية ، قرر أن ينضم إلى أحرار المهجر ، وسرعان ما انعقدت له زعامة حركتهم . وفى عام ١٨٩٥ ، بدأ أحمد رضا — بالاشتراك مع خليل غانم وغيره من أحرار المهجر — يصدر جريدة نصف شهرية أسماها « مشورت » ، أى « المشورة » . وفى أثناء ذلك كان قد حصل اتصال بين أحمد رضا وجماعته فى باريس وبين أعضاء جمعية « الاتحاد العثمانى » فى استانبول ، وقررت الجماعتان أن تعملا متآزرتين تحت اسم « جمعية الاتحاد والترقى العثمانية » .

وفى ٣ ديسمبر عام ١٨٩٥ نشرت جريدة « المشورة » مقالا بعنوان « برنامجنا » حدد أهداف جمعية « الاتحاد والترقى العثمانية » على النحو التالى : ليس غرض الجمعية الإطاحة بالأسرة الحاكمة فى استانبول أو تصفية الإمبراطورية العثمانية ، بل إن هدفها هو تقوية هذه الإمبراطورية عن طريق الإصلاح على المبادىء الأوروبية . كذلك ليس غرض الجمعية إثارة النزعات القومية الداخلة فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، بل على العكس إطفاء هذه النزعات بعثمنة تلك القوميات المتباينة . فالكل عثمانيون ، لافرق بين عرب وأتراك وألبان وأرمن ، ولا فرق بين مسلم أو مسيحى أو يهودى . وفضلا عن ذلك ، فإن من أهداف الجمعية معارضة التدخل المباشر للدول الأجنبية فى شئون الدولة العثمانية ، وليس ذلك نابعاً من تعصب دينى ، ولكن نتيجة الإحساس بالعزة والكرامة الوطنية(١) .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٤٩ — ٢٥٠ وانظر كذلك :
Ramsaur, E.E. op. cit., pp. 24-25.

وأما الشخصية الثالثة فى أحرار المهجر ، فكان مراد بك (١٨٥٣ — ١٩١٢) الذى كان يعمل مدرساً للتاريخ فى المدرسة الملكية (المدرسة المدنية لتخريج موظفى الدولة) ، والذى كان له بشهادة بعض تلاميذه تأثير عميق على الجيل الصاعد من الشباب التركى ، واستطاع عن طريق مؤلفاته التاريخية والقصصية أن يمد هذا التأثير إلى خارج جدران غرف الدراسة . ولكنه اضطر أن يفر بدوره من وجه الاستبداد الحميدى ، ولجأ إلى مصر التى كانت قد خضعت منذ عام ١٨٨٢ لسلطات الاحتلال البريطانى . وفى مصر أصدر مراد بك جريدة « الميزان » التى راحت توجه نقداً مفتوحاً للسلطان عبد الحميد الثانى ونظام حكمه(١) .

وفى الوقت الذى كانت جريدة « المشورة » — لسان حال جمعية الاتحاد والترقى فى باريس — بدأت تتسرب خفية إلى العاصمة العثمانية ويقبل الشباب التركى على قراءتها مما ساعد على زيادة عدد أعضاء الجمعية ، كانت اللجنة المركزية للجمعية فى استانبول برئاسة الحاج أحمد أفندى تدبر انقلاباً للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثانى . وحسب الخطة الموضوعة ، كان من المقرر أن ينفذ الانقلاب فى غضون شهر أغسطس عام ١٨٩٦ ، بأن يقوم الجيش العثمانى الأول المرابط فى استانبول بقيادة كاظم باشا باحتلال الباب العالى أثناء اجتماع مجلس الوزراء وخلع عبد الحميد الثانى والحصول على فتوى من شيخ الإسلام بشرعية الخلع . ولكن رجال الشرطة اكتشفوا المؤامرة قبل تنفيذها ، فألقى القبض على المتآمرين ، وبدلا من إعدامهم بتهمة العصيان أو الخيانة العظمى ، تقرر نفيهم — طبقاً للاجراء العثمانى القديم — إلى ولايات الإمبراطورية الجنوبية والشرقية وسواحل الأناضول ، وأبعد أكثرهم خطورة إلى إقليم فزان بليبيا .

وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة الأولى لعزل السلطان عبد الحميد

(١) Lewis, M. : Ibid., p. 194 ; Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 27-28.

الثانى ، فقد استمرت حركة تركيا الفتاة تنمو فى استانبول ، وخصوصاً بين الطلبة . وكان مما ساعد على نمو هذه الحركة تشجيع المنفيين الأتراك فى مصر وأوروبا ، الذين كانت مطبوعاتهم تنتشر فى تركيا ، والذين حرصوا على أن يظلوا — عن طريق مكاتب البريد الأجنبية خصوصاً — على اتصال مع أصدقائهم فى الوطن .

ومع ذلك ، فإن الموقف بين المنفيين لم يكن على مايرام . إذ كانوا موزعين على عدد من المراكز ، كان أهمها فى باريس وجنيف والقاهرة ، كما كانت توجد مجموعات صغيرة منهم فى نابولى ولندن وغيرهما . وكانت الخلافات الشخصية والأيدلوجية قد بدأت تطل برأسها بينهم ، وهى خلافات زادت حدتها عندما حدث حوالى أواخر عام ١٨٩٦ أن رحل مراد بك من مصر إلى أوروبا ، حيث لم يلبث أن نافس أحمد رضا على زعامة حركة تركيا الفتاة فى المهجر . وأصبح مراد بك زعيم فرع جمعية الاتحاد والترقى فى جنيف ، كما أن جريدته « الميزان » التى بدأت تصدر الآن فى جنيف ، نافست جريدة « المشورة » التى كان يصدرها أحمد رضا فى باريس وتفوقت عليها .

وكان فى هذه الظروف أن لجأ السلطان عبد الحميد الثانى إلى محاولة مصالحة المنفيين من الأحرار الأتراك ، الذين أدرك أن كتاباتهم التى تحارب الاستبداد وتدعو إلى الثورة فى سبيل الحرية والدستور ، إنما هى مبعث نمو حركة تركيا الفتاة داخل السلطنة . وأوفد السلطان لهذا الغرض أحد عملائه وهو أحمد جلال الدين باشا إلى جنيف ، حيث استطاع فى أغسطس عام ١٨٩٧ أن يقنع مراد بك بالتخلى عن نشاطه الثورى والعودة إلى وطنه . ولما كان مراد بك قد مل الكفاح وتعب منه ، فقد رجع بالفعل إلى استانبول وعين عضواً فى مجلس الدولة(١) .

ولاريب أن تخلى مراد بك عن نشاطه الثورى كان ضربة قاصمة لحركة

(١) Lewis, B. : op. cit., pp. 194-6 ; Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 47-9.

تركيا الفتاة ، إلا أن أحمد رضا وزملاءه فى باريس استمروا مع ذلك يصدرون ويوزعون جريدة « المشورة » التى أصبحت الجريدة الوحيدة تقريباً التى تدافع عن قضية الأحرار الأتراك . وفى ديسمبر عام ١٨٩٩ عندما بدا أن السلطان عبد الحميد الثانى قد نجح فى تصفية حركة تركيا الفتاة فى تركيا وأوروبا ، دبت الحياة فجأة من جديد فى الحركة ، عندما فر من استانبول إلى فرنسا بعض أفراد الأسرة المالكة الثائرين على عبد الحميد وانضموا إلى الأتراك المنفيين .

وفيما بين سنتى ١٩٠٢ و ١٩٠٦ استمرت حركة تركيا الفتاة فى الانتشار والتشعب فظهرت شعب أو مجموعات جديدة للحركة فى جنيف والقاهرة . وحتى فى استانبول ، بدأت تظهر مرة أخرى مجموعات ثورية بين طلبة المدارس العسكرية والمدنية العليا والثانوية . فقد أسست مجموعة من طلبة هذه المدارس فى سبتمبر عام ١٩٠٤ جمعية سرية أطلق عليها « الجمعية الانقلابية » أى الثورية .

ثورة ١٩٠٨ وإعلان الدستور :

ولقد كان فى عام ١٩٠٦ أن حدث التطور الحقيقى والهام فى حركة تركيا الفتاة ، عندما أسست خلايا ثورية بين الضباط العاملين فى تشكيلات الميدان . ولا شك أن هناك عوامل ساعدت على أن يصبح العسكريون الأتراك طبقة ساخطة . وترتبط هذه العوامل بحالة الجيش نفسه : ضباطه وجنوده . فلم تكن الترقية تمنح على أساس الكفاءة والمقدرة العسكرية ، وكثيراً ما كانت الرواتب تتأخر . وكان الجنود والضباط ساخطين على إرسالهم إلى البقاع النائية الثائرة من الإمبراطورية ، ولاسيما اليمن التى كانت بمثابة مقبرة للأتراك .

ويبدو أن أول التنظيمات العسكرية بين ضباط الجيش كانت « جمعية الوطن والحرية » التى أسسها فى خريف عام ١٩٠٦ مجموعة صغيرة من الضباط فى دمشق ، كان من بينهم مصطفى كمال . ومن دمشق أخذت الجمعية تنتشر فى الشام ، فظهرت لها فروع فى يافا والقدس ، وكان أعضاؤها من ضباط الجيش العثمانى الخامس المرابط فى بلاد الشام . وفى نفس الوقت تقريباً ، أنشئت فى سالونيك — إحدى ولايات مقدونيا — لجنة ثورية من بعض ضباط الجيش العثمانى الثالث المرابط هناك . ومع أن نشأة لجنة سالونيك الثورية يكتنفه الغموض ، إلا أنه من المحتمل أن مصطفى كمال وزملاءه الضباط فى دمشق من أعضاء « جمعية الوطن والحرية » كانوا من وراء تأسيس هذه اللجنة . وعلى كل حال ، فإن الدور الحاسم والفعال لحركة الضباط فى سالونيك يبدأ فى سبتمبر عام ١٩٠٦ ، بتكوين « جمعية الحرية العثمانية » ، التى لم تلبث أن اندمجت فى سبتمبر من العام التالى مع تنظيم الاتحاد والترقى القديم فى باريس[1].

وعلى هذا النحو وجدت جمعية الاتحاد والترقى مجالا واسعاً لعملها فى مقدونيا التى كانت تتألف من ثلاث ولايات : مناستر Manastir وقوصوه Kossovo وسالونيك Salonika . وكانت هذه الولايات يسكنها البلغار والصرب واليونانيون ، وتموج بقوات عسكرية كبيرة اضطرت الدولة إلى حشدها هناك لمواجهة الثورات البلغارية والصربية واليونانية . ولما كان السلطان عبد الحميد الثانى يخشى ضباط الجيش وموظفى الحكومة المثقفين بالثقافة الأوروبية ويعتبرهم مصدر الخطر الأكبر على حكمه[2]، فقد أبعد

---

(١) Lewis, B. : op. cit., pp. 201-202.

(٢) Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism, p. 20.

عن قصد عام ١٩٠٣ نخبة من الضباط المعروفين بالاستقلال بالرأى ومناهضة الاستبداد إلى مقدونيا لمواجهة ثوراتها ولكى يلقوا حتفهم أو يبتعدوا عن تركيا فى تلك الأيام . وفضلا عن ذلك ، فقد أرسل عبد الحميد الثانى إلى مقدونيا طائفة من الموظفين الأتراك الذين كان يخشى على حكمه منهم . وعلى ذلك ، فقد كانت ولايات مقدونيا الثلاث تزخر بمجموعة كبيرة من ضباط الجيش الأحرار والموظفين الأتراك المثقفين(١) .

ومن المحتمل أن سالونيك كانت وقتئذ أكثر ولايات الدولة العثمانية تقدماً . فكانت ذات طابع عالمي يميزها عن بقية ولايات الدولة ، كما أن يهود المشرق المعروفين « بالسافردى » ، كانوا يشكلون حوالى نصف عدد سكانها . ومن المؤكد أن مستوى التعليم فيها كان أرقى كثيراً من بقية ولايات الدولة الآسيوية(٢) . ومن ثم ، فإن قبضة عبد الحميد الثانى فى سالونيك بصفة خاصة ومقدونيا بصفة عامة كانت ضعيفة نسبياً .

وكانت الخطة المرسومة أن يقوم الضباط الأحرار فى مقدونيا بالثورة فى عيد جلوس السلطان فى ٣١ أغسطس عام ١٩٠٨ . ولكن وقعت بعض الأحداث التى عجلت القيام بالثورة . ومن هذه اللقاء الذى تم فى يونيه عام ١٩٠٨ بين ادوارد السابع ملك بريطانيا وبين نيقولا الثانى قيصر روسيا فى ريفال Réval لتصفية الخلافات بين الدولتين وبحث المسألة الشرقية(٣)، وفهم من هذا اللقاء أنه مساومة استعمارية بين الدولتين لتقسيم الدولة العثمانية فيما بينهما ، على غرار الاتفاق الروسى البريطانى فى أغسطس عام

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٠٧ .

(٢) Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 96-7 ; Miller, W. : op. cit., p. 474.

(٣) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question, p. 431.

١٩٠٧ لتقسيم إيران إلى منطقتى نفوذ بريطانية وروسية(١)، الأمر الذى جعل جماعة الاتحاد والترقى توجس خيفة من التدخل الأجنبي فى شئون الدولة العثمانية . وعلاوة على ذلك ، فقد وقعت فى هذا الوقت اضطرابات فى ألبانيا احتجاجاً على النمسا . وفسرت هذه الاضطرابات بأنها مؤامرة من النمسا لكى تبرر تدخلها فى شئون الدولة وغزوها لألبانيا . وكان لامناص من أن يتحرك الضباط لإيقاف هذه المؤامرات الخارجية حفاظاً على الدولة ، وعلى ممتلكاتها ، فكان أن أرسل فريق منهم برقية إلى السلطان طالبوه فيها بإعادة دستور عام ١٨٧٦ (٢).

وحاول السلطان أن يتدارك الموقف ، فعين فى ٢٢ يوليه ١٩٠٨ سعيد باشا المعروف بميوله المتحررة صدراً أعظم . ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة ، إذ كان الكثير من الضباط وعلى رأسهم أنور باشا قد أعلنوا الدستور فى جهات متفرقة فى مقدونيا . وهدد الجيش الثانى المرابط فى Edirne وكذلك الجيش الثالث المرابط فى سالونيك بالزحف على استانبول. وعلى ذلك، فقد اضطر السلطان أن يرضخ للأمر الواقع، وأصدر فى ٢٤ يوليه أمراً بإعادة الدستور وإجراء الانتخابات وإلغاء الرقابة على المطبوعات والصحف وكذلك إلغاء نظام الجاسوسية(٣).

وقوبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ فى جميع أرجاء الإمبراطورية ، فأعلن أنور باشا قائد الثورة وقد غمره الحماس : « إن الحكومة الاستبدادية قد اختفت ، وأصبحنا جميعاً من الآن فصاعداً إخواناً . فلم يعد هناك بلغاريون أو يونانيون أو رومانيون أو يهود أو مسلمون ، فتحت السماء

(١) Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 486 ; The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 549.

(٢) Miller, W. : op. cit., p. 475.

(٣) Lewis, B. : op. cit., p. 205 ; Miller, W. : op. cit., p. 475.

الزرقاء الواحدة كلنا متساوون ، ونفخر بأن نكون عثمانيين » . وفى مدينة سيريس Serres تعانق رئيس جمعية الاتحاد والترقى مع رئيس الأساقفة اليونانى، وفى دراما Drama سجن الضباط الأتراك الثائرون أحد الأتراك لأنه أهان مسيحياً .

وفى إحدى الكنائس الأرمينية اجتمع عدد كبير من الأتراك والأرمن لكى يستمعوا للصلوات التى أقامها القساوسة الأرمن على أرواح ضحايا المذابح الأرمينية . وفى طرابلس ببلاد الشام اشترك الأتراك والعرب فى إقامة صلاة للشكر(١).

وفى وسط هذا الجو المفعم بالسرور والابتهاج والأمانى والآمال ، أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، ورفعت القيود التى كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين ، وصفيت الإدارة من جميع العناصر التى عرفت بولائها لعبد الحميد ، كما جرت الانتخابات لمجلس المبعوثان . وضم المجلس الجديد ٢٨٠ نائباً من الأتراك والعرب واليونانيين والبلغار والصرب واليهود والأرمن ، وذلك عن طريق الانتخاب غير المباشر ، على أساس أن كل مجموعة ما بين ٢٥٠ إلى ٧٥٠ تنتخب عنها واحداً من الذكور البالغين فوق سن ٢٥ سنة . وفى ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ افتتح السلطان المجلس ، وألقى بنفسه خطبة الافتتاح ، التى تعهد فيها بأن يحكم البلاد حكماً دستورياً(٢) .

إنقلاب ١٩٠٩ وعزل عبد الحميد :

وسيطرت جمعية الاتحاد والترقى على الموقف فى مجلس المبعوثان ، ولكنها لم تلبث أن واجهت حزباً معارضاً هو حزب « الأحرار » الذى

(١) Miller, W. : op. cit., p. 476.

(٢) Miller, W. : op. cit., pp. 475, 479.

كان يدعو — مثل حزب « الاتحاد الحر » الذى ظهر عام ١٩١١ — إلى اللامركزية ، وهى دعوة مضادة للمركزية التى كانت جمعية الاتحاد والترقى تتمسك بها . وكان حزب الأحرار قد دفع فى انتخابات عام ١٩٠٨ بمرشحيه فى دائرة استانبول فقط ، ولكنهم هزموا . وبعد الانتخابات ، بدأت مجموعة من النواب — أغلبهم من المسيحيين — تشكل تجمعاً معارضاً للاتحاد والترقى ومؤيداً لحزب « الأحرار » داخل مجلس المبعوثان . وفضلا عن ذلك ، فقد أسست عدة أحزاب جديدة أخرى ، وجدت أنصاراً لها بين أعضاء مجلس المبعوثان . ومع ذلك ، فلم يكن أى من هذه الأحزاب أو التكتلات البرلمانية من القوة بحيث يستطيع أن يوجه تهديداً حقيقياً لسلطة جمعية الاتحاد والترقى داخل مجلس المبعوثان(١).

وكانت جمعية الاتحاد والترقى منذ أن أعيدت الحياة الدستورية قد أصرت على طرد عزت باشا ، وكان من أشد المقربين للسلطان عبد الحميد الثانى ومن أقوى رجال مملكته . ثم اتهمت الصدر الأعظم سعيد باشا بأنه قد انتهك الدستور بتمسكه بالاحتفاظ للسلطان بحق تعيين وزيرى البحرية والحربية . واضطر سعيد باشا أن يتنحى عن الصدارة العظمى لكامل باشا المعروف بميوله التحررية المتطرفة ، لدرجة أنه أدخل فى وزارته وزيراً يونانياً وآخر أرمينياً(٢).

ومن الجدير بالذكر أن سعيد باشا وكامل باشا ، وهما أول من وليا منصب الصدارة العظمى فى العهد الدستورى الجديد ، كانا يتمتعان بتأييد حزب « الأحرار » واحترام غالبية الأحزاب الجديدة الأخرى .

(١) Lewis, B. : op. cit., p. 374

(٢) Miller, W. : op .cit., p. 477.

غير أنه مهما كانت مخططات « الاتحاديين » من رجال تركيا الفتاة إزاء القوميات التى تضمها الدولة العثمانية ، ومهما كان مدى ارتباطهم وإخلاصهم للوعود والبيانات التى أصدروها عن الحرية والمساواة التى يجب أن يتمتع بها رعايا الدولة بصرف النظر عن الجنس والدين ، فإن البلغار أو اليونانيين أو العرب أو الأرمن لم يمثلوا فى مجلس المبعوثان إلا بعدد قليل [١] ، مما جعل هذه القوميات تنظر بادىء ذى بدء إلى نوايا الاتحاديين الأتراك بعين الشك. ثم لم يلبث أن تعرض العهد الجديد لسلسلة من الضربات من داخل الإمبراطورية وخارجها ، وهى ضربات هزت العهد الجديد هزاً وألقت برجاله فى دوامة من الغضب والمرارة والتخبط وخيبة الأمل .

إذ لم تمض بضعة شهور على إعلان الدستور حتى أعلنت بلغاريا فى ٥ أكتوبر عام ١٩٠٨ استقلالها رسمياً عن الدولة العثمانية . وانتهزت النمسا الفرصة ، فأعلن الإمبراطور فرنسيس جوزيف فى ٧ أكتوبر ضم مقاطعتى البوسنة والهرسك رسمياً إلى امبراطورية الهابسبرج . وفى ١٢ أكتوبر وافق المجلس الكريتى على اتحاد جزيرة كريت مع اليونان [٢] .

وفى حين كانت هذه الضربات الخارجية تتوالى واحدة إثر الأخرى وتنذر بانحلال الإمبراطورية العثمانية وتفككها ، كان رجال الاتحاد والترقى — الذين كانت بأيديهم السلطة الحقيقية فى البلاد — عاجزين عن إنقاذ الدولة من الأخطار الخارجية ، مما كان له أسوأ الأثر على الرأى العام فى تركيا . حقيقة أن الحكومة المركزية فى استانبول كانت تتولى السلطة نظرياً ، إلا أن هذه الحكومة كانت لاتملك من الأمر شيئاً . فقد أسقط رجال الاتحاد والترقى وزارة سعيد باشا ، ثم جاءوا بوزارة كامل

(١) كان عدد النواب (المبعوثين) العرب ٦٠ واليونانيين ١٨ والبلغار ٤ والصرب ٢ والأرمن ٢ واليهود ٢ .

(٢) Marriott, Sir J.A. : op. cit. pp. 418-9.

باشا . وعندما حاول الأخير أن يبدى شيئاً من الذاتية والاستقلال فى تصرفاته ، فعزل رجليهم من الوزارة ، وهما وزير الحربية ووزير البحرية ، تبرم « الاتحاديون » ولجأوا إلى الانتقام منه ، بأن استغلوا نفوذهم وسيطرتهم فى مجلس المبعوثان ، فاستصدروا قراراً من المجلس بسحب الثقة بوزارته ، مما أدى إلى سقوطه(١) ، وخلفه فى الصدارة العظمى حسين حلمى باشا ، الذى كان كذلك من ساسة العهد القديم .

ولم يمض شهر على سقوط وزارة كامل باشا حتى اغتيل فى ٧ أبريل عام ١٩٠٩ حسن فهمى المحرر بإحدى صحف « الأحرار » عند كوبرى غلطه فى استانبول . ولما كان من المعتقد أن رجال الاتحاد والترقى وراء حادث الاغتيال هذا ، فقد وجه إليهم نقد عنيف واتهموا بانهم يلجأون إلى وسائل الإرهاب والاغتيال فى سبيل التخلص من خصومهم السياسيين . وبعد أسبوع من التوتر الشديد ، نشرت جمعية الاتحاد والترقى فى ١٢ أبريل بياناً فى الصحف أعلنت فيه أنها لم تعد تنظيماً سرياً ، بل أصبحت حزباً سياسياً عادياً . وكان فى نفس هذه الليلة ، أن اندلعت فى استانبول ثورة مسلحة مضادة ، كان من ورائها دون أدنى شك السلطان عبد الحميد الثانى ، وكذلك ما أطلق عليه « الاتحاد الإسلامى » وهو تنظيم دينى متطرف اتخذ قرار بانشائه فى ٥ أبريل أثناء اجتماع عقد فى مسجد أيا صوفيا(٢) .

واتخذت هذه الثورة المضادة شكل تمرد من جانب حامية استانبول أو جنود الجيش الأول العثمانى المرابط فى العاصمة ، وكان معظمهم من الألبان . فقد استطاع رجال عبد الحميد الثانى السابقين وبعض الدراويش ورجال الدين من أعضاء « الاتحاد الاسلامى » أن يخدعوا الجند الألبان ويلقوا فى روعهم أن الدستور أو المشروطية مخالفة للشريعة الاسلامية ،

(١) Miller, W. : op. cit., pp. 479-480.

(٢) Lewis, B. : op. cit., pp. 210-211.

وأن السلطان خليفة المسلمين غير راض عن العهد الجديد ، وأنه اضطر إلى إعلان المشروطية تحت الضغط والإكراه . ولذلك فإن الواجب يقتضى إلغاء المشروطية وإعلان الشريعة المحمدية(١) .

وعلى ذلك ، فقد بدأت حركة التمرد(٢) فى ليلة ١٢ — ١٣ أبريل عام ١٩٠٩ ، عندما أعلنت بعض فصائل الجند العصيان فى ثكناتها ، ثم عبرت كوبرى غلطة فى الصباح الباكر وتجمعت فى ميدان أيا صوفيا خارج مبنى البرلمان . وأرسل العصاة وفداً إلى قصر السلطان لكى يطلب إسقاط الحكومة القائمة وفض المجلس النيابى وإلغاء المشروطية .

وفى أثناء ذلك كان فريق من العصاة قد احتلوا البرلمان وقتلوا ضابطين ينتميان إلى جمعية الاتحاد والترقى كما قتلوا وزير العدل وأحد نواب العرب ، واعتدوا على وزير البحرية . واضطر الصدر الأعظم حسين حلمى باشا أن يقدم استقالته ، وخلفه توفيق باشا . وأصدر السلطان عبد الحميد الثانى فرماناً بالعفو عن العصاة . وجرت فى نفس الوقت تقريباً مذابح للأرمن فى كليكيا ، راح ضحيتها ٣٠٫٠٠٠ أرمنى(٣) بالإضافة إلى بعض المبشرين الأمريكيين(٤) .

ولما أبلغت جمعية الاتحاد والترقى أنباء هذا الانقلاب المضاد تلغرافياً إلى سالونيك ، زحف صوب العاصمة الجنرال محمود شوكت على رأس قواته التى عرفت عند الأتراك « بجيش الحركة » ، وعند الأوروبيين « بجيش التحرير » ، لتأديب العصاة وحماية الدستور . وكان يرافق هذا الجيش نيازى بك وأنور باشا . وكان الأخير قد عمل بعد ثورة ١٩٠٨ كملحق

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١١٠ — ١١١ .
(٢) تعرف حركة التمرد هذه فى الحوليات التركية بحادث ٣١ مارس ، لأنها وقعت فى نهاية شهر مارس عام ١٩٠٩ حسب التقويم اليونانى القديم الذى كان لايزال يستخدم فى التأريخ العثمانى .
(٣) Mears, E.G. and others : op. cit., p. 69.
(٤) Miller, W. : Op. cit., p. 480.

عسكرى فى السفارة التركية ببرلين ، ولكنه أسرع بالعودة بمجرد أن سمع بأنباء الانقلاب . ووصل « المحررون » إلى العاصمة فى ٢٣ أبريل ، واحتلوها بعد بضعة اصطدامات مع العصاة فى اليوم التالى .

وفى ٢٧ أبريل اجتمع أعضاء مجلسى المبعوثان والشيوخ فى شكل جمعية وطنية فى سان ستفانو التى أصبحت مقر جيش التحرير . وقرر المجتمعون بالإجماع خلع السلطان عبد الحميد الثانى ، على أساس فتوى من شيخ الاسلام قرئت فى الاجتماع ، كما أعلنوا فى الوقت نفسه تولية أخيه الأصغر وولى العهد محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس ، الذى ظل ألعوبة فى أيدى جماعة الاتحاد والترقى . ومن الجدير بالذكر أن محمداً الخامس كان جاهلا تماماً بأمور الدولة والسياسة الخارجية حتى أنه صرح مرة بأنه لم يقرأ الصحف منذ عشرين عاماً . وعلى كل حال ، فمنذ عام ١٩٠٩ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الاتحاديون بزعامة أنور باشا مسيطرين على الحكم فى تركيا .

الفصل الثالث

اليمن تحت الحكم العثمانى

استعرضنا فى الفصلين الأول والثانى من هذه الدراسة الخطوط العريضة للمسألة الشرقية وسياسة الدول الأوروبية ـ وخصوصاً انجلترا ـ إزاء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، كما استعرضنا حركة التنظيمات العثمانية والإصلاح الدستورى إبان هذا القرن وحتى عام ١٩٠٩ . وعلينا أن ننتقل إلى موضوع آخر من دراستنا ، وهو محاولات التوسع العثمانى فى شبه جزيرة العرب خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الدولة العثمانية حتى فى أوج عظمتها لم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربى أو خليج عمان ، ولم تبسط سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية . ولكن العثمانيين ظلوا مع ذلك يدعون حقوقاً فى السيادة على كل شبه جزيرة العرب.

والواقع أن غزو البلاد العربية التى لم تخضع للحكم العثمانى فى عصره الأول ، أو التى خضعت له ثم استقلت عن الدولة العثمانية ، كان ضرورياً ـ من وجهة نظر حكومة الآستانة ـ لامكان تطبيق التنظيمات العثمانية الجديدة فى هذه البلاد وتشديد قبضة الدولة عليها من جهة ولإبعاد النفوذ والاستعمار الأوروبى عنها من جهة أخرى .

وكانت اليمن هى أول الأقطار العربية التى تخلصت من الحكم العثمانى فى عصره الأول ، وكانت بالتالى من أول أقطار شبه جزيرة العرب التى حاول العثمانيون إعادة قبضتهم إليها عن طريق الغزو العسكرى إبان العصر العثمانى الثانى ، وبالذات منذ حوالى منتصف القرن التاسع عشر . وقبل أن نتكلم عن محاولات التوسع العثمانى فى اليمن خلال العصر العثمانى

الثانى ، علينا أن نلم أولا بأوضاع اليمن تحت الحكم العثمانى فى عصره الأول .

الفتح العثمانى الأول لليمن :

شهد القرن السادس عشر زحف الأتراك العثمانيين على بلاد المشرق العربى ، فبدأوا بالشام ، ثم مصر ، فالحجاز ، ثم عملوا على بسط سلطانهم على اليمن ، كما فتحوا العراق من الدولة الصفوية . ويرتبط فتح العثمانيين لليمن أشد الارتباط بفتحهم لمصر . إذ ما كاد العثمانيون يفرغون من فتح مصر فى عام ١٥١٧ ، حتى وجدوا أنفسهم مضطرين لاتباع نفس الخطط التى كانت تسير عليها الدولة المملوكية فى مدافعة الخطر البرتغالى عن البحار الشرقية أو بالأحرى عن الحدود الجنوبية لممتلكاتهم الجديدة فى المشرق العربى . فجعلوا من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم فى البحر الأحمر والمحيط الهندى والخليج العربى ، على نحو ما كانت عليه السويس فى أواخر عهد الدولة المملوكية . وفى الوقت نفسه تطلع العثمانيون إلى قاعدة بحرية أمامية تمكنهم من مهاجمة البرتغاليين فى المحيط الهندى ، ومن السيطرة كذلك على البحر الأحمر وإغلاقه فى وجه الدول الأوروبية ، فكانت هذه القاعدة الأمامية هى اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة .

ومن الجدير بالذكر أن امتداد النفوذ العثمانى إلى سواحل البحر الأحمر حتى اليمن جنوباً بعد استيلاء السلطان سليم الأول على مصر فى عام ١٥١٧ ، كان امتداداً سلمياً فى بادئ الأمر . فقد تلا سقوط مصر فى أيدى العثمانيين أن سقط الحجاز فى يدهم سقوطاً تلقائياً . كذلك امتد النفوذ العثمانى إلى اليمن بادئ ذى بدء امتداداً سلمياً . إذ أرسل السلطان سليم الأول أمراً سلطانياً إلى اسكندر الجركسى بأن يكون والياً على اليمن من قبل العثمانيين ، فامتثل اسكندر للأمر وأعلن خضوعه للسيادة العثمانية

الجديدة . وبذا سمى اسكندر بالمخضرم لأنه تولى حكم اليمن فى عهدين متلاحقين : عهد الجراكسة المماليك وعهد العثمانيين(١) . ومع ذلك ، فقد ظل النفوذ العثمانى فى اليمن اسمياً وضعيفاً حتى عام ١٥٣٨ .

ففى هذا العام أرسلت أول حملة كبيرة إلى اليمن بقيادة والى مصر سليمان باشا الخادم . وكانت حملة كبيرة حقاً ، إذ تألفت من ثمانين سفينة بنيت فى مصر . وغادرت الحملة ميناء السويس فى ١٣ يونيه عام ١٥٣٨ ووصلت إلى عدن فى ٣ أغسطس من العام نفسه . فلم تمض خمسة أيام حتى استولى سليمان باشا على عدن غدراً من صاحبها عامر بن داود الطاهرى . وتلا سقوط عدن أن خرج سليمان باشا بحملة إلى الهند بهدف تقديم المساعدة للقوى الإسلامية هناك ضد البرتغاليين ، ولكن الحملة لم تحقق أهدافها ، وعاد سليمان باشا يجر أذيال الخيبة إلى اليمن ، حيث حاول إتمام فتح السواحل اليمنية . فدخل ميناء مخا ، ثم انتقل منه إلى ميناء الصليف ، ثم استولى على مدينة زبيد فى الداخل . وحاول سليمان باشا أن يستولى على تعز مقر الإمامة الزيدية ، ولكنه فشل . وتبع ذلك إخضاع ميناء جيزان للسيادة العثمانية وتحصينه ، وذلك أثناء عودة الحملة إلى جدة ثم السويس .

وعلى العموم ، فقد كانت نتائج حملة سليمان باشا الخادم التى تعرف بالفتح العثمانى الأول لليمن :

أولا - اقتصر الفتح العثمانى على منطقة السواحل اليمنية فقط من جيزان شمالا إلى عدن جنوباً . أما جهات اليمن الداخلية فقد ظلت تحت حكم الزيديين بزعامة الإمام شرف الدين .

ثانياً - انتزاع عدن من أيدى الطاهريين وإخضاعها للسيادة العثمانية .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ١٢٩ .

ونقل السلطة فى زبيد والمناطق التهامية من أيدى المماليك إلى أيدى موظفين عثمانيين تعينهم الآستانة مباشرة(١) .

الفتح العثمانى الثانى لليمن :

وكان بعد عودة حملة سليمان باشا الخادم أن اهتمت الدولة العثمانية بتنظيم ممتلكاتها فى اليمن ودعم سيطرتها فى المناطق التى خضعت لها وقتئذ ، كما عملت على بسط نفوذها على أقاليم اليمن الداخلية . ولم يمض وقت طويل حتى تحولت ممتلكات العثمانيين فى اليمن إلى ولاية عثمانية ، أخذت تنسحب عليها خصائص الحكم العثمانى فى عصره الأول ، بما يستتبعه هذا الحكم من وجود طائفة من الموظفين العثمانيين التقليديين مثل الوالى (الباشا) والكتخدا (وكيل الباشا) والدفتردار (رئيس الشئون المالية) والسناجق والأغوات وغيرهم . وكان مصطفى باشا النشار هو أول وال عثمانى يعينه السلطان سليمان القانونى على اليمن عام ١٥٤٠ ، على أساس التفاهم مع الامامة الزيدية . ونجح مصطفى باشا فى مهمته وتمتع اليمن فى عهده (١٥٤٠-١٥٤٥) بالهدوء والاستقرار إلى حد ما .

على أن هذا الهدوء والاستقرار لم يستمر طويلا ، فلم يلبث أن اصطدم الولاة العثمانيون بالأئمة الزيدية عندما راح هؤلاء الولاة يمارسون سياسة التوسع فى أنحاء اليمن المختلفة . والواقع أنه كان على هؤلاء الولاة أن يحاربوا فى جبهتين فى اليمن : جبهة شمالية ضد الأئمة الزيدية ، وجبهة جنوبية ضد القبائل اليمنية التى خرجت على طاعة العثمانيين فى جنوب اليمن وطردتهم من عدن . ومع أن الجيوش العثمانية واصلت زحفها واستولت على أغلب الأقاليم اليمنية حتى وصلت إلى صعدة شمالا ، وذلك أثناء ولاية أزدمر

(١) السيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ ص ١٥٢ .

باشا (١٥٤٩ - ١٥٥٥)، إلا أن سيطرة العثمانيين فى اليمن سرعان ما أخذت فى الاضمحلال والتدهور، كما أخذت ممتلكاتهم فى الانكماش تدريجياً، حتى إنه لم يبق فى أيديهم إبان ولاية حسن باشا (١٥٦٧ - ١٥٦٨) سوى زبيد والمناطق التهامية المحيطة بها، والتى تصل بينها وبين ساحل البحر الأحمر(١).

غير أن السلطان سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤) أسرع بإرسال حملة كبرى بقيادة سنان باشا فى عام ١٥٦٩(٢) لإعادة السيطرة العثمانية فى اليمن. وتسمى هذه الحملة بالفتح العثمانى الثانى لليمن خلال العصر العثمانى الأول. وغادرت الحملة مصر فى يناير عام ١٥٦٩ قاصدة ينبع، حيث أنزل معظم أفراد الحملة. ومن الحجاز زحفت الحملة براً إلى اليمن، وأخضعت فى طريقها جيزان، ثم استولت على تعز وقلعتها الحصينة. وفرضت حصاراً برياً وبحرياً على عدن مما أدى إلى سقوطها فى أيدى العثمانيين. ولم يلبث أن وجه سنان باشا أنظاره صوب منطقة وسط الهضبة اليمنية. ورغم وعورة هذه المنطقة ومناوشات اليمنيين ومهاجمتهم مؤخرة الجيش العثمانى الزاحف، فقد استطاع سنان باشا أن يستولى على ذمار ومعظم جهات وسط الهضبة، ثم دخل صنعاء فى ٢٦ يوليه عام ١٥٦٩.

ولم يعد أمام سنان باشا لإخضاع اليمن للسيطرة العثمانية سوى المنطقة الشمالية الجبلية. ولكن المقاومة اليمنية العنيفة بزعامة الإمام المطهر بن شرف الدين، واضطرار القائد العثمانى إلى توسيع جيوشه على الأقاليم اليمنية المختلفة، وعدم إرسال إمدادات من مصر إلى اليمن، كل ذلك كان من العوامل التى

---

(١) السيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 98.

أرغمت سنان باشا على عقد الصلح أخيراً مع الإمام المطهر فى ٣ ديسمبر عام ١٥٧٠، على أساس اعتراف المطهر بالسيادة العثمانية وقبوله وجود حامية عثمانية رمزية فى صعده. وبعد أن قام بتنظيم شئون اليمن وتسليم أموره إلى بهرام باشا، غادر القائد العثمانى اليمن فى أوائل مارس عام ١٥٧١ متوجهاً إلى الآستانة.

خروج العثمانيين من اليمن:

وعلى هذا النحو عادت السيطرة العثمانية إلى اليمن مرة أخرى على يد سنان باشا. وحرص الولاة العثمانيون فى السنوات التالية على الاحتفاظ بهذه السيطرة، فاتبع بعضهم سياسة الشدة والعنف مع الأهالى مثل بهرام باشا (١٥٧٠ - ١٥٧٥) واتبع البعض الآخر سياسة اللين والتودد إلى الأهالى ورفع المظالم عنهم مثل مراد باشا (١٥٧٦ - ١٥٨٠) فى حين استخدم ولاة آخرون مثل حسن باشا (١٥٨٠ - ١٦٠٥) اللين أحياناً والشدة أحياناً أخرى. والواقع أن حسن باشا كان من أكفأ ولاة اليمن العثمانيين من النواحى السياسية والإدارية والحربية. فقد عمد إلى تقريب اليمنيين إليه باستخدامهم فى بعض الوظائف واستمالة رؤساء ومشايخ القبائل ببذل المال ومنح الهدايا، وأبدى فى الوقت نفسه اهتماماً بإخماد حركات العصيان التى كانت تنشب فى المناطق الجبلية الشمالية. وعندما اندلعت عام ١٥٩٩ الثورات فى أقاليم اليمن المختلفة بزعامة الإمام القاسم بن محمد ضد الحكم العثمانى، أرسل حسن باشا الحملات لإخمادها، ونجحت هذه الحملات بعد سلسلة من المعارك فى إعادة الأمن إلى نصابه(١).

وعلى أوائل القرن السابع عشر كانت ولاية اليمن العثمانية تضم تسعة ألوية، هى: صنعاء، ومخا، وزبيد، وتعز، وصهلة، وكوكبان، وطويلة،

---

(١) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 22

ومأرب ، وعدن(١) . ولم يكن الهدوء يسود هذه الولاية على الإطلاق ، إذ لم يلبث أن تجدد النزاع بين العثمانيين والإمامة الزيدية منذ أواخر ولاية حسن باشا ، واستمر هذا النزاع فترة من الزمن حدثت خلالها معارك بين الطرفين حتى انتهت الإمامة الزيدية فى عام ١٦٢٠ إلى المؤيد بالله محمد بن القاسم ، الذى شن الحرب على الوالى العثمانى أحمد فضلى (١٦٢١ - ١٦٢٤) ، وهى حرب انتصر فيها المؤيد واستولى على صنعاء وتعز وعدن . وما زال المؤيد يتعقب فلول العثمانيين حتى أخرجهم من اليمن كله عام ١٦٣٥ . وبذلك كانت اليمن أول ولاية عربية تستقل عن الدولة العثمانية بعد حكم دام أكثر من قرن .

اليمن المستقل تحت حكم الإمامة الزيدية :

أدى خروج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥ إلى بداية صعود نجم الأئمة الزيدية ، الذين أسسوا دولة الإمامة الزيدية المستقلة ، واتخذوا من صنعاء عاصمة لهم . وقد بدأ الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم عهد الاستقلال ، فنظم شئون الإدارة وأنشأ محكمة عليا كان أعضاؤها من كبار القضاة ، كما كانوا فى الوقت نفسه مستشارين للإمام فى شئون الدولة(٢) . وبعد وفاته عام ١٦٤٢ بويع أخوه أحمد الذى اضطر للتنازل عن الإمامة لأخيه اسماعيل عام ١٦٤٤ بعد وقوع صدام بينهما . واتخذ الإمام الجديد لنفسه لقب المتوكل على الله(٣) . وبعد أن استقر الأمر للإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم ، ضم بلاد يافع وحضرموت ولحج ، وأرسل حملة إلى ظفار(٤) . ويعتبر المؤرخون عهد الإمام اسماعيل من أزهر عهود الإمامة الزيدية فى اليمن .

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٣٩ .
(٢) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ — ١٨٤٠ ص ٤٣ .
(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 22.
(٤) أحمد فخرى : اليمن ماضيها وحاضرها ص ١٥٤ — ١٥٥ .

ومما يستلفت النظر أن بلاد اليمن قد شهدت منذ استقلالها عن الدولة العثمانية عام ١٦٣٥ وحتى حوالى منتصف القرن التاسع عشر حركة تجارية نشيطة ، ساعد على وجودها انسحاب الأسطول العثمانى من البحار الشرقية ، وعجز الدولة العثمانية عن تطبيق سياسة إغلاق البحر الأحمر فى وجه السفن والتجارة الأوروبية ، وهى السياسة التى كانت تتبعها منذ القرن السادس عشر حين أخضعت سواحل البحر الأحمر الآسيوية والإفريقية لسيادتها وجعلت من هذا البحر بحيرة عثمانية . ومن ثم ، فقد أخذت التجارة الأوروبية تتدفق على ثغر مخا ، كما أخذ البن اليمنى يتدفق من هذا الميناء على شتى أرجاء العالم المتحضر . وبذلك استعادت اليمن منذ أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر شيئاً من رخائها التجارى الذى اشتهرت به فى العصور القديمة(١) .

ومع ذلك ، فإن بلاد اليمن لم تنعم خلال القرن الثامن عشر بالهدوء والاستقرار ، ويرجع ذلك إلى النزعات الاستقلالية التى كانت تظهر بين الحين والآخر بين القبائل والمشيخات ، وإلى المنافسة على الإمامة بين الطامعين فيها وخصوصاً من أبناء البيت الرسى(٢) . إذ كان يقضى نظام

(١) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 99.

(٢) نسبة إلى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسى الملقب بالهادى وينتهى نسبه إلى على بن أبى طالب (انظر ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ص ٢٨) . وكان الإمام الهادى من جبل الرس بالحجاز بين المدينة المنورة ومكة ، ويتبع المذهب الزيدى . وفى عهد دولة بنى زياد باليمن (٨١٨ — ١٠٠٠ م) دعا الإمام الهادى فى اليمن للزيدية أتباع زيد بن على زين العابدين ، واستطاع ان يؤسس فى صعدة دولة بنى الرسى . وجدير بالذكر أن الإمامة فى اليمن لم تخرج من بيت الرسى إلا فترات ، ثم عادت إليه ، وظلت متصلة فى فروع هذا البيت منذ قيام المتوكل على الله اسماعيل بعد خروج العثمانيين من اليمن فى عام ١٦٣٥ .

تولى الإمامة بأنها للأصلح ، ولمن تتوفر فيه شروط الإمامة الأربعة عشر ، وهى أن يكون الإمام مكلفاً ، ذكراً ، حراً ، مجتهداً ، علوياً ، فاطمياً ، عدلا ، سخياً ، ورعاً ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدبير ، مقداماً فارساً . وبهذا لم يخل عهد واحد من ظهور منافس لكل إمام ، ومن حدوث الاضطرابات والفتن والثورات .

وقد أدت هذه الظروف إلى ضعف الأئمة الزيديين واستقلال القبائل والمشيخات عن أئمة صنعاء ، فانفصلت حضرموت ، واستقلت لحج عام ١٧٣٢ على يد أميرها فضل بن على . ورغم استقرار أحوال اليمن بعض الشيء فى عهد الإمام المهدى عباس (١٧٤٦ — ١٧٧٤) ، الذى استطاع أن يخمد الفتن الداخلية وينشر الأمن والسلام فى ربوع البلاد ، إلا أن الفوضى لم تلبث أن عادت أدراجها إلى البلاد بعد وفاته . وفى أواخر القرن الثامن عشر أعلن شريف « أبو عريش » ـ أشهر بلاد تهامة اليمن ـ استقلاله عن إمام صنعاء . وأخذت هذه المنطقة اليمنية تتجه بولائها نحو الشمال حيث قامت الإمارة السعودية الأولى فى نجد والحجاز ، وبدأت الدعوة الوهابية تغزو شبه الجزيرة العربية

محمد على واليمن :

ولما وصلت الدعوة الوهابية إلى بلاد عسير وتهامة ، اعتنق أكثر أهلها هذا المذهب وخرجوا على طاعة الإمام الزيدى واستنجدوا بالسعوديين ، فعين الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود حاكما من قبله على إقليم عسير وهو محمد بن عامر وكلفه بالتوسع باسم السعوديين جنوباً فى أراضى اليمن . واستولى محمد بن عامر عام ١٨٠٤ على « أبو عريش » ، كما استولى على عديد من موانى اليمن حتى مخا جنوباً(١) . ومع أن محمد بن عامر

---

(١) Bury, G.W. : Arabia Inflix of the Turks in Yamen, p. 13.

لم يلبث أن قتل على يد الشريف حمود ، فقد عين السعوديون حاكماً جديداً من قبلهم على عسير هو طامى بن شعيب وكافوه مواصلة العمل على التوسع نحو الجنوب فى الأراضى اليمنية(١) .

وإزاء ذلك اضطر إمام اليمن المتوكل على الله أحمد أن يستنجد بالسلطان العثمانى محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) ووالى مصر محمد على باشا ، فأرسل الأتراك مدداً إلى عسير وتهامة(٢) ، كما بعث محمد على عام ١٨١٥ بقوة إلى عسير انتصرت على الحاكم السعودى طامى بن شعيب وأسرته ، وأرسله محمد على إلى الآستانة حيث أعدم . ولم يلبث أن أنفذ والى مصر حملة أخرى استعادت تهامة عام ١٨١٩ ، كما بعث بأسطول بحرى احتل بعض الموانى اليمنية . وبذلك استعاد الإمام عبد الله المهدى نفوذه على أراضى اليمن مقابل إرسال جزية سنوية من البن (٣,٠٠ قنطار) باسم السلطان العثمانى . واكتفى محمد على ببسط السيطرة المصرية على « أبو عريش » فى تهامة اليمن ، وعين عليها أحد الأشراف الموالين له وهو الشريف على بن حيدر(٣) .

وجدير بالذكر أن محمداً علياً كان يتطلع إلى فتح اليمن منذ أن نزلت جنوده أرض الجزيرة العربية لمحاربة الوهابيين ، ولكنه كان ينظر إليها نظرة اقتصادية أكثر منها سياسية . فموانيها التجارية المهمة كعدن ومخا واللحية والحديدة ، ومركز تلك الموانى فى البحر الأحمر وماتدره جماركها من المال الوفير ، هذا إلى جانب تجارة البن العظيمة التى كان يتطلع إلى احتكارها ، ورغبته الملحة فى فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع المصرية ، كل ذلك جعله يفكر جدياً فى الاستيلاء على اليمن . ومع ذلك ، فقد ظل مشروع

---

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٥٠ .

(٢) أحمد فخرى : اليمن ماضيها وحاضرها ص ١٥٩ .

(٣) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٥١ .

فتح اليمن مطوياً فى ضمير الغيب حتى ثار بالحجاز تركجة بيلمر أحد قواد محمد على فى عام ١٨٣٢ . ولما فشلت حركته ، فر إلى اليمن مع فلول عصاة فرقته الحربية . فعزم محمد على على إرسال حملة تطارده فى اليمن تحت قيادة ابن أخته ابراهيم يكن باشا .

سافر إبراهيم يكن لأداء مهمته فى أوائل عام ١٨٣٥ ، وبعد أن اشترك فى بعض الأعمال الحربية فى عسير ، سار براً إلى مهمته الكبرى فى اليمن ، فاستولى على « بيت الفقيه » ثم زبيد . وفى نفس الوقت كان الأسطول المصرى يتقدم جنوباً بمحاذاة ساحل البحر الأحمر الشرقى ، فاستولى على جميع الموانى اليمنية الهامة باستثناء عدن . ولما اطمأن إبراهيم يكن إلى أن الساحل اليمنى قد دخل فى حوزة الحكم المصرى ، تهيأ للقيام بحملته فى داخل اليمن . وقد ساعدته حالة اليمن الداخلية إذ ذاك والثورة التى اندلعت فى إقليم تعز ضد الإمام على بن المهدى الملقب بالمنصور على التقدم فى الداخل . ونجح إبراهيم يكن فى أوائل شهر أغسطس عام ١٨٣٧ فى إتمام فتح إقليم تعز بعد ست معارك أبلى فيها المصريون بلاءً حسناً . وفى ٢٥ أغسطس دخلت إحدى الكتائب المصرية بقيادة البكباشى محمد صادق بلدة عدن(١) ، وهى خطوة لم يلبث أن رد عليها الإنجليز باستيلائهم على ميناء عدن فى يناير عام ١٨٣٩(٢) .

وكان احتلال الإنجليز لعدن ضربة موجهة إلى محمد على لإرغامه على الانسحاب من اليمن . والواقع أن بريطانيا لم تكن تطيق أن ترى جندياً مصرياً واحداً فى اليمن ، فانتهزت فرصة انشغال محمد على بحربه ضد السلطان (حرب الشام الثانية) ، وطلبت من والى مصر جلاء الجيوش

---

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٨٢ .

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, pp. 33-38 ; The Cambridge History of the British Empire, vol. 2, p. 410.

المصرية عن اليمن بأجمعه . وقد شاءت السياسة الدولية إذ ذاك أن نقف موقف العداء من محمد على ، فاضطر الأخير فى ١٣ مارس عام ١٨٤٠ إلى إصدار أوامره إلى حاكم اليمن وقائد القوات المصرية بالجلاء عن اليمن وتسليم زمام الأمور فيها إلى الشريف حسين بن على حيدر شريف « أبو عريش » . وفى ٩ مايو من العام نفسه غادرت القوات المصرية أرض اليمن عائدة إلى مصر(١) .

عودة الحكم العثمانى لليمن :

وعلى هذا النحو جلت القوات المصرية عن اليمن عام ١٨٤٠ ، فحاول الشريف حسين بن على حيدر شريف « أبو عريش » إدخال بلاد اليمن كلها تحت حكمه ، ولكنه وجد أنه ليس بمقدوره القيام بهذه الخطوة ، فاكتفى بالاعتراف بالسيادة العثمانية . ولا شك أن جلاء القوات المصرية عن اليمن قد هيأ للدولة العثمانية الفرصة لإعادة احتلال هذه البلاد ، خصوصاً بعد أن وضعت بريطانيا قدمها فى عدن عام ١٨٣٩ ، وبعد أن نجح الحكم المصرى فى اليمن فى كسر شوكة القبائل اليمنية(٢) ، إلا أن ضعف الدولة العثمانية وقتئذ جعل هذه الفرصة تفلت منها(٣) .

ولذلك نجد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) يلجأ إلى إحدى الوسائل التقليدية العثمانية ، فعين عام ١٨٤٣ الشريف حسين بن على حيدر شريف « أبو عريش » والياً على اليمن باسم حسين باشا . غير أن منطقة حكم هذا الوالى لم تكن تجاوز الساحل اليمنى ، فى حين خضعت الأقاليم الداخلية من اليمن لنفوذ الإمامة الزيدية فى صنعاء . ولم يلبث أن قرر إمام

---

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ١٠٣ .

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 110-111.

(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68.

صنعاء انتزاع تهامة من يد الشريف حسين ، فجهز قوة تمكنت من أسر الشريف وحبسه فى قلعة القطيع فى تهامة عام ١٨٤٨ . ويقول بيورى إن الإمام لم يلبث أن أطلق سراح الشريف حسين بعد أن حصل منه على فدية(١) . ولكن الشيخ الواسعى ذكر أن ابنة الشريف استثارت قبائل نجران ، فقامت بتخليص الشريف من أسر الإمام ، واستولت باسم الشريف على زبيد ونهبتها . وذكر الواسعى فى موضع آخر أن الشريف حسين ذهب إلى الآستانة مستنصراً الحكومة العثمانية ، فأمدته بقوة قادها توفيق باشا وكان ذلك بدء استرجاع الأتراك العثمانيين لعسير واليمن(٢) .

ومما يستلفت النظر أن ما ذكره الشيخ الواسعى بخصوص حملة توفيق باشا على اليمن ، من حيث إن هذه الحملة قد أرسلت لمساعدة الشريف حسين ضد إمام اليمن ، تختلف عن رواية هوجارث الذى ذكر أن هذه الحملة قد جردت بتحريض الشريف محمد بن عون أمير مكة وبهدف تخليص تهامة من حكم الشريف حسين نفسه واستعادة النفوذ العثمانى فى اليمن(٣). ومن المرجح أن رواية هوجارث أقرب إلى الحقيقة ، خصوصاً وأن الباب العالى كان يعمل منذ عام ١٨٤٠ لإخضاع اليمن واستعادة نفوذه فى المنطقة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية من جهة ، وبسبب الدور الذى لعبه الشريف محمد بن عون فى مساعدة هذه الحملة التركية من جهة أخرى(٤).

وعلى كل حال ، ففى عام ١٨٤٩ أرسلت حملة تركية بقيادة توفيق باشا عن طريق الحجاز إلى اليمن . وتمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على الحديدة وفتح تهامة ودخول أبوعريش(٥)، ثم زحفت إلى صنعاء واحتلتها،

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 14.
(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ص ٧١ ، ٧٣ .
(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.
(٤) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 247.
(٥) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٥٣ .

وقام القائد العثمانى بخلع الإمام الزيدى وتعيين آخر من بيت الرسى مكانه(١) . ولكن وجود العثمانيين فى صنعاء لم يستمر طويلا ، فسرعان ما اندلعت الثورة ضدهم ، واضطر توفيق إلى الانسحاب بما تبقى معه من قوات إلى الحديدة(٢) . وبقى الحكم العثمانى فى اليمن قاصراً على الجهات الساحلية حتى افتتحت قناة السويس للملاحة العالمية فى عام ١٨٦٩ .

وكان افتتاح قناة السويس للملاحة قد لفت أنظار الأتراك إلى الأهمية الاقتصادية لموانى شبه جزيرة العرب (٣) . زد على ذلك أن شق القناة قد أدى إلى تقريب المسافة بين الساحل الغربى لشبه الجزيرة وبين الآستانة ، مما شجع العثمانيين على محاولة تشديد قبضتهم على الحجاز واليمن ، فضلا عن محاولة القضاء على مساوىء الإدارة العثمانية فى اليمن وتطبيق القانون الصادر عام ١٨٦٤ بشأن تنظيم حكومة الولايات .

وعلى ذلك ، فلم يلبث أن أرسل السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) حملة إلى اليمن بقيادة رءوف باشا عام ١٨٧٢ . ونزلت الحملة فى الحديدة واستولت عليها . وكان بسبب مرض رءوف باشا أن زحف خلفه مختار باشا على رأس القوات العثمانية نحو صنعاء مركز الإمامة الزيدية وتمكن من دخولها(٤) . وكان من العوامل التى ساعدت الحملة التركية على دخول صنعاء أن أهل هذه المدينة كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالمنازعات التى لا تنقضى بين الأئمة الزيدية وبين منافسيهم على الإمامة ، كما كانوا فى الوقت نفسه يجنحون إلى العيش فى سلام(٥) . وأعقب دخول القوات التركية صنعاء احتلال بقية أجزاء اليمن وإعادة السيطرة العثمانية إليها .

(١) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.
(٢) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 14.
(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 69.
(٤) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114.
(٥) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 15.

وانصرف العثمانيون منذئذ إلى تنظيم شئون ولاية اليمن ، فقسموها إلى أربعة ألوية أو متصرفيات ، هي : تعز وصنعاء وعسير والحديدة ، واتخذوا من مدينة صنعاء مقراً للوالي أو الباشا العثماني . وكانت كل متصرفية من هذه المتصرفيات الأربع تنقسم إلى عدد من الأقضية ، والأقضية إلى نواح ، والنواحي إلى عزب ، والعزب إلى قرى(١) .

الثورة على الحكم العثماني :

وبذل الولاة العثمانيون جهوداً كبيرة لتوطيد نفوذهم في اليمن ، ولكن المناطق الشمالية من اليمن ظلت في حالة تمرد على الحكم العثماني . وفي عام ١٨٩٠ خرج الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين من صنعاء وتوجه إلى جبل الأهنوم ، ومن هناك راح يرسل أتباعه ورجاله إلى جميع جهات اليمن لاستثارة القبائل ضد الأتراك . ولما كانت القبائل قد سئمت الحكم العثماني ، فقد استجابت لدعوة الإمام وضربت الحصار على صنعاء في عام ١٨٩١ . وفشلت القوات العثمانية باديء ذي بدء في إرغام القبائل اليمنية على رفع هذا الحصار الذي استمر عدة أشهر ، ولكن الوالي أحمد فيضي باشا تمكن في العام التالي من فكه ودخول صنعاء .

وحاول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ — ١٩٠٩) أن يستقصي أسباب تذمر اليمنيين من الحكم التركي توطئة لحل المسألة اليمنية التي أقضت مضاجع الدولة ، فأرسل لهذا الغرض نامق بك الذي وصل إلى اليمن عام ١٨٩٢ . وتقدم اليمنيون إلى مبعوث السلطان بشكاوى عديدة من سوء إدارة أحمد فيضي باشا . واضطر السلطان أن يعزل هذا الوالي ويعين مكانه حسين حلمي باشا ، الذي قام ببعض الإصلاحات في اليمن ، ولكنه لم يلبث

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٤١ — ٢٤٢ وانظر كذلك :
Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68.

أن عزل وعين مكانه عبد الله باشا . ورغم المحاولات التي قامت بها الدولة لإصلاح أحوال اليمن ، فقد ظل التذمر على أشده من الحكم العثماني في هذه البلاد ، مما أدى إلى انفجار الثورة اليمنية من جديد عام ١٩٠٤ .

وكان الإمام المنصور بالله محمد قد قضى نحبه في هذا العام ، وتولى الإمامة من بعده ابنه يحيى بن محمد حميد الدين الذي تلقب بالمتوكل على الله(١) . ويبدو أن الثورة على الحكم التركي قد أعد لها قبل أن يفاجيء الموت الإمام المنصور بالله إذ يقول الجرافي أنه في عام ١٣٢١ ه (١٩٠٣) : « قام سيف الإسلام يحيى ببعض المجهودات الضخمة في الاتصال بالقبائل وتنظيمها وتجهيز الجيوش منهم للزحف على البلاد التي تحت يد الأتراك »(٢) . وعلى ذلك ، فقد كان أول ما عمله الإمام يحيى بعد مبايعته بالإمامة ، هو المناداة بالجهاد ودعوة اليمنيين لمحاربة الأتراك « الذين سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد ، كما جاء في بيان نشره على الناس . واستجابت القبائل لدعوة الإمام ، فحملت على الأتراك ونكلت بهم واحتلت حصونهم ، وضربت الحصار على صنعاء ، وكان حصاراً شديداً استمر ستة أشهر(٣) .

ويصف الشيخ الواسعي في تاريخه حالة اليمن السيئة وقتئذ وخاصة في صنعاء ، فيقول : « تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضاقت على أهلها بما رحبت ، واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء المخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراش ، وكان الثمن في غاية الرخص .... والجوع عم اليمن بسبب الفتن ، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة وخلت من اليمن قرى كثيرة ، مات أهلها من الجوع . وفي خولان كانوا يأكلون التبن بعد طحنه ... وفي داخل صنعاء أمر المفتي(٤) البوليس وطائفة من الجند أن يهجموا على بيوت التجار

(١) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ص ٢٧ .
(٢) الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢١٥ .
(٣) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ج ١ ص ١٧٢ .
(٤) كان ضالعاً مع الأتراك شديداً على الزيدية مسرفاً في أذيتهم والنكاية بهم .

والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظوراً إليه باليسار ، ويأخذ ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل »(١) .

ولم يجد الأتراك المحصورون داخل صنعاء بدأ من التسليم ، فأرسلوا لهذا الغرض وفداً إلى الإمام يحيي فى كوكبان ، حيث حصل الاتفاق على تسليم المدينة إليه بدون شروط(٢) . ولم يرغب الإمام فى دخول صنعاء على الفور خوفاً من المفاجآت ، بل كلف أحد رجاله وهو أحمد بن قاسم حميد الدين بتسلم المدينة من الأتراك ، وانتقل هو من كوكبان إلى قرية القابل التى تبعد عن صنعاء بحوالى ١٥ كيلو متراً إلى الشمال الغربى .

وبعد أن استقرت الأحوال فى صنعاء دخلها الإمام مع حاشيته رسمياً فى ٢١ أبريل عام ١٩٠٥ ، وسمح للجنود العثمانيين الذين وجدهم داخل المدينة بالخروج منها إلى الساحل مع تأمينهم على أرواحهم ، وذلك بعد أن جردهم من أسلحتهم وذخيرتهم(٣) . غير أنه ما كاد الإمام ينصرف إلى تنظيم الأمور وإقامة أحكام الشرع والدين حتى أرسل الباب العالى إمدادات كبيرة إلى اليمن ، وعين أحمد فيضى باشا والياً على اليمن للمرة الثانية وكلفه باسترداد صنعاء وإعادة السيطرة العثمانية إليها . وخرج فيضى باشا من الحديدة فى حوالى منتصف عام ١٩٠٥ متجهاً إلى صنعاء على رأس قوات تبلغ ٥٠ ألفاً على ما يذكر الريحانى(٤) ، واستطاع أن يخضع القبائل التى اشتبكت معه أثناء زحفه ، واضطر الإمام ومن معه إلى الانسحاب من صنعاء ، فدخلها فيضى باشا فى أول سبتمبر من العام نفسه .

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ص ١٩٧ — ١٩٨ .
(٢) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ص ١٤٥ .
(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 103.
(٤) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ص ١٤٦ .

الأتراك يفاوضون الإمام يحيى :

لم يؤد استرجاع صنعاء إلى هدوء الأحوال فى اليمن . فقد ارتد الإمام إلى المنطقة الجبلية الشمالية واعتصم بها . ولم تلبث أن دارت بين قوات الإمام والأتراك معارك عنيفة ، فقد فيها الأخيرون نصف جيشهم فى اليمن . ولما كانت العمليات الحربية المستمرة فى اليمن تكلف الدولة كثيراً من الأموال والرجال ، فضلا عن أن مشكلة اليمن كانت تشغلها عن المشاكل الأخرى فى بقية أجزاء الإمبراطورية(١) ، فقد رأى الباب العالى أن يعقد صلحاً مع الإمام ، وأرسل وفداً لمفاوضته . وفى أبريل عام ١٩٠٦ عرض الإمام على الوفد العثمانى شروطاً للصلح مهد لها بمقدمة وذيلها بخاتمة . وإليك نص ما تقدم به الإمام بهذا الصدد :

« وافقت مستمداً بعون الله على شروط الصلح ما بينى وبين مأمور سلطان الإسلام الذى أدعو الله أن يؤيد ملكه لإطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصداقة ، لتسلم البلاد من القلاقل ، وتحقن الدماء ، وتزول المحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ، ويربط المؤمنون برابطة الإخاء التى لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم فيما بينهم :

« ١ — أن تطبق الأحكام وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء .

« ٢ — أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .

« ٣ — أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالامام .

« ٤ — أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كى لا تدفعهم قلة ذات اليد إلى الارتكابات .

« ٥ — أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لإحياء المعارف فى البلاد .

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ — ١٩٤٨ ص ٦٩ .

« ٦ — إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والإسرائيليين كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله والتى أبطلها المأمورون الترك كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً .

« ٧ — يؤخذ العشر من المزروعات التى تسقى بماء السماء ، وأما التى تسقى بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة . وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التى وضعها عبد الله بن رواحه فى « الخرص » . ويؤخذ عن البقر والغنم والإبل النصاب الشرعى . وأما الأراضى التى تغل مرتين أو ثلاثة فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ودفع ماسوى ذلك من التكاليف .

« ٨ — جباية الأموال المار ذكرها تكون بواسطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأمورى الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها ، فعزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام . ولا يكون للإمام علاقة بقبض الأموال الأميرية .

« ٩ — تعفى عشائر حاشد وخولان والحدا وأرحب من التكاليف .

« ١٠ — يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه .

« ١١ — إعلان العفو العام فى البلاد كى لا يسأل أحد عن ماضيه .

« ١٢ — أن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

« ١٣ — أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعاء وتعز وملحقاتها .

« ١٤ — أن لا تتدخل الحكومة فى شئون « آنس » ، ولا تعارض الإمام فى تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولما يخشى من وقع محظور فى مخالفة مأمورى الحكومة لهم .

« ١٥ — أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة العلية .

« إن تنفيذ هذه الشروط فى البلاد اليمنية يكون سبباً لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وإحيائها ، فيظهر الأمر بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة سوق العساكر إلى البلاد اليمنية . إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ، ولعلهم لا يرضون بهذه الشروط ، لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر إلى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان سلطانى يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كى يطمئن اليمانيون وترتاح قلوبهم ، ولا يعترضنى المأمورون فى إجراء الأحكام التى تخولها الشروط وإحالة إدارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد « آنس » إلى عهدتى »[1] .

ومن الواضح أن هذه الشروط التى عرضها الامام يحيى للصلح مع الأتراك إنما تعكس موقفه من قضيتين أساسيتين ، هما قضية السيادة العثمانية على اليمن ، وقضية التنظيمات العثمانية الجديدة المستندة على المبادىء الأوروبية ، والتى حاولت حكومة الآستانة تطبيقها فى اليمن وفى غيرها من الولايات . ففيما يختص بالقضية الأولى ، نجد الإمام :

١ — لم يحاول الاعتراض على سيادة العثمانيين على اليمن ، بل أبدى نوعاً من الاعتراف بهذه السيادة فى مقدمة شروطه .

٢ — طالب الإمام الدولة بأن تحافظ على أمن اليمن الخارجى وأن

---

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ص ٢٠٧ — ٢٠٩ ؛ أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم جـ ١ ص ١٧٤ — ١٧٥ ؛ السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ص ٧٠ — ٧٣ ؛ أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ص ٢٨ - ٢٩ .

تمنع عنه اعتداء الدول الأجنبية (شرط ١٥) .

وأما فيما يختص بالقضية الثانية ، فقد رفض الإمام رفضاً قاطعاً تطبيق التنظيمات العثمانية الجديدة فى اليمن ، وهذا واضح فى :

١ – مهاجمته للسياسة الإدارية العثمانية فى البلاد ، وتحميله رجال الإدارة الأتراك مسئولية إثارة الحروب ، ثم مطالبته بتعديل النظام الإدارى المتبع بما يكفل القضاء على الرشوة وأسباب الفساد الأخرى (شروط ٢ و٣ و٤ و٨) .

٢ – إصراره على تطبيق الأحكام وفقاً للشريعة الإسلامية (شرط ١) ومطالبته بتعديل نظام الضرائب المتبع والرجوع به إلى الأصول الإسلامية (شرط ٧) .

٣ – مطالبته بإقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين واليهود ، وهى الحدود التى كان الموظفون الأتراك قد أبطلوها تمشياً مع التنظيمات العثمانية الجديدة (شرط ٦) .

٤ – مطالبته بعدم تولية أحد من أهل الذمة على المسلمين فى اليمن (شرط ١٢) .

تجدد الثورة :

غير أن الباب العالى رفض شروط الإمام ، فتجددت الاضطرابات والثورات فى اليمن وبلغت ذروتها فى عام ١٩١٠ . وكان رجال الاتحاد والترقى قد أحبطوا فى أبريل من العام الماضى حركة الانقلاب المضاد التى قام بها السلطان عبد الحميد الثانى فى الآستانة وخلعوه من السلطنة وعينوا مكانه أخيه الأصغر باسم السلطان محمد الخامس ، الذى ظل فى الحقيقة ألعوبة فى أيديهم(١) . ولما كان الاتحاديون الذين سيطروا منذئذ على الحكم فى تركيا يريدون تقوية قبضتهم على شتى ولايات الدولة ، وأخذوا يعملون حتى قبيل قيام الحرب العالمية الأولى من أجل « عثمنة » Ottomanism

(١) انظر الفصل الثانى :

كافة القوميات التى تضمها الإمبراطورية(١) ، فقد كان من المنتظر أيلجأن هؤلاء الاتحاديون إلى سياسة الشدة والعنف فى سبيل حل المشكلة اليمنية .

وفى يونيه عام ١٩٠٩ عين الاتحاديون أحد رجالهم وهو محمد على باشا والياً على اليمن ، فراح هذا الوالى « يحبس هذا ويضرب هذا من دون سبب ، مع تسليمهم لحقوق الدولة وخضوعهم للأوامر والنواهى ، ورجع إلى ما كان عليه الوالى فيضى باشا فى حبس من كان بينه وبين الإمام علاقة ولو ادعاء بلا صحة »(٢) .

وعلى ذلك ، فقد انتهز الإمام يحيى فرصة موقف الدولة العثمانية السيء فى طرابلس الغرب (ليبيا) أمام الإيطاليين ، وتحالف مع السيد محمد على الإدريسى فى عسير ضد الحكم التركى(٣) . وكان غرض الإمام من هذا التحالف أن يحمى الأدريسى ظهره فى عسير وهو يزحف جنوبياً نحو صنعاء وعندما أعلن الإمام يحيى الثورة على الأتراك فى عام ١٩١٠ ، حذا الإدريسى حذوه وضرب الحصار على مدينة « أبها » عاصمة العثمانيين فى عسير(٤) . ولكن الدولة سرعان ما كلفت الحسين بن على شريف مكة بتسيير الحملات ضد عسير . وفى أواسط عام ١٩١٠ دخلت قوات الحسين « أبها » ، وهزمت الأدريسى .

أما الإمام يحيى فقد عمد بعد إعلانه الثورة على الأتراك إلى الزحف برجاله نحو صنعاء وضرب عليها حصاراً شديداً . ورغم المصاعب العديدة التى كانت تتعرض لها الإمبراطورية العثمانية وقتئذ ، فقد قررت حكومة

(١) Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism, pp. 71-72.

(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ص ٢٢٦ .

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 120.

(٤) Hogarth, D.G. : Ibid., p. 121.

الآستانة إرسال حملة إلى اليمن بقيادة المشير عزت باشا وزودته بسلطات واسعة لحل مسألة اليمن(١). وبعد أن نزلت الحملة فى الحديدة فى فبراير عام ١٩١١ ، أسرعت فى الزحف نحو صنعاء ، فدخلتها فى أبريل من العام نفسه ، وكان الإمام قد رفع الحصار عنها وانسحب صوب الشمال .

اتفاق دعان :

ولما كانت الدولة العثمانية على أهبة الحرب مع إيطاليا فى طرابلس الغرب ، فقد سعى عزت باشا إلى التوصل إلى اتفاق مع الإمام يحيى يكفل عدم انحيازه إلى جانب الإيطاليين كما فعل السيد الإدريسى . ومن ثم ، فقد أرسل عزت باشا الرسل إلى الإمام يحملون إليه رغبته فى عقد الصلح . وبعد أن التقى الرسل بالإمام، عادوا وأبلغوا القائد التركى باستعداد الإمام لعقد الصلح وحقن الدماء . وتم الاتفاق على أن يجتمع الطرفان لهذا الغرض فى قرية دعان(٢). وبالفعل لم يلبث أن اجتمع عزت باشا والإمام يحيى فى دعان ، وأبرم الطرفان فى مايو عام ١٩١١ اتفاقاً عرف باتفاق دعان . وقد نص هذا الاتفاق على ما يلى :

١ — ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية . وتبلغ الولاية (ولاية صنعاء) ذلك ، وهذه تخبر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .

٢ — تشكل محكمة استئنافية للنظر فى الشكاوى التى يعرضها الإمام .

٣ — يكون مركز هذه المحكمة صنعاء ، وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها وتصدق الحكومة على تعيينهم .

٤ — يرسل الحكم بالقصاص إلى الآستانة للتصديق عليه من المشيخة

(١) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ص ٣١ .
(٢) قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غرب مدينة عمران .

وصدور الإرادة السنية به ، وذلك بعد أن يسعى الحاكم فى التراضى ولا يفلح ، ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر .

٥ — إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال فى الوظيفة ، يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية .

٦ — يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير اليمانيين فى البلاد التى يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى .

٧ — تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعاوى المذاهب المختلفة .

٨ — تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السيارة التى تتجول فى القرى للفصل فى الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعاً للمشقات التى يتكبدها أرباب المصالح فى الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة .

٩ — تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام .

١٠ — الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .

١١ — صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التى سلفت .

١٢ — عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالى «أرحب» و«خولان» لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .

١٣ — تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .

١٤ — إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة ، فعلى هذه أن تشترك مع الحكام فى التحقيق ، وتنفذ الحكم الذى يحكم به عليهم .

١٥ — يحق للزيدية تقديم الهدايا للإمام إما مباشرة وإما بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام .

١٦ — على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .

١٧ — لا تجبى الأموال الأميرية من جبل الشرق لمدة عشر سنوات .

١٨ — يخلى الإمام سبيل ما عنده من الرهائن من أهالى صنعاء وما جاورها وحراز وعمران .

١٩ — يمكن للمأمورى (موظفى) الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا فى أنحاء اليمن بشرط أن لا يخلوا بالسكينة والأمن .

٢٠ — يجب على الفريقين أن لا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور الفرمان السلطانى بالتصديق على هذه الشروط(١) .

تلك هى شروط أو مواد اتفاق دعان ، ذلك الاتفاق الذى « يحمل بين طياته جوهر وخلاصة كل العروض والمطالب والحلول التى ظهرت قبله فى فترات الهدوء النسبى وقيام المفاوضات بين الطرفين ، أو فى المشروعات التى كانت تنظرها الدولة لحل قضية اليمن ، ولكنها لم تكن تنتهى فيها إلى رأى نهائى . وهذا التشابه بين هذا الاتفاق وبين ما سبقه من عروض وحلول ، يعنى مباشرة أنه لم يفرض من الخارج ، أو أنه نتيجة مؤثرات خارجية ، بل هو مبثق من أحداث اليمن الخاصة ، وواقع ظروفه

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ص ٢٣٦ — ٢٣٩ ؛ نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العرب السعيدة : ج ١ ص ١٥٦ — ١٥٨ ؛ أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ج ١ ص ١٧٧ . وانظر كذلك :
Jacob, F.J. : Kings of Arabia, pp. 123-4.

وأوضاعه ، إلى جانب الأحداث العامة الخاصة بالإمبراطورية العثمانية »(١) .

وإذا أمعنا النظر فى مواد اتفاق أو صلح دعان ، نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا — مواد عامة تعكس الرغبة الصادقة فى إصلاح أحوال اليمن والقضاء على أسباب الاضطرابات والثورات . ويبدو ذلك فى معالجة نظام « التكاليف الأميرية » أو الضرائب . فقد نص الاتفاق على إخضاع قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية الإسلامية ، مع إعفاء بعض المناطق اليمنيه الفقيرة التى أضيرت من الحروب والاضطرابات السابقة من دفع هذه الضرائب لمدة عشر سنوات . وعلاوة على ذلك ، فقد نص الاتفاق على ضرورة صدور عفو عام عن الجرائم السياسية ، وألزم الإمام بإخلاء سبيل الرهائن الموجودين لديه .

ثانياً — مواد تعترف بوضع الإمام وحقوقه : كحق انتخاب حكام المذهب الزيدى فى جميع الهضاب والمرتفعات حيث تسود الشيعة الزيدية ، وحق انتخاب رئيس المحكمة الاستئنافية بصنعاء وأعضائها ، وحق مراقبة أعمال الموظفين الأتراك وإبلاغ الولاة بما يصل إليه عن استغلال هؤلاء الموظفين السيء لنفوذهم ، وحق الحصول على هدايا أو أموال من الزيدية ، على أن يقوم بتسليم عشر دخله للحكومة . وهذا فضلا عن إعطاء الإمام مسائل الأوقاف والوصايا ، بحيث تكون هذه المسائل من اختصاصه هو وحده .

ثالثاً — مواد تقرر تبعية ولاية اليمن للدولة العثمانية ، إذ احتفظت

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ص ١٤٢ .

الدولة لنفسها بحق التصديق على انتخاب الإمام للحكام والقضاة الزيدية ، وكذلك حق التصديق على أحكام القصاص (الإعدام) التى يصدرها الإمام. وهذا إلى جانب حق تعيين الحكام الشافعية والحنفية فى منخفضات تهامة على الساحل ، حيث يشكل السنيون الأكثرية العددية من السكان .

ولقد تأكد اتفاق دعان بالفرمان السلطانى الصادر فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩١٣ ، والذى قرىء علناً فى صنعاء . فقد أقر هذا الفرمان ما سبق الاتفاق عليه من حيث عدم ارتكاز القانون المدنى والجنائى فى اليمن على التشريع العثمانى ، بل على الشريعة الإسلامية ، التى أصبح الإمام مسئولا عن تطبيقها فى اليمن(١) .

ومن الجدير بالذكر أنه على خلاف موقف أمراء شبه جزيرة العرب ، مثل عبد العزيز آل سعود فى نجد ومبارك آل الصباح فى الكويت والسيد محمد الإدريسى فى عسير والشريف حسين بن على فى الحجاز ، ظل الإمام يحيى فى اليمن موالياً للدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨ .

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 16.

الفصل الرابع

العثمانيون والحجاز

خضوع الحجاز للسيادة العثمانية :

تلا سقوط مصر فى أيدى الأتراك العثمانيين عام ١٥١٧ امتداد سيادتهم إلى الحجاز امتداداً سلمياً . فالحجاز بسبب الحماية العسكرية التى توفرها له مصر والعون المالى الذى تمده به متمثلا فى ريع الأوقاف المرصودة على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة ، كان يتبع مصر تبعية تلقائية ، بمعنى أنه لم يكن يرتبط بدولة معينة فى مصر ، بل كان يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها .

وكان يتولى حكم مكة — قلب الحجاز ومركز الأرض المقدسة — الشريفيون أو الأشراف الحسينيون ، الذين ينتسبون إلى على بن أبى طالب زوج ابنة رسول الله فاطمة الزهراء . ولم يكن سلطان مصر فى عهد المماليك هو الذى يختار شريف مكة ، بل كان كبار الأشراف يختارونه من بينهم ، ويطلبون إلى سلطان مصر تثبيته فى منصبه .

وعلى أواخر أيام دولة المماليك فى مصر ، ساءت العلاقات بين أشراف مكة والسلطان الغورى . فقد أغضب هؤلاء الأشراف فشل المماليك فى إيقاف التحول التجارى الذى نجم عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ ، وهو التحول الذى أدى إلى حرمان جدة من مواردها الجمركية . ولذلك وقعت بعض الاضطرابات فى الحجاز ضد الحكم المصرى ، رد عليها الغورى باعتقال بعض القضاة ورجال الدين الحجازيين فى القاهرة . ولما

دخل السلطان سليم الاول القاهرة عام ١٥١٧ أفرج عن هؤلاء المعتقلين . فعرضوا عليه أن يكتب إلى أمير مكة الشريف بركات الثانى (١٤٩٥ — ١٥٢٤) داعياً إياه للدخول فى طاعته ، كما تعهدوا هم أنفسهم بأن يكتبوا إلى الشريف بركات بهذا الصدد .

ووجد الشريف بركات أن من الحكمة قبول السيادة العثمانية ، لحاجته أولا إلى مساندة دولة إسلامية كبيرة كالدولة العثمانية فى مواجهة الخطر البرتغالى فى البحر الأحمر ، وللاستفادة ثانياً من ريع الأوقاف المرصودة فى مصر على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة وفضلا عن ذلك ، فإن خضوع الحجاز للسيادة العثمانية لن يغير من نظام الشرافة المتبع فى حكم هذا الإقليم ، بل قد يؤدى إلى تقوية مركز الشريف بركات أمام منافسيه وخصومه من أسرة الأشراف(١) .

وعلى ذلك ، فقد أسرع الشريف بركات بإرسال ابنه وشريكه فى الإمارة وهو الشريف « أبو نمى » إلى القاهرة ، لكى يقدم التهانى وفروض الولاء للسلطان سليم الأول المظفر ، إلى جانب مفاتيح الحرمين الشريفين ، إشارة إلى خضوع الحجاز للسيادة العثمانية ، « فقابله (السلطان) بالإجلال وأبقاه على شركة والده فى الإمارة »(٢) . وأذن السلطان للشريف أبى نمى بقتل حسين الكردى صاحب جدة من قبل الغورى ، كما أصدر فرماناً بتفويض الشريف بركات فى حكم مكة والمدينة والحجاز كله ، على شريطة أن يعترف بسيادة الباب العالى(٣) . وقد قرىء هذا الفرمان على أهل مكة وسط احتفال كبير .

---

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ١٢٥ — ١٢٧ .

(٢) أحمد بن زينى دحلان . تاريخ الدول الاسلامية بالجداول المرضية ص ١٠٠ .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 124.

وهكذا دخل الحجاز سلمياً تحت السيادة العثمانية ، وأبقى العثمانيون على نظام الشرافة أو الإمارة فى هذا الإقليم كما كان على عهد الدولة المملوكية . وفضلا عن ذلك ، فقد أنشأ العثمانيون صنجقية فى جدة أقاموا عليها والياً أو باشا تركيا ليكون ممثلا للباب العالى فى الحجاز ، وقرروا أن تقسم موارد جدة الجمركية بين باشا جدة وبين شريف مكة(١) .

الحجاز خلال العصر العثمانى الأول :

وكان فضل نظام الشرافة أن تمتع الحجاز إبان العصر العثمانى الأول بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وصار الأشراف يعتمدون فى عيشهم على القاهرة أكثر من القسطنطينية(٢) . فعلى الرغم من أن جميع الولايات العثمانية كانت تدفع للدولة جزية سنوية ، فقد انفردت مكة بنظام خاص . إذ كانت الدولة هى التى ترسل إليها كل سنة مقداراً محدداً من المال قررته على مصر واعتبرته من ملتزمات مصر السنوية كالخزنة تماماً . وقد استمرت مصر العثمانية المملوكية ترسل بانتظام المبالغ المقررة والأموال والغلال الموقوفة على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة .

وكان من أهم مهام شريف مكة ، تأمين قوافل الحج الإسلامى الوافدة إلى الحجاز ، وخصوصاً قافلتى الحج الشامى والمصرى ، فكان عليه أن يجنب هاتين القافلتين أعمال السلب والنهب التى قد تتعرضان لها من جانب البدو والأعراب . ولم يكن شريف مكة يعتمد فى ذلك على قوات عسكرية نظامية ، وإنما على نفوذه لدى القبائل العربية النازلة على طول طرق القوافل ، وكذلك على محطات الحراسة التى أنشأتها الدولة العثمانية بجوار الآبار على طول الطريق بين مصر والشام ومكة .

---

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 202.

(٢) Lewis, B. : The Arabs in History, p. 160.

على أن الأشراف لم يكتفوا منذ أواخر العقد السابع من القرن السادس عشر بحكم الحجاز وحـــده ، بل صاروا يعتبرون أنفسهم سادة المناطق الداخلية من شبه جزيرة العرب. ولذا أكثروا من الإغارة على تلك المناطق بغية تأديب أهلها حيناً ولملء خزائنهم بالمال أحياناً . وقد بدأت إغارتهم على نجد فى عام ١٥٧٨ ، ثم عادوا فغزوها مرة أخرى بعد ثلاث سنوات. وفى خلال القرن السابع عشر غزا الأشراف نجد خمس مرات فى سنوات ١٦٠٦ و ١٦٤٧ و ١٦٦٩ و١٦٧٦ و ١٦٩٧(١) .

ورغم الوصاية الاسمية التى كانت للسلطان العثمانى على الأماكن المقدسة فى الحجاز منذ مطلع القرن السادس عشر ، فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن تطلعات القسطنطينية السياسية والعسكرية إليه(٢) . وهذا فى الواقع مبعث تدعم نظام الشرافة فى مكة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . ومع ذلك ، فإن هناك عوامل أخرى ساعدت دون شك على تدعيم شرافة مكة وتقويتها ، منها استقلال اليمن عن الحكم العثمانى فى عام ١٦٣٥ ، وانسحاب الأساطيل العثمانية من البحار الشرقية(٣) ، ثم ما لجأ إليه أشراف مكة منذ أواخر القرن السابع عشر من فتح ميناء جدة للتجارة الأوروبية(٤) .

ومع أن نفوذ العثمانيين قد تهدد منذ بداية القرن الثامن عشر فى جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية تقريباً ، فقد ظل الأشراف فى مكة وأهل الحجاز عموماً محتفظين بولائهم للباب العالى. فكان شريف مكة يتسلم براءة منصبه فى كل عام ، ويعترف من جانبه بالقاضى الذى يعينه السلطان ، ويفخر بأنه خادم الدولة والخليفة العثمانى . ويعطينا الرحالة الدانمركى كارستن نيبور

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 12-23.

(٢) Philby, H. St. John : op. cit., p. 17.

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 97.

(٤) Anis, M. : England and the Suez-Route in the Eighteenth Century, p. 18.

Carsten Neibuhr تفسيراً لهذا الموقف ، فيقول : « ما كان يتخاذل عرب الحجاز عن طرد الأتراك لولا المبلغ السنوى الذى يناله كل مقيم فى مكة ، وآل الرسول (الأشراف) فى الحجاز ، بصفتهم سدنة الكعبة ، ولولا ما كان يرسل من مراكب القمح والأرز وغيرها باسم السلطان من السويس والقصير إلى ينبع وجدة ثم مكة والمدينة فى موسم الحج ، ولولا كذلك ما كان يجلبه المحملان الشامى والمصرى إلى الأرض المقدسة من خيرات ، وخصوصاً هدايا تأمين الطريق للأعراب »(١) .

الصراع على الشرافة :

ومع تدعم نظام الشرافة فى مكة إبان العصر العثمانى الأول عموماً ، فقد عانت إمارة مكة فى هذا العصر صراعاً مريراً حول منصب الشرافة . وكان هذا الصراع قد بدأ فى الأصل بين أسر ثلاث ، هى الأسرة الموسوية (أو الموسويون ويقال لهم أيضاً بنى موسى) والأسرة السليمانية (أو السليمانيون ويقال لهم كذلك بنى سليمان) والأسرة الهاشمية (أو الهواشم)(٢) ، وذلك منذ أن تمتعت الأسرة الأخيرة بشبه استقلال فى الحجاز فى القرن الحادى عشر الميلادى ، وبالذات على عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى(٣) .

وفى أوائل القرن الثالث عشر ظهرت أسرة رابعة ، هى الأسرة الإدريسية ، ومؤسسها هو الشريف قتادة بن إدريس الذى حكم مكة من ١٢٠١ إلى ١٢٢٠ م ، ثم تداول أبناؤه وأحفاده الحكم طوال القرنين

(١) Neibuhr, C. : Description de l'Arabie, pp. 302-3.

(٢) يقول ابن دحلان : « أول من ولى مكة (من الأشراف) هم الموسويون ، ويجتمعون مع الهواشم فى الأمير حسين بن محمد الثائر ، ومع آل قتادة فى محمد الثائر ، ومع السليمانيين فى عبد الله بن موسى الجون » . انظر أحمد بن زينى دحلان : تاريخ الدول الاسلامية بالجداول المرضية ص ١٤١ .

(٣) محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمى فى جزيرة العرب ص ١٩ — ٢٣ .

الثالث عشر والرابع عشر والربع الأول من القرن الخامس عشر ، حين استطاع فرع من الأسرة الإدريسية ، وهو بيت بركات بن حسن أو بركات الأول أن يتولى حكم مكة منذ الربع الثانى من القرن الخامس عشر(١) ، أى فى عهد الدولة المملوكية فى مصر . وعندما سقطت هذه الدولة فى عام ١٥١٧ على يد السلطان سليم الأول ، اعترف الشريف بركات بن محمد ابن بركات أو بركات الثانى بالسيادة العثمانية الجديدة ، وبذا ظل آل بركات يحكمون مكة طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر(٢) . وفى أثناء ذلك كان النزاع على الشرافة يشتد بين بيت بركات وبين فرع آخر من الهواشم ، وهو بيت زيد ، الذى انتقلت إليه الشرافة منذ منتصف القرن الثامن عشر(٣) .

ماذا كان موقف الدولة العثمانية من المنازعات المحلية بين الأشراف بمكة ؟ فى الواقع أن الدولة العثمانية — خصوصاً فى القرن الثامن عشر — لم تكن فى حال يسمح لها بالتدخل فى أمور شرافة مكة ، بسبب انشغال الدولة بحروبها فى أوروبا من جهة واستبداد العصبيات المحلية بالسلطة فى الولايات من جهة أخرى . ومع ذلك ، فإن السلاطين العثمانيين كانوا يتدخلون فى بعض الأحيان لعزل من يريدون عزله من الأشراف عن طريق باشا الشام . فكان هذا ينتهز فرصة الفترة القصيرة التى يبقى فيها الحجاج بمكة ، فيقوم بعزل الشريف المطلوب عزله ويولى غيره من نفس الأسرة ، كما كان يعين أحد الباشوات الأتراك بجدة . ولكن هذا كان يضطر إلى الفرار أحياناً ، ولا يستطيع العودة إلى جدة إلا مع وفد الحج السنوى .

(١) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 106.

(٢) يستثنى من ذلك فترات حكم فيها أشراف من ذوى زيد ، هم الشريف زيد بن محسن (١٦٣١ — ١٦٦٦) والشريف سعيد بن سعد (١٦٨٧ — ١٧١٦) .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 170-3.

ومما يجدر ذكره أن المتنافسين على شرافة مكة كانوا يلقون تشجيعاً من أصحاب السلطان فى الخارج . إذ كانت أمور مكة خلال القرن الثامن عشر موضع تدخل حكام مصر والشام واليمن . وفيها كان يتصادم نفوذ أولئك جميعاً . فكان لكل منهم منافس يناصره ، وفى انتصاره وتوليه الشرافة انتصار ضمنى لوليه(١) . وعلى العموم ؛ فقد استمرت منازعات الأشراف بمكة على أشدها حتى نزلت الجيوش المصرية أرض الحجاز فى مطلع القرن التاسع عشر .

محمد على والحجاز :

وكان محمد على قد لبى طلب الباب العالى ، لتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما ، من أيدى السعوديين ، فأرسل عام ١٨١١ حملة بقيادة ابنه طوسون . تمكنت من إجلاء الوهابيين عن المدينة المنورة فى نوفمبر ١٨١٢ ، ثم عن مكة وجدة فى العام التالى . وبذلك سقط الحجاز فى يد محمد على ، وأعيدت إلى الحرمين سلطة العثمانيين . ومع ذلك ، فإن حملة طوسون لم تنجح تماماً فى مهمتها . إذ ظلت كافة القبائل المنتشرة فى الحجاز من الشمال إلى الشرق خاضعة لسعود بن عبد العزيز . ولذا قرر محمد على أن يتوجه بنفسه إلى شبه جزيرة العرب الإشراف على تطهير الحجاز من السعوديين ، فوصل إلى جدة فى سبتمبر عام ١٨١٣ .

وكان شريف مكة وقتئذ هو غالب بن مساعد (١٧٨٨ — ١٨١٣) من ذوى زيد ، الذين آلت إليهم الشرافة منذ منتصف القرن الثامن عشر . ولما كان محمد على يرتاب فى إخلاص الشريف غالب لاشتهاره أثناء حكمه

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ص ١٣٣ — ١٣٤ .

بالدس والوقيعة وحبه لجمع المال وعدم اهتمامه بالمبادىء السامية(١) أو أن يكون الحجاز تحت السيادة العثمانية أو السعودية أو المصرية طالما أنه يتولى هو شخصياً الإمارة ، فقد قرر الباشا أن يعزله من الشرافة . وانتهز محمد على فرصة ترؤسه محمل الحج وزيارته لمكة ، فألقى القبض على غالب ، ثم طرد عائلته من قصر أجياد المشرف على الحرم الشريف ، وسجن ولديه ، وصادر كل ما يملك من أموال وأثاث ومتاع(٢) ، وعين مكانه الشريف يحيى بن سرور (١٨١٣ — ١٨٢٧) وقرر له راتباً شهرياً ، وبذا أصبح شريف مكة من موظفى محمد على فى الحجاز(٣) . ولم يلبث أن نقل محمد على غالباً وولديه — عبد الله وحسين — إلى مصر تحت الحراسة(٤) ، ولكن السلطان أمر «بسكناهم فى سلانيك»(٥) ، فانتقلوا إليها ، وقضى غالب نحبه هناك بمرض الطاعون فى صيف عام ١٨١٦(٦) .

وفى أثناء ذلك كان سعود بن عبد العزيز قد توفى فى أبريل عام ١٨١٤ ، واختلف أولاده الثلاثة فيما بينهم ، فى حين نجح محمد على فى استمالة بعض زعماء القبائل إليه بالوعود والرشاوى . وفى هذه الظروف الجديدة قابل محمد على — الذى تولى بنفسه قيادة الجند — جموع السعوديين المحتشدة فى بسل ، وكانوا بقيادة عبد الله ولد سعود الأكبر ، فألحق بهم الهزيمة بعد معركة دامية .

(١) يدل على ذلك موقفه من بونابرت عندما غزا مصر أواخر القرن الثامن عشر . فقد انتهز بونابرت فرصة موسم الحج ، فأرسل خطابا إلى الشريف غالب يدعوه إلى صداقة فرنسا . ولما علم الشريف أن الفرنسيين قاموا بحملة على الشام وأخذوا يهاجمون عكا وأن الدولة العثمانية قد تدول ويقضى عليها ، أسرع بإرسال كتاب مطول إلى بونابرت بالقاهرة أظهر فيه المودة والصداقة والاستعداد للتعاون مع الفرنسيين فى مصر .

(٢) صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 205-6.

(٤) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, p. 126.

(٥) أحمد بن زينى دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية ص ١٦٣

(٦) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 207.

غير أن محمداً علياً لم يمكث فى شبه جزيرة العرب لكى يتابع النصر الذى أحرزه ، بل عاد إلى مصر تاركاً بالحجاز ابنه طوسون ، الذى لم يلبث أن اتفق مع السعوديين فى يونية ١٨١٥ على الهدنة ، ثم عاد إلى مصر حيث قضى نحبه بعد قليل . ولكن السعوديين سرعان ما حشدوا جموعهم وحصنوا المدن وأثاروا القبائل على الحكم المصرى ، فأرسل محمد على أواخر عام ١٨١٦ حملة جديدة بقيادة ابنه إبراهيم ، وهى الحملة التى فرضت حصاراً على الدرعية عاصمة الإمارة السعودية الأولى ، ثم دخلتها بعد استسلام عبد الله بن سعود . وفى يونيه عام ١٨١٩ أصدر محمد على أمراً بتدمير الدرعية ، فكان ذلك نهاية الإمارة السعودية الأولى(١) . وكان بعد عودة إبراهيم إلى القاهرة أن أصدر الباب العالى فى يونيه عام ١٨٢٠ فرماناً بتعيينه على باشوية جدة مكافأة له على الخدمات التى أداها للدولة .

ومع أن الشريف يحيى بن سرور ظل متولياً شرافة مكة بعد عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة ، إلا أنه كان فى الحقيقة مسلوب السلطة والنفوذ ، وكان صاحب الأمر والنهى هو أحمد باشا يكن حاكم الحجاز من قبل محمد على(٢) . ورغم ذلك فسرعان ما استأنف الأشراف منازعاتهم التقليدية على الشرافة ، ووصل الأمر إلى حد أن قتل الشريف يحيى عام ١٨٢٧ منافساً له يدعى الشريف شنبر المنعمى داخل ساحة الحرم المكى . وكان الشريف شنبر من الأشراف العبادلة الذين راحوا ينافسون ذوى زيد على الإمارة ، فاتحد الأخيرون ضدهم ، وكانت بالتالى جريمة اغتيال الشريف شنبر(٣) .

وكان بسبب هذه الجريمة أن عزل أحمد باشا يكن حاكم الحجاز الشريف يحيى ، وأقام مكانه الشريف عبد المطلب بن غالب (١٨٢٧ — ١٨٢٨)

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 136-146.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 104-5.

(٣) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 240.

عن ذوى زيد ، وعرض الأمر على محمد على ، ولكن الأخير « لم يجز ذلك » . وكان يوجد بمصر وقتئذ الشريف محمد بن عبد المعين بن عون ، فولاه محمد على إمارة مكة « وطلب له الأمر من الدولة . . . فأجيب إلى ذلك »[١] .

وكان الشريف محمد بن عون قد ساعد القوات المصرية من قبل فى استخلاص إقليم عسير من أيدى السعوديين . وقبل أن يغادر مصر متوجهاً إلى مكة ، نفحه محمد على بمبلغ كبير من المال لتوزيعه على قبائل الحجاز ، وخصوصاً تلك التى تسكن البادية ، حيث كان الأشراف فى العادة يبحثون عن حلفاء لهم من بينهم . ومن ثم ، فقد ذهبت سدى محاولات الشريف عبد المطلب لإثارة القبائل والأشراف وأتباعهم ضد الشريف الجديد ، واضطر أخيراً أن يرحل من الحجاز عام ١٨٣١ فى صحبة قافلة متجهة إلى دمشق ، ومنها توجه إلى استانبول ليعيش فى المنفى[٢] .

ومن الجدير بالذكر أن بنى عون (أو ذوى عون)[٣] وهم فرع من الأسرة الهاشمية ، كانوا قد نزلوا منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى الميدان كمنافسين لذوى زيد على الشرافة ، وذلك فى وقت كانت شبه جزيرة العرب مسرحاً لصراعين آخرين : صراع مع آل سعود الذين أخذوا على عاتقهم

---

(١) أحمد بن زينى دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية ص ١٦٣ .

(٢) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 241.

(٣) يقول الملك عبد الله فى مذكراته إن عون الذى ينتمى إليه ذوو عون (والأسرة الهاشمية المالكية فى شرق الأردن) هو عون بن محسن بن عبد الله . تفرعت منه ثلاثة فروع : فرع محمد وهم أهل الإمارة ، وفرع هزاع ، وفرع ناصر . فأما محمد وهزاع فهما ابنا عبد المعين بن عون بن محسن بن عبد الله ، وأما ناصر فهو ابن فواز بن عون . وهذا الفرع كانت تكون فيه إمارة الطائف عندما تكون الشرافة فى ذوى عون . والشرافة فى عون هى لبنى محمد بن عبد المعين . انظر مذكرات الملك عبد الله ص ٢٠ .

نشر الدعوة الوهابية[١] فى بلاد العرب وتحدوا سلطان العثمانيين ، وصراع مع محمد على الذى أرسل جيوشه إلى شبه الجزيرة العربية لاسترداد السيادة العثمانية المشرفة على الزوال هناك .

وعلى كل حال ، فإن المؤرخين يختلفون حول شخصية ونسب محمد بن عون ، فيقول بعضهم إنه كان من شخصيات مكة التى « لها مكانتها واحترامها »[٢] ، فى حين يقول آخرون إنه كان « أميراً مجهول الأصل تقريباً » . إذ كان يعمل خادماً عند أخت الشريف عبد المطلب بن غالب ، وهى الشريفة حزيمة . وقد أراد عاهل مصر من استبدال محمد بن عون بعبد المطلب أن يكسر شوكة ذوى زيد وأن يحقر عبد المطلب ويلطخ اسمه بين الناس بعد أن ارتفعت أسهمه . وفى الوقت نفسه أراد من تعيين الشريف الجديد الخادم فى الأصل أن يضمن لنفسه طاعة مطلقة . وبالفعل أصبحت شرافة مكة منذ أن تسلمها محمد بن عون ألعوبة فى يد عزيز مصر[٣] . واستمر الوضع على ذلك حتى خروج القوات المصرية من شبه جزيرة العرب فى عام ١٨٤٠ .

تقوية قبضة العثمانيين على الحجاز :

ولقد كان للحكم المصرى تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على شبه جزيرة

---

(١) لا تدل كلمة الوهابية دلالة صحيحة على حركة الإصلاح الدينى التى قامت فى شبه الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر . والحق أنها كلمة أطلقها الخصوم على هذه الحركة ليشعروا بأنها مذهب جديد من المذاهب الدينية . فكما تنسب الطرق الصوفية مثلا إلى أسماء مؤسسيها ، نسب الخصوم مجموعة الآراء التى دعا إليها محمد بن عبد الوهاب إلى اسم والده . أما أنصار الدعوة فيرفضون هذه التسمية ويؤثرون أن يسموا أنفسهم بالموحدين أو بالمسلمين ، تمييزاً بينهم وبين من لا يؤمن بمبادئهم التى هى فى رأيهم مبادىء الإسلام الأولى والصحيحة . وكان هذا فى الفترة الأولى من تاريخهم التى تميزت بالتشدد . أما الآن فيطلقون على أنفسهم كلمة السلفيين ، كما يؤكد ذلك صراحة قانون الحجاز الصادر عام ١٩٢٦ ، الذى ينص على أن مذهب الدولة الرسمى هو المذهب السلفى .

(٢) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٦٦ .

(٣) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٣ — ٣٤ .

العرب ، وعلى الحجاز بالذات ، وهى تأثيرات مشابهة لتأثيرات الحكم المصرى فى بلاد الشام . فقد أسهم الحكم المصرى فى تقريب شبه جزيرة العرب ليس فقط للمعرفة الأوروبية ، بل فى إدخال شبه الجزيرة فى إطار السياسات الأوروبية . فمحمد على هو الذى سمح للرحالة السويسرى جون لويس بركهاردت Burckhardt بزيارة مكة والمدينة والإقامة بهما بعض الوقت ، كما شجع غيره من الأوروبيين على زيارة أجزاء أخرى من الحجاز وفضلا عن ذلك ، فقد كان الاحتلال المصرى لنجد والحماية التى وفرتها القوات المصرية الأجانب ، هما وحدهما اللذان مكنا الكابتن سادلير(١) Sadlier مبعوث حكومة الهند البريطانية من عبور شبه جزيرة العرب عام ١٨١٩ من القطيف على الخليج العربى إلى ينبع على البحر الأحمر ، حيث راح يسجل أثناء هذه الرحلة ملاحظاته عن الأماكن التى مر بها ، وهى الملاحظات التى ضمنها تقريره الذى رفعه إلى حكومة الهند وطبع فى بومباى عام ١٨٦٦ . وبفضل هذا التقرير أو بالأحرى كتاب رحلة سادلير(٢) ، وكذلك المعلومات القيمة التى جمعها بركهاردت ونشرها عام ١٨٣٠ باسم « ملاحظات عن البدو والوهابيين »(٣) ، لم يعد وسط شبه الجزيرة بلاداً

(١) كان سادلير أول أوروبى يصف البلاد التى ظهرت فيها الدعوة الوهابية . وقد أرسلته حكومة الهند فى بعثة لمقابلة إبراهيم باشا ومحاولة استكشاف أهدافه . وكانت بعثة سادلير سياسة استطلاعية ظاهرها تهنئة القائد المصرى بما أحرزه من نجاح فى بلاد العرب وإبداء استعداد السلطات البريطانية فى الهند للتعاون معه فى إيجاد سلطة منظمة فى ساحل القرصنة تحت إدارة مصرية . أما غرض البعثة الحقيقى ، فتكشف عنه تلك العبارة التى وردت فى خطاب تكليف سادلير الرسمى : « إنك مكلف أثناء وجودك فى المعسكر التركى — المصرى أن تتحقق تماماً من المقاصد التى يرمى إليها إبراهيم فى عملياته الحربية القادمة وغزواته نحو الخليج الفارسى (العربى) دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هى مهمتك الرسمية » .

(٢) Sadlier, G.F. : Diary of a Journey across Arabia from el Katif in the Persian Gulf to Yambo in the Red Sea, during the year 1819 (Bombay 1866).

(٣) Burckhardt, J.L. : Notes on the Bedouins and Wahabys (London 1830).

مجهولة(١) .

زد على ذلك أن الحكم المصرى فى شبه جزيرة العرب قد ترك أثراً هاماً يتمثل فى كسر شوكة القبائل العربية ، وهو أثر لاشك أن الأتراك قد أفادوا منه عندما اتجهوا إبان العصر العثمانى الثانى إلى تقوية قبضتهم على شبه الجزيرة .

فعلى أثر انسحاب القوات المصرية من شبه جزيرة العرب عام ١٨٤٠ ، بادر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) بتعيين أحد الباشوات الأتراك على جدة . ولم يكن هذا الباشا التركى يتمتع بادىء ذى بدء بنفوذ كبير أو بأى نفوذ على الإطلاق فى الحجاز ، بل كانت السلطة الحقيقية بيد أمير مكة الشريف محمد بن عون(٢) ، الذى كان قد نجح فى إقامة علاقات طيبة مع قبيلة حرب . ومن ثم ، فقد أخذ يتطلع إلى توسيع دائرة نفوذه خارج الحجاز . ومن المتواتر أن الشريف قد خرج عام ١٨٤٦ (أو ١٨٤٧) على رأس حملة إلى إقليم القصيم شمال الرياض عاصمة نجد الجديدة بعد تدمير الدرعية ، واستطاع أن يهزم قوات الأمير فيصل بن سعود ، الذى اضطر إلى دفع جزية للشريف(٣) .

وترفض الرواية السعودية الاعتراف بهزيمة فيصل وبالتالى دفعه الجزية لشريف مكة ، وتقول إنه لما كان أهل القصيم يؤمنون بفكرة الاستقلال تحت شكل من أشكال الحماية التركية ، وكانوا بصفة خاصة يمقتون عبد الله بن الرشيد المعروف بمساندته المخلصة لفيصل بن سعود ، فقد استسلموا للشريف وقواته دون إبداء أية مقاومة . ولكن عندما حشد فيصل قواته واستعد

(١) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 107-8.

(٢) Hogarth, D.G. : op. cit., p. 111.

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 247.

للقتال ، أرسل الشريف إليه رسولا يقترح عليه سلماً وصداقة دائمة . ووافق فيصل على مطلبه هذا مشترطاً أن يتخلى الشريف عن المطالبة بالقصيم أو أية منطقة من مناطق القبائل فى نجد بلا قيد أو شرط . وأرسل إليه هدية من الخيل والمطايا ومبلغاً كبيراً من المال ، فأخذها الشريف ورحل من القصيم عائداً إلى مكة . وقد علق فيلبى على المبلغ الذى أرسله فيصل إلى شريف مكة ، فقال : « وربما أن الشريف عند عودته إلى مكة قد قدم هذا المبلغ بدوره إلى الأتراك ، باعتبار أنه الجزية التى دفعها له تابعه فيصل »(١) .

وعلى كل حال ، ففى أثناء حملة شريف مكة على القصيم ، كان الأتراك يتطلعون إلى إخضاع اليمن والتغلب على قبائل الجنوب ، ولم يلبثوا أن أرسلوا لهذا الغرض فى مايو عام ١٨٤٩ حملة عسكرية عن طريق جدة ، وهى الحملة التى رافقها الشريف محمد بن عون ، ونفذ وعده باستخدام نفوذه لدى قبائل عسير ليقفوا على الحياد أثناء مرور الحملة التركية عبر أراضيهم إلى اليمن .

وعلى الرغم من نفوذ الشريف محمد بن عون ، أو بالأحرى بسبب هذا النفوذ ومؤامرات الشريف عبد المطلب بن غالب فى البلاط العثمانى بالآستانة ، فقد تلقى باشا جدة فى أغسطس عام ١٨٥٢ تعليمات من الباب العالى بإرسال شريف مكة وابنيه الكبيرين إلى تركيا (٢) . وكان معنى ذلك أن الدولة قد قررت عزل محمد بن عون من شرافة مكة ونفيه إلى الآستانة وتعيين غريمه عبد المطلب مكانه . وهكذا اضطر الشريف محمد بن عون (١٨٢٨ — ١٨٥٢) أن يرحل من الحجاز إلى الآستانة بعد أن ترك أمور شرافة مكة بيد منصور ابن يحيى لحين عودة الشريف عبد المطلب من العاصمة العثمانية .

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 195-6.
وانظر كذلك صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٣٠ — ٣٣٢ .

(٢) De Gaury, Gerald : op. cit., pp. 247-8.

غير أن الشريف عبد المطلب لم يمكث فى شرافة مكة سوى أربع سنوات (١٨٥٢ — ١٨٥٦) عزل بعدها ونفى إلى الآستانة ، على أثر الفتنة التى وقعت بين أهل مكة والأتراك ، والتى كان سببها تحريم الأخيرين لبيع الرقيق فى مكة (١) . وأعادت الدولة الشريف محمد بن عون إلى شرافة مكة ، فظل يتولاها حتى قضى نحبه فى مارس عام ١٨٥٨ بالغاً من العمر تسعين عاماً ، وخلفه ابنه عبد الله الذى كان يوجد وقتئذ فى استانبول كعضو فى مجلس الدولة .

وعلى هذا النحو تعاقب الأشراف على منصب الشرافة واحداً بعد الآخر إبان العصر العثمانى الثانى ، وتحول الأشراف خلال هذا العصر إلى « أحجار شطرنج يتلاعب السلاطين والوزراء بها وينقلونها حسب مصالحهم ؛ فينقل الواحد منهم من المنفى إلى الإمارة ، أو من الإمارة إلى المنفى ، دون أدنى تفسير غير تقلب عواطف الحاكمين فى الآستانة »(٢) .

وكان مما ساعد العثمانيين على التدخل فى شئون شرافة مكة وبالتالى تشديد قبضتهم على الحجاز خلال العصر العثمانى الثانى ، حفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ ، الأمر الذى أوجد طريقاً مائياً مباشراً بين استانبول وساحل البحر الأحمر الشرقى ، وأتاح إمكانية سيطرة الدولة العثمانية على الأجزاء الغربية من شبه جزيرة العرب (٣) . ففى خلال الستينيات ، لم تكن هناك وسيلة أمام الدولة للحفاظ على الطريق مفتوحاً إلى اليمن سوى إرسال قواتها العسكرية براً إلى الحجاز وعسير . وكانت هذه القوات تصل إلى هناك منهوكة القوى ، وبعد أن تكون قد فقدت الكثير من الضحايا ، بسبب الأهوال التى تلاقيها فى سيرها عبر الفيافى

(١) أحمد بن زينى دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية ص ١٦٣ وكذلك :
De Gaury, Gerald : op. cit., p. 248.

(٢) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٤ .

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114.

والصحارى الطويلة ، بل كانت تصل فى بعض الأحيان بعد فوات الأوان . ولكن منذ عام ١٨٧ فصاعداً ، أصبح فى وسع الدولة أن ترسل سريعاً المؤن والإمدادات العسكرية إلى جيوشها باليمن بحراً عبر قناة السويس . وعلى ذلك ، ففى عام ١٨٧٢ استطاع الأتراك أن يغزوا اليمن من جديد دون مساعدة شريف مكة[١] .

تجدد الصراع على الشرافة :

وعندما تولى عبد الحميد الثانى عرش السلطنة عام ١٨٧٦ ، كان يتولى إمارة مكة الشريف عبد الله بن محمد بن عون منذ عام ١٨٥٨ ، ولكن السلطان عزله فى العام التالى لتوليه العرش أى عام ١٨٧٧ ، وعين مكانه أخاه الشريف حسين بن محمد بن عون الذى استمر متولياً شرافة مكة حتى قتل بطعنة سكين فى جدة عام ١٨٨٠[٢] ، فأعاد عبد الحميد الثانى الشرافة إلى ذوى زيد فى شخص الشريف عبد المطلب بن غالب ، الذى كان قد تولى الشرافة قبل ذلك مرتين ، الأولى من ١٨٢٧ إلى ١٨٢٨ والثانية من ١٨٥٢ إلى ١٨٥٦ .

غير أن إعادة الشرافة إلى ذوى زيد أغضب ذوى عون ، فأرسلوا

---

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 253.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114 ; de Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 254.

ويقول ابن دحلان إن الذى قتله كان رجلا من الأفغان « تعرض له وهو راكب فى موكبه عند دخوله جدة ، فزاحم العساكر حتى اتصل به كأنه يريد تقبيل يده ، فطعنه بسكين فتوفى بعد يومين بجدة ، فحمل على أعناق الرجال وجىء به مكة ودفن بقبة السيدة آمنه رضى الله عنها وعمره اثنتان وأربعون سنة ، وقرر الأفغانى الذى قتله وعمن أمره بذلك ، فلم يقر بشىء بعد تعذيبه بأنواع العذاب ثم قتل خنقاً » (انظر تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية ص ١٦٤) .

وفداً إلى الآستانة لتحريض الباب العالى ضد الشريف عبد المطلب الذى تولى الشرافة للمرة الثالثة (١٨٨٠ — ١٨٨١) . ولجأ الوفد فى العاصمة العثمانية إلى وسيلتين لتحقيق أغراضه :

١ — اتصل أعضاء الوفد بالسفير البريطانى وحثوه على وجوب اعتماد بريطانيا على ذوى عون دون غيرهم فى اتصالات بريطانيا مع أمراء شبه الجزيرة العربية ، ورددوا على مسامعه ما كان قد أشيع بأن الشريف السابق حسين بن محمد بن عون قد قتل لأنه كان صديقاً للإنجليز وعلى صلة سرية بهم .

٢ — اتصل أعضاء الوفد بالسلطان وحدثوه عن صداقة الشريف عبد المطلب بن غالب لمدحت باشا . وكان الأخير قد عزل من الصدارة العظمى عام ١٨٧٧ بسبب مشاريعه الإصلاحية ونفاه السلطان إلى خارج البلاد ، ثم سمح له بعد مدة بالعودة إلى تركيا وعينه والياً على سوريا فأزمير ، ولكنه فى آخر الأمر اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز ونفاه إلى الطائف . ويبدو أنه كان بسبب وشايات وفد ذوى عون أن أرسل السلطان إلى الشريف عبد المطلب يأمره بقتل مدحت باشا غدراً ، إلا أن الشريف رفض تنفيذ الأمر ، فما كان من عبد الحميد إلا أن أصدر فرماناً بعزله[٢] .

وكلف السلطان القائد التركى عثمان نورى باشا بتنفيذ فرمان العزل مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع الشريف المعزول من الهرب إلى البدو أو إلى الطائف ، فوصل عثمان باشا على رأس قوات تركية جديدة إلى الحجاز فى نوفمبر عام ١٨٨١ ، وأمر جنوده بمحاصرة قصر الشريف الصيفى فى المثنى دون توجيه أى إنذار للشريف ، كما نصب المدافع على التلال المجاورة ووجه فوهاتها نحو القصر . وفى أثناء ذلك كان الأشراف العبادلة قد جمعوا

---

(١) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٥ .

رجالهم بسرعة ، واحتشدوا غير بعيدين عن القصر استعداداً للتدخل ضد الشريف عبد المطلب . وفى الفجر اقتحم القائد العثمانى القصر وقرأ على الشريف فرمان العزل واقتاده مقبوضاً عليه إلى الطائف وزج به فى سجنها ، ثم نقل من هناك فيما بعد إلى بيته بالقرب من منى ، حيث قضى بقية حياته حتى توفى فى ٢٩ يناير عام ١٨٨٦(١) .

وبعد عزل الشريف عبد المطلب بن غالب ، أقام عثمان نورى باشا الشريف عبد الله بن محمد بن عون أميراً على مكة ، ولكن السلطان عبد الحميد الثانى استبدل عام ١٨٨٢ الشريف عون بن محمد المعروف بعون الرفيق بأخيه عبد الله ، ثم عين الأخير وزيراً فى الآستانة نكاية بذوى زيد ومكافأة لذوى عون الذين نفذوا أمر السلطان ، فقتل مدحت باشا فى سجنه بالطائف شر قتلة فى أبريل عام ١٨٨٣ .

ومع أن شرافة مكة قد فقدت خلال العقدين الثامن والتاسع الكثير من نفوذها التقليدى ، وخسر الحجاز استقلاله الذاتى الذى كان يتمتع به من قبل ، وأصبحت الأمور هناك تجرى وفق مشيئة الوالى التركى ، فقد استمرت المنافسة على الشرافة على أشدها بين ذوى عون أنفسهم من جهة ، ثم بينهم مجتمعين وبين ذوى زيد من جهة أخرى .

فقد أحنق الشريف حسين بن على – وهو من ذوى زيد – أن تصبح الشرافة من نصيب عمه عون الرفيق بدلاً من أن تكون من نصيبه هو وحده ؛ ولذا أخذ ينشر الاتهامات ضد عمه ، حتى غضب العم وأرسل يشكوه إلى السلطان . فما كان من عبد الحميد إلا أن أرسل يدعو الشريف حسين وأسرته للاقامة فى استانبول . وعلى ذلك ، فمنذ عام ١٨٩٣ أقام الشريف حسين مع أسرته وأبنائه الثلاثة : على وعبد الله وفيصل فى

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., pp. 255-6.

العاصمة العثمانية(١) .

ويقول عبد الله (ملك شرق الأردن فيما بعد) فى مذكراته : « لقد كانت إقامتنا باستنبول إقامة جبر وإكراه ... وبالرغم من أن السلطان عبد الحميد الثانى ، لما مثل والدى فى حضرته يوم وصوله الآستانة ، قال له إنه إنما استدعاه ليدنيه ويرجو منه أن يخدم الدولة ويخدمه . وبالرغم من أنه عينه عضواً فى شورى الدولة وأمر بأن تهيأ له دار ساحلية فى البسفور وتفرش ، فقد كان فى الحقيقة ورغم هذه الاعتبارات ، أخذ إلى الآستانة نفياً وتغريباً ، بناء على معارضة سياسة الظلم والاعتساف بالحجاز ، وأخذ الأموال الطائلة من الحجاج بشتى الأسباب ، تلك السياسة التى اختطها ولاة الحجاز والأمير عون الرفيق »(٢) .

ويرى بعض الكتاب أن إمارة مكة على عهد عون الرفيق بلغت منتهى ضعفها وغاية هبوطها ، وأدى إهمال الشريف لأمور البادية أن ساء الأمن وعم القلق وانتشرت الفتن . وكان هم الشريف التظاهر بالبله والأعمال الجنونية لكى يكون السلطان راضياً عنه . واتفقت مصلحة الوالى العثمانى الشخصية مع مصلحة الشريف فتقاسما المصالح حتى أنت الناس من الجور والظلم إلى أن توفى الشريف عون الرفيق عام ١٩٠٥(٣) . ورغم تدهور أحوال الحجاز ، فقد كان يحظى وقتئذ باهتمام خاص من جانب الدولة العثمانية .

الحجاز وسياسة عبد الحميد الاسلامية :

ويرجع اهتمام الدولة العثمانية بالحجاز إلى سياسة السلطان عبد الحميد الثانى الإسلامية واحتضانه لفكرة الجامعة الإسلامية ، تلك الفكرة التى

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 261.

(٢) مذكرات الملك عبد الله ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣١٥ .

كان السيد جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧) رائدها وداعيتها الأكبر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقد كان الأفغانى يؤمن بقوة الوحدة الإسلامية ويسعى إلى إقامة حكومة إسلامية قوية ينضوى إلى رايتها جميع شعوب الإسلام(١) ، بهدف مقاومة الأطماع الأوروبية فى العالم الإسلامى والقضاء عليها والتخلص منها .

ويلخص لوثروب ستودارد Lothrop Stoddard فى كتابه « حاضر العالم الإسلامى» دعوة الأفغانى وفكرة الجامعة الإسلامية على النحو التالى:

« العالم النصرانى ، على اختلاف أممه وشعوبه عرقاً وجنسية ، هو عدو مقاوم مناهض للشرق على العموم وللإسلام على الخصوص . فجميع الدول النصرانية متحدة معاً على دك الممالك الإسلامية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

« الروح الصليبية لم تبرح كامنة فى صدور النصارى كمون النار فى الرماد ، وروح التعصب لم تنفك حية معتلجة فى قلوبهم حتى اليوم ، كما كانت فى قلب بطرس الناسك من قبل فالنصرانية لم يزل التعصب مستقراً فى عناصرها ، متغلغلا فى أحشائها ، ومتمشياً فى كل عرق من عروقها ، وهى أبداً ناظرة إلى الإسلام نظرة العداء ، والحقد ، والتعصب الدينى الممقوت . وحقيقة هذا الأمر ونتيجته واقعتان فى كثير من الشؤون الخطيرة والمواضع الكبرى ، حيث القوانين والشرائع الدولية لم تعامل فيها الأمم الإسلامية مستوية مع الأمم النصرانية .

« تنتحل الدول النصرانية أعذاراً فى كرهها وهجومها وعدوانها على الممالك الإسلامية وإذلالها وإكراهها ، بقولها إن الممالك الإسلامية

(١) عبد القادر المغربى : جمال الدين الأفغانى ص ٥٥ .

هذه إنما هى من الانحطاط والتدلى بحيث لا تستطيع أن تكون قوامة على شؤون نفسها بنفسها. وفوق جميع هذا ، فهذه الدول النصرانية عينها لم تفتأ تعمل هذا من ناحية ، وتتذرع بألوف الذرائع من نواح أخرى ، حتى بالحرب والحديد والنار ، للقضاء على كل حركة حاولها المسلمون فى بلادهم وديارهم فى سبيل الإصلاح والنهضة .

« جميع الشعوب النصرانية مجمعة متفقة على عداء الإسلام ، وروح هذا العداء متمثلة بجهد جميع هذه الشعوب جهداً خفياً مستتراً متوالياً لسحق الإسلام سحقاً .

« تأخذ النصرانية شواعر كل مسلم وآماله ورغباته التى تجول فى صدره ثم تمثلها بصورة الهزء والسخرية والعبث والازدراء . فإن ما يدعوه الفرنجة عندنا فى الشرق تعصباً مذموماً محرماً ، هو عندهم فى بلادهم وأوطانهم العصبية الجنسية المباركة والقومية المقدسة ، والوطنية المعبودة ، وإن ما يدعونه عندهم فى الغرب إباءة النفس ، والشمم ، والشرف الوطنى ، والعزة القومية ، يعدونه فى الشرق غلواً مكروهاً ، وإفراطاً فى حب الوطن ضاراً ، ومقتاً وشنآة للأجنبى الغربى .

« جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامى يجب عليه أن يتحد اتحاداً دفاعياً عاماً ، مستمسك الأطراف وثيق العرى ، ليستطيع بذلك الذياد عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل ، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى ، إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقدرته »(١) .

وعلى العموم ، فإن دعوة الأفغانى للوحدة الإسلامية كانت تقوم على ركنين أساسيين :

(١) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ١٣٧ — ١٣٨ (ترجمة عجاج نويهض) .

أولا — الحج إلى بيت الله الحرام فى مكة ، باعتبار أن الحج ليس فريضة دينية فحسب ، بل هو كذلك بمثابة مؤتمر إسلامى سنوى كبير ، يلتقى فيه المسلمون من كافة أرجاء الأرض ، حيث يتعارفون و « يتباثون العواطف الدينية ويتباحثون فى الشؤون الإسلامية » ويضعون الخطط ويرسمون الطرائق للدفاع عن الإسلام والمسلمين .

ثانياً — التفاف المسلمين شعوباً وحكومات حول السلطان العثمانى ، باعتباره خليفة المسلمين وحامى حمى الإسلام .

وكان أن التقت دعوة الأفغانى للوحدة الإسلامية مع أهداف السلطان عبد الحميد الثانى السياسية ، فتبنى عبد الحميد فكرة الجامعة الإسلامية لثلاثة أسباب :

أولا — باعتبار الجامعة الإسلامية أداة تضمن التفاف العالم العربى حول الخلافة العثمانية ، فتتدعم السيطرة العثمانية على الولايات العربية ، فى وقت كانت الدولة العثمانية تفقد أملاكها فى البلقان بسرعة فائقة .

ثانياً — إن السلطان عبد الحميد الثانى — وهو المعروف باستبداده — كان يبغى من تأييده لحركة الجامعة الإسلامية تأكيد هذا الاستبداد ، اعتقاداً منه بأن فكرة الجامعة الإسلامية تعنى الحكم الاستبدادى للخليفة ، فيطارد بذلك الحركة الدستورية التى أخذت تلح فى الدولة العثمانية آنذاك .

ثالثاً — كان عبد الحميد الثانى يهدف من وراء فكرة الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداة للضغط على الدول الأوروبية . وذلك إذا التفت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية الخارجة عن نطاق الإمبراطورية العثمانية والتى كانت تسيطر عليها الدول الأوروبية ، وبالذات الشعوب العربية فى المغرب العربى والمسلمون فى الهند والتتر فى روسيا القيصرية(١).

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٣٨

ويقول البروفسور جب Gibb إنه « على الرغم من أن السيد جمال الدين الأفغانى كان صريحاً فى فضح الاستبداد والحكم الفاسد اللذين وجدهما سائدين فى الممالك الإسلامية المستقلة ، ولم يكونا أقل سيادة فى الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن المثل الأعلى لفكرة الجامعة الإسلامية كان مغرياً جداً . وكانت المصالح والعواطف التى أهاب بها من القوة بحيث أن الفكرة أمكنها أن توقظ شعوراً يعطف عليها فى كل جزء من الأمة الإسلامية . وإنه وإن كانت الفكرة قد قوبلت بأعظم الحماس لدى الذين لم تكن لهم خبرة شخصية بحكومة الإمبراطورية العثمانية ولا سيما لدى مسلمى الهند الذين شعروا بعد سحق أسرة المغول بالحاجة إلى التأييد الخارجى أمام خطر النهضة الهندوكية ، فقد كان من نتائجها إيقاظ الشعور بالوحدة الإسلامية من جديد وتقويته إلى حد لم يسبق له مثيل حتى ذلك الوقت »(١) .

والواقع أنه كان فى إطار سياسة عبد الحميد الثانى الإسلامية وتبنيه لفكرة الجامعة الاسلامية أن حظى الحجاز — بصفته مركز الحرمين الشريفين — باهتمام السلطان وعنايته . ويتضح ذلك من أعمال السلطان فى الحجاز ، وأهمها ما يلى :

أولا — زيادة الأموال التى كانت تدفع للبدو النازلين على طول طريق الحج .

ثانياً — رصد المبالغ الطائلة لإصلاح الحرمين الشريفين .

ثالثاً — إنشاء سكة حديد الحجاز .

وكان السلطان قد أعلن فى أبريل عام ١٩٠٠ إلى العالم الإسلامى عن

(١) جب : وجهة الإسلام . نظرة فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى ص ٣١ (ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده) .

عزمه على بناء خط حديدى من دمشق إلى الأراضى المقدسة فى مكة والمدينة المنورة ، وأهاب بالمسلمين فى شتى أرجاء العالم أن يكتتبوا بأموالهم لهذا المشروع ، وحرص السلطان على أن يكون على رأس قائمة المكتتبين ، فاكتتب بما قيمته ربع مليون دولار . وفى عام ١٩٠٤ بلغ قيمة ما جمع من تبرعات من العالم الاسلامى زهاء ثلاثة أرباع مليون دولار . وفضلا عن ذلك ، فقد أمر السلطان بخصم ما قيمته ١٠ ٪ من مرتبات جميع موظفى الإمبراطورية المدنيين والعسكريين لصالح المشروع . ويقدر مجموع الأموال التى جمعت أخيراً للمشروع بحوالى خمسة عشر مليون دولار . ومع أن المهندسين الذين أشرفوا على المشروع الذى بدىء العمل به فى ربيع عام ١٩٠٠ كانوا من الإيطاليين ، إلا أن الذين قاموا بالدور الأكبر فى بناء الخط الحديدى كانوا من جنود الجيش والفلاحين . وفى وقت من الأوقات بلغ عدد العاملين فى بناء الخط حوالى سبعمائة ألف شخص . وفى ٣١ أغسطس عام ١٩٠٨ — أى فى عيد جلوس السلطان الثانى والثلاثين — وصل الخط الحديدى إلى المدينة المنورة(١) .

ولا يخفى أن الغرض الظاهر من إنشاء هذا الخط الحديدى كان خدمة حجاج بيت الله الحرام وتسهيل وصولهم إلى الأراضى المقدسة ، فى حين أن الغرض الحقيقى كان يتعلق بمسائل سياسية وعسكرية :

فمن الناحية السياسية ، كان عبد الحميد الثانى يبغى أن يساعد بناء هذا الخط على خضوع رعاياه له وتقبلهم لحكمه الاستبدادى . وفى ذلك يقول السفير البريطانى فى الآستانة فى تقريره لعام ١٩٠٧ إلى حكومته : « يمكننا أن نقرر بأنه بين حوادث السنوات العشرة الأخيرة على الأقل ، يوجد عنصران بارزان فى الموقف السياسى العام : أولهما خطة السلطان الماهرة التى

(١) Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway, p. 27.

استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين فى ثوب الخليفة الذى هو الرئيس الروحى للدين الإسلامى ، وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الدينى وغيرته الدينية ، ببناء سكة حديد الحجاز ، التى ستمهد الطريق أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج . وبهذا تنفتح له ولهم أبواب الحياة الأخرى . وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له بشكل لم يسبق له مثيل ، فباتوا نتيجة هذا الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادى الذى قد لا نجد فى جميع أدوار التاريخ ما يحاكى شدته . فإذا ما كتب لمسلم أن يئن تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد القاسى من جانب الحكومة ، أعلن شكواه من الموظفين دون أن ينسب للخليفة أى شىء » . ثم تحدث السفير عن العنصر البارز الثانى وهو علاقة عبد الحميد الثانى بإمبراطور ألمانيا .

أما من الناحية العسكرية ، فقد كان غرض عبد الحميد الثانى من بناء خط حديد الحجاز هو إيجاد وسيلة فعالة للنقل البرى تحمل جنوده إلى شبه جزيرة العرب ، ومنها إلى أطرافها ، وخاصة اليمن المضطرب . ومما يجدر ذكره أن هذا الطريق البرى قد فاق الطريق البحرى عبر قناة السويس من ناحية السرعة والسهولة . فقد كان الطريق البحرى يستغرق حوالى اثنى عشر يوماً من ساحل الشام إلى الحجاز ، فى حين كان الطريق البرى لا يستغرق سوى أربعة أو خمسة أيام على الأكثر . وعلاوة على ذلك ، فإن الدولة العثمانية لم تكن تملك وقتئذ الكثير من السفن الصالحة التى يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ سياسة عبد الحميد الثانى العسكرية فى شبه جزيرة العرب .

وعلى العموم ، فقبل أن يصل الخط الحديدى إلى المدينة المنورة عام ١٩٠٨ ، كان الشريف عون الرفيق قد قضى نحبه منذ عام ١٩٠٥ ، فتولى شرافة مكة أحد أقربائه وهو على بن عبد الله بن محمد بن عون (١٩٠٥ — ١٩٠٨) الذى ترك الحجاز ليعيش فى مصر بعد ثورة ١٩٠٨ فى تركيا ، وعين

الباب العالى بدلا منه فى شرافة مكة الشريف عبد الإله ، وهو أخ لعون الرفيق ، ولكنه كان مسناً وتوفى فى استانبول قبل أن يتسلم الشرافة فعلا(١) .

الاتحاديون والحجاز :

ونجم عن وفاة الشريف عبد الإله أن صار كل من الشريف الحسين ابن على والشريف على حيدر(٢) يبذلان قصارى جهدهما فى المسعى لدى الباب العالى للظفر بمنصب شرافة مكة . وكان الشريف على حيدر — وهو حفيد الشريف عبد المطلب بن غالب من ذوى زيد - يرى أنه أحق بالشرافة من الحسين بن على ، وجدير به أن يرجعها إلى ذوى زيد . أما الحسين ابن على ، فكان كما سبق القول يقيم مع أسرته وأبنائه الثلاثة : على وعبدالله وفيصل فى استانبول منذ عام ١٨٩٣ ، بناء على دعوة السلطان عبد الحميد الثانى له بسبب الخصومة التى كانت بينه وبين عمه الشريف عون الرفيق .

ويروى عبد الله فى مذكراته ما قام به من أجل إعطاء الشرافة لأبيه الحسين ، فيقول : « سعيت أنا لدى والدى للمطالبة بحقه من الإمارة ، من حيث أنه الأحق الأكبر ، فأقنعته بعد جهد ، وقبل تسطير مذكرة بهذا الطلب إلى جلالة السلطان بوساطة الصدر الأعظم كامل باشا . وكانت المذكرة كما يلى : « بناء على وفاة عمى الشريف عبد الإله بن محمد أمير مكة ، بعد عزل ابن عمى الشريف على بن عبد الله بن محمد وخلو مقام الإمارة ، ولكونى أسن العائلة الهاشمية وأحقها بمقام الآباء ، استرحم جلالة السلطان أن يتكرم بإيصالى إلى حقى الذى لا يخفى على جلالته مع صداقتى وإخلاصى » . وأخذت المذكرة بنفسى ، وذهبت بها إلى الصدر الأعظم كامل باشا ودفعتها

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 261.
ثم انظر مذكرات الملك عبد الله المنشورة عام ١٩٥٠ باللغة الانجليزية :
Memoirs of King Abdullah of Transjordan (ed. by P.P. Graves) p. 43.

(٢) انظر سيرته فى الكتاب التالى :
Stitt, G. : A Prince of Arabia (1948).

إليه . . . . (ثم) كتبت برقية إلى مقام السلطنة قلت فيها « نظراً لشغور مقام الإمارة الجليلة بمكة المكرمة ، ولكونى صاحب الحق ، فاننى أنتظر من الأعطاف السنية السلطانية عدم حرمانى حقى وتعيينى فى مقام آبائى » . وعنونتها بثلاثة عناوين للعرض على السلطان : بوساطة الصدارة العظمى إلى الأعتاب السنية ، وبوساطة مشيخة الإسلام العليا إلى الأعتاب السنية ، وبوساطة رئيس كتاب القصر السلطانى إلى الأعتاب السنية »(١) .

وكان رجال الاتحاد والترقى يميلون بادىء ذى بدء إلى إعطاء إمارة مكة للشريف على حيدر ، ولكن ظروفاً خاصة جعلتهم يختارون الحسين على الرغم من صداقته للسلطان عبد الحميد الثانى . وكان من العوامل التى ساعدت الحسين بن على ، على تبوؤ شرافة مكة ما يلى(٢) :

أولا — الوعود الكثيرة التى صار الحسين يبذلها للدولة بمقاومة الأمراء الثائرين فى عسير ونجد واليمن .

ثانياً — حاجة الاتحاديين إلى أمير عربى قوى يبطش لهم بالمعارضين فى شبه الجزيرة العربية ، بعد أن خرج آل الرشيد عليهم بالرغم من ولائهم السابق للدولة ، حتى اقتسم النفوذ فى شبه الجزيرة عدد من الأمراء الذين لا يقيمون للدولة وزناً كبيراً .

ثالثاً — حاجة الحكومة المركزية فى استانبول إلى أمير مكة لإنجاح مشروع سكة حديد الحجاز وحماية الخط من غارات البدو . وكان هذا الخط قد وصل كما عرفنا عام ١٩٠٨ إلى المدينة المنورة ، وأريد الآن مده إلى مكة .

ولهذه الأسباب إذن مال الاتحاديون إلى جانب الحسين بن على ،

(١) مذكرات الملك عبد الله ص ٢٥ .
(٢) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٧ .

فعينوه فى سبتمبر عام ١٩٠٨ أميراً على مكة ، ومنذ هذا الوقت حرص الحسين على إظهار ولائه للاتحاديين ، الذين أصبح لهم النفوذ الأعلى فى الدولة بعد عزل السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٩ . ومع أن الشريف حسين ناضل ضد تدخل هؤلاء فى شئون إمارته ، إلا أنه صار يبذل قصارى جهده لتأييد نفوذ العثمانيين فى سائر أنحاء شبه الجزيرة العربية ، ويتحد معهم فى مناوأة أعدائهم . والسبب فى ذلك أن الحسين أراد أن يتخذ من ولائه الظاهر للأتراك ستاراً يخفى وراءه أطماعه الحقيقية ، والتى كانت تدور وقتئذ حول توسيع سلطان شرافته على القبائل فى المناطق التى كان قد تقلص نفوذها عنها أيام شرافة عمه عبد الله بن محمد بن عون (١٩٠٥ — ١٩٠٨) .

وعلى ذلك ، فاستجابة لرغبة الدولة ، سير الحسين بن على عام ١٩١٠ الحملات إلى عسير ضد السيد محمد على الإدريسى الذى تزعم الثورة بها ضد الأتراك . وسير الحسين كذلك الحملات إلى إقليم القصيم ، وكاد يشتبك فى قتال مع عبد العزيز آل سعود أمير نجد خدمة للاتحاديين . وتعددت مناورات الشريف حسين لإزعاج ابن سعود خلال سنتى ١٩١١ و١٩١٢[١] . وحتى سنة ١٩١٣ كان الشريف لايزال يحرض القبائل ـ خصوصاً عتيبة — على ابن سعود[٢] .

ومع ذلك ، فقد كانت علاقات الشريف حسين بالاتحاديين آخذة فى التوتر ، ويرجع ذلك إلى سياسة الاتحاديين القائمة على المركزية الإدارية الصارمة وإلغاء الامتيازات التى تمتعت بها من قديم إمارة مكة ، فدأبوا على التدخل فى شئون الولايات ، وراح أنصارهم فى الحجاز يعملون لتقييد سلطة الشريف . ولما كان الأخير حريصاً على دعم مركزه فى شرافة

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٩٠ — ١٩٢ .
(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٢٠٣ .

مكة وبقاء هذه الإمارة فى ذوى عون ، فقد كانت سياسة الاتحاديين هذه كفيلة بأن تجعله ينقلب على الدولة ويستعين عليها ببريطانيا ، التى لوحت له بإمكانية تبوئه منصب الخلافة مقابل إعلانه الثورة على الأتراك . وفى ١٠ يونيه عام ١٩١٦ أعلن الشريف حسين بالفعل الثورة على الدولة العثمانية ، وهى الثورة التى خدمت استراتيجية الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى ، وانتهت فى أكتوبر عام ١٩١٨ بتحرير الحجاز وبلاد الشام من الحكم العثمانى .

الفصل الخامس

محاولات التوسع العثمانى فى نجد

لم يمتد الحكم العثمانى إلى قلب شبه جزيرة العرب بعد سقوط الحجاز واليمن فى أيدى العثمانيين ، بل تركز على أطرافها الغربية ، أو بالأحرى على سواحل البحر الأحمر الشرقية . وفى خلال العقد الخامس من القرن السادس عشر حاولت الدولة العثمانية غزو وسط شبه الجزيرة العربية ، فأرسل السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ — ١٥٦٦) حملة كبيرة حوالى عام ١٥٥٠ بقيادة باشا دمشق لإخضاع قبائل شمر ونجد . إلا أن هذه الحملة — كما يقول جاك بنوا مشين — شأنها شأن الجيوش الأجنبية التى تغزو الصحراء تلاشت دون أن تترك وراءها أثراً مثل الأخوار التى تبتلعها الرمال (١).

وفى أوائل العقد الأخير من القرن السادس عشر غزا الأتراك العثمانيون بمساعدة قبائل المنتفك مقاطعة الأحساء واحتلوها ، وعينوا عليها فاتح باشا أول والٍ عليها بعد إخضاع عشيرة أجود بن زامل الجبرى العقيلى القيسى (٢) . ولا شك أن مركز الأتراك العثمانيين قد قوى فى الجزء الشرقى من شبه جزيرة العرب عندما استعادوا بغداد من الاحتلال الفارسى عام ١٦٣٨ فى عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ — ١٦٤٠) . ولا شك كذلك أن وضع الأتراك فى هذا الجزء الشرقى من شبه الجزيرة قد تحسن كثيراً إبان عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ — ١٦٨٧) عندما احتل مصطفى باشا مدينة البصرة عام ١٦٦٧ ، إلا أن الحكم العثمانى فى الأحساء لم يلبث أن

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, pp. 45-6.

(٢) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 10-11.

انتهى عام ١٦٧٠ بفضل قبيلة آل حميد من بنى خالد التى ظلت تناضل الأتراك نضالا مريراً طوال ثمانين عاماً تقريباً (١) . وفى خلال هذه الفترة تداول حكم الأحساء من الأتراك العثمانيين أربعة باشوات ، هم فاتح باشا ثم على باشا فمحمد باشا ، وأخيراً عمر باشا ، الذى استسلم لبراك بن غرير آل حميد الخالدى (٢).

وعلى هذا النحو انهار سلطان الأتراك فى شرق شبه الجزيرة العربية منذ أوائل العقد السابع من القرن السابع عشر ، كما انعدم سلطانهم على قبائل نجد وشمر واكتفوا منذ منتصف القرن السادس عشر بممارسة سيادة اسمية على وسط شبه الجزيرة العربية (٣). وكان من العوامل التى ساعدت على ذلك:

١ — استقلال اليمن عام ١٦٣٥ وانسحاب الجيوش العثمانية منها .

٢ — تحول النفوذ العثمانى إلى سيادة اسمية بحتة فى الحجاز .

٣ — ضعف هيبة سلاطين آل عثمان بعد مراد الرابع وانشغالهم بالفتن الداخلية والحروب الخارجية .

الإمارة السعودية الأولى :

وعمل بنو خالد منذ أن طردوا الأتراك العثمانيين من الأحساء على بسط نفوذهم على المناطق المجاورة ، واستطاعوا بالفعل أن يسيطروا على الشواطىء الغربية للخليج العربى من شبه جزيرة قطر جنوباً إلى البصرة شمالا ، كما راحوا يتدخلون فى شئون نجد . وعلى أواخر القرن السابع عشر

(١) Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, p. 25.

(٢) أحمد مصطفى أبو حاكمه : تاريخ شرقى الجزيرة العربية فى العصور الحديثة ص ٤٨ .

(٣) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 46.

كان سكان نجد يعترفون بأن شيخ بنى خالد هو أقوى جيرانهم ، فسعوا إلى إرضائه بالهدايا وتقديم فروض الطاعة .

على أنه فى الوقت الذى تجمعت فيه خيوط النفوذ فى شرقى شبه الجزيرة العربية بيد شيخ بنى خالد ، كانت نجد وشبه الجزيرة عموماً باستثناء عمان واليمن والحجاز لا تزال تشكو من الافتقار للوحدة . إذ كانت مقسمة إلى عدد كبير من المقاطعات أو المدن المستقلة التى تحكم نفسها برئاسة أمير أو شيخ إحدى القبائل الذى يستند إلى عصبية قوية . وكان الدين لا يزال بين هذه القبائل فى شكله البدائى إلى حد كبير ، إذ أهملت شعائره بين سكان المدن ، وتوقف العمل بهذه الشعائر بين أفراد القبائل[1]. ويتضح مما رواه الرحالة وليم جيفورد بلجريف William Gifford Palgrave (١٨١٦-١٨٨٨) أن الكثير من البدع والخرافات والعادات المتصلة بعبادة الصابئة كعبادة الشمس والقمر والنجوم التى كانت منتشرة فى عصر الجاهلية قبل ظهور الإسلام ، كانت لا تزال تجد مكاناً لها بين القبائل ، كما أن عمليات الختان وشعائر الزواج المقدسة كانت قد توقفت تماماً (٢) .

ولم يشعر أمراء نجد أو شيوخ قبائلها بالخوف على سلطانهم من الضياع قبل عام ١٧٤٥ ، حين بدأت قوة الدرعية فى الظهور على حيز السياسة العامة فى نجد ، بعد أن لجأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى محمد بن سعود أمير الدرعية وتحالف معه على نشر الدعوة الوهابية وإقامة دولة الموحدين فى نجد (٣) . ولا يخفى أن انتشار البدع والخرافات وارتداد القبائل إلى ممارسة عادات الجاهلية الذميمة ، كان مبعث ظهور الدعوة الوهابية على يد الشيخ

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 111.

(٢) انظر كتاب رحلة بلجريف بعنوان :
A Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.

(٣) أحمد مصطفى أبو حاكمه : تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصور الحديثة ص ١٥ .

محمد بن عبد الوهاب ، الذى أخذ يعمل فى سبيل تهذيب عادات سكان نجد وتنقية التعاليم الدينية مما شابها من ضلال وشرك . وكان لب دعوته الرجوع بالدين إلى الوحدانية ، فلا مصدر إلا القرآن الكريم ولا حكم إلا حكم السنة .

ولقى ابن عبد الوهاب فى أول الأمر من الاضطهاد ما حمله على الالتجاء إلى محمد بن سعود أمير الدرعية من مدائن نجد ، فأقام هناك ينشر دعوته بين جماهير المسلمين حتى توافد على خلوته الألوف من المؤمنين المتلهفين على تعزيز الدين . وفى عام ١٧٤٥ اعتنق محمد بن سعود الدعوة الوهابية وتعهد بنشرها فى بلاد العرب ، وبايعه ابن عبد الوهاب على أن يكون إماماً يتبعه المسلمون . وأصبحت الدعوة الوهابية منذئذ دعوة دين ودنيا ، وطمحت إلى توسيع نطاق نشاطها فى بلاد العرب قاطبة ، واقترنت بتحدى سيادة العثمانيين .

وقضى محمد بن سعود نحبه عام ١٧٦٥ ، نخلفه ابنه عبد العزيز الذى صار يغزو فى شبه جزيرة العرب ، شمالها وشرقها وجنوبها ،[1] ، ففتح الرياض ثم القصيم وغزا الأحساء ، كما وجه سراياه إلى الجوف شمالى النفود واستولى على وادى السرحان وضمه إلى حكمه ، وسار ابنه سعود فى طريقه ، فغزا مقاطعة الخرج والأفلاج ووادى الدواسر ووصل فى فتوحاته إلى عسير غرباً وإلى عمان جنوباً (٢).

ومن الجدير بالذكر أن آل سعود قد اتخذوا من بنى خالد موقف المدافع لا المهاجم مدى عشرين سنة ، أى منذ عام ١٧٤٥ إلى عام ١٧٦٥ ، ولكنهم اتخذوا بعد ذلك موقف المهاجم . إذ توالت غزواتهم على أرض الأحساء واشتدت بنوع خاص فى الفترة ما بين ١٧٩٣ و١٧٩٥ حتى تم لهم القضاء

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٤٦ .
(٢) فؤاد حمزه : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

على نفوذ بنى خالد فى الأحساء وشرقى شبه الجزيرة العربية (١) .

وكان محمد بن عبد الوهاب قد توفى عام ١٧٩٢ ، وقت أن كانت جيوش الشريف غالب بن مساعد شريف مكة زاحفة من الحجاز لمحاربة أهل نجد دون طائل ، ووقت أن كان سعود يحارب عرب المنتفك خارج البصرة(٢) وفى أوائل عام ١٧٩٩ أعد سليمان باشا والى العراق حملة كبيرة لا يقل عددها عن ثمانية عشر ألفاً من الفرسان والجنود النظاميين والبدو لغزو الأحساء . وأسرع أهل الهفوف والمبرز وقرى الواحة الأخرى بإعلان خضوعهم لقائد الحملة على الكيخيا (الكرجى) ، إلا أن حاميات حصون الهفوف والمبرز تحدت الغزاة ، الذين وجهوا فى البداية اهتمامهم إلى المبرز . ولمدة شهرين كاملين ، من أوائل فبراير إلى أوائل أبريل عام ١٧٩٩ ، حاول على الكيخيا احكام الحصار على حامية المبرز الصغيرة التى لم يتجاوز عددها المائة ، ومع أنه أحدث بعض الصدوع فى أسوار الحصن ، إلا أنه فشل فى الاستيلاء عليه . وعندما سمع بوصول جيش سعود لنجدة الحاميات المحاصرة ، اضطر إلى رفع الحصار والعودة من حيث أتى(٣) وعندئذ وضع سعود يده على الأحساء وعاقب العناصر التى أعلنت خضوعها الأتراك(٤).

وتلا ذلك أن غزا سعود عام ١٨٠٠ كربلاء والمدن العراقية الجنوبية وأزال رجاله منها القباب والمشاهد (٥) ، ونقلوا ما فيها من كنوز الشيعة الموروثة من الذهب والفضة والرياش الثمين . وكان من العوامل التى أعانت سعود على الاستيلاء على الأحساء وغزو العراق الجنوبى ، وجود الحملة

---

(١) أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصور الحديثة ص٥١ .

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٤٧ .

(٣) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 91-92.

(٤) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 114.

(٥) أحمد على: آل سعود ص ٤٨ .

الفرنسية فى مصر (١٧٩٨ — ١٨٠١) وانشغال الدولة العثمانية بمواجهتها (١).

ولم يمض وقت طويل حتى اتجه السعوديون إلى الحجاز ، فدخلوا بقيادة سعود مكة عام ١٨٠٣ من غير أن يستل الشريف غالب سيفاً واحداً للدفاع عنها ، بل آثر الهرب إلى جدة (٢) . وعين سعود الشريف عبد المعين بن مساعد شقيق غالب أميراً على مكة . وكان بعد عامين أن استولى السعوديون فى عهد سعود بن عبد العزيز الملقب بالكبير (١٨٠٣ - ١٨١٥) على المدينة المنورة ، وأخذوا «كل ما فى الحجرة النبوية من الجواهر» ، وتغالوا فى مطاردة المخالفين من أهل الحجاز وهدم قباب المساجد ومحاربة كل ما لا يتفق مع ما آمنوا به من بساطة الإسلام الأولى . وبعد سقوط الحجاز اتجهت أنظار السعوديين إلى الشمال ، فوصلوا إلى حوران والكرك ووقفوا منتصرين على أبواب الشام وفلسطين ، وأوقعوا الهزيمة بجند الدولة الذين خرج بهم والى الشام عبد الله العظم للحج فى عام ١٨٠٥ .

ولما تقلص نفوذ العثمانيين من شبه جزيرة العرب والحجاز خصوصاً ، وعجزت جيوش الدولة عن كسر شوكة السعوديين وإخضاعهم ، لجأ الباب العالى عام ١٨٠٧ إلى محمد على والى مصر وكلفه «بتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما» من أيدى السعوديين ، واسترداد سلطة الدولة المشرفة على الزوال فى شبه الجزيرة .

غير أن محمداً علياً لم يلب طلب الباب العالى إلا فى عام ١٨١١ ، حين أرسل حملة إلى الحجاز بقيادة ابنه طوسون ، ثم أتبعها عام ١٨١٣ بحملة أخرى تولى هو قيادتها ، وأخيراً أرسل عام ١٨١٦ حملة ثالثة بقيادة ابنه ابراهيم أقدر أبنائه وأظهرهم بأساً . وزحفت الحملة من الحجاز صوب الدرعية

---

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 52.

(٢) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 186-7.

عاصمة الإمارة السعودية ، واستولت فى طريقها على عنيزة و بريدة وشقرا ، ثم ضربت الحصار على الدرعية ، وكان حصاراً طويلا استمر من ٦ أبريل إلى ٩ سبتمبر عام ١٨١٨ ، وانتهى باستسلام الأمير عبد الله بن سعود (١) ودخول إبراهيم باشا الدرعية ، حيث أرسل من هناك الأمير السعودى فى حراسة مشددة إلى مصر ، ثم أرسل من القاهرة إلى الآستانة برجاء من محمد على بالعفو عنه . ولكن السلطان محمود الثانى شهر بعبد الله فى شوارع الآستانة ثلاثة أيام كاملة ، ثم أمر بإعدامه شنقاً فى الميدان المواجه لمسجد أيا صوفيا (٢) أما إبراهيم فقد مكث بالدرعية حوالى تسعة أشهر ، وقبل أن ينسحب منها فى عام ١٨١٩ عائداً إلى مصر ، قام بتدميرها تدميراً تاماً . وبذلك انهارت الإمارة السعودية الأولى على يد ابراهيم باشا ، وأصبحت نجد منذئذ تابعة لباشوية القاهرة (٣) .

تأسيس الإمارة السعودية الثانية :

واستمرت نجد تابعة لباشوية القاهرة ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً . وفى خلال هذه الفترة كانت القوات المصرية تحتل نجد أحياناً وتكتفى حكومة القاهرة بتسلم الجزية منها أحياناً أخرى . وتمتع الحكم المصرى أثناء وجود ابراهيم باشا فى نجد بسمعة طيبة ، خصوصاً فى جبل شمر والقصيم والأحساء ، حيث كان ابراهيم قد استقبل على حد قول هارولد ديكسون كمحرر من الحكم الوهابى (٤). غير أنه حدث بعد رحيل ابراهيم

(١) كان سعود بن عبد العزيز قد توفى بالدرعية فى عام ١٨١٤ .

(٢) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 53.

(٣) بخصوص حملات محمد على فى شبه جزيرة العرب ، انظر :
Driault, E. : La formation de l'Empire de Mohamed Aly. De l'Arabie au Soudan (1814-1823). Le Caire, 1938 ; Weygand : Histoire militaire de Mohamed Aly et des Fils, 2 vols., Paris, 1936.

(٤) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 122.

باشا أن أثارت القوات التركية والألبانية بقسوتها واعتداءاتها المتكررة حفيظة الأهالى ، مما أدى إلى انتشار الفوضى وحدوث مذابح للأتراك على يد القبائل عام ١٨٢٢ فى الرياض عاصمة نجد الجديدة ، إذ أن الدرعية لم تشيد أبداً بعد تدميرها . ويقول فيلبى : « لم تكن المنازعات المميتة والمؤامرات وحوادث القتل التى تلت رحيل ابراهيم باشا عن القصيم وحريملة وغيرها من الأماكن سوى مجرد موجة من الرعب فى مجرى الحوادث الرئيسى الذى بدأ يظهر من خلال الفوضى الضاربة أطنابها » (١) .

وفى وسط هذه الفوضى راح تركى بن عبد الله آل سعود — الذى كان قد لاذ بإقليم الخرج عند استسلام الدرعية — يعمل منذ عام ١٨٢٢ لإعادة سيطرة آل سعود فى نجد ، ونجح فى ذلك عندما استسلمت حامية الرياض التركية فى اكتوبر عام ١٨٢٤ ، ودخل تركى الرياض ولم يلبث أن بايعه معظم أهل نجد (٢) . وفى خريف عام ١٨٢٩ زحف تركى وابنه فيصل على إقليم الأحساء الذى كان يعتمد عليه اقتصاد نجد إلى حد كبير ، وتمكنا من إعادة هذا الإقليم إلى حظيرة السيطرة السعودية (٣) .

والواقع أنه فى خلال عشر سنوات ، من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٤ ، استطاع تركى أن يثبت سلطته فى نجد والأحساء وحتى عمان ، وأن يبسط نفوذه على طول شواطىء الخليج العربى حتى رأس الحد ، إلا أنه ظل مع ذلك يدين بالولاء والتبعية لباشوية القاهرة ويدفع لها الجزية (٤) . وفى صيف عام ١٨٣٤ اغتيل تركى وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة ، بتدبير من ابن أخته مشارى بن عبد الرحمن (٥) وخلفه ابنه فيصل .

(١) Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, p. 150.

(٢) أحمد على : آل سعود ص ٨٦ .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 161-3.

(٤) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 123.

(٥) أحمد على : آل سعود ص ٨٩ .

ولما كانت حكومة القاهرة قد أهملت منذ فترة شئون نجد وشرقى شبه الجزيرة العربية وركزت اهتمامها فى ساحل البحر الأحمر الشرقى مكتفية بأن تكون صاحبة الكلمة فى الحجاز وعسير واليمن ، فقد انتهز فيصل بن تركى هذه الفرصة فبدأ عهده بقطع الجزية التى كان يدفعها أبوه لباشوية القاهرة(١). ولا شك أن هذه الخطوة قد أثارت محمداً علياً ، فصمم على إخضاع فيصل لإرادته وتولية خالد بن سعود مكانه . وكان خالد هذا أحد أفراد العائلة المالكة الذين أخذهم ابراهيم باشا معه إلى المنفى فى مصر ، حيث أمضى زهاء ثمانية عشر عاماً .

وفى أواخر عام ١٨٣٦ أو بداية العام التالى ، وصل خالد إلى ينبع بصحبة اسماعيل أغا قائد الحملة المصرية التى قدر عددها بألفى مقاتل . وعندما اقتربت الحملة من نجد ، فر فيصل إلى الأحساء فى بداية شهر مايو عام ١٨٣٧ ، وراح يحشد جيشاً من قبائل مطير والعجمان وسبيع ومن مدن الأحساء وقراها ، كما انضم إليه أهل الخرج والحريق والحوطة .

وفى أوائل عام ١٨٣٨ وصل خورشيد باشا على رأس إمدادات ونجدات ليتولى قيادة الحملة المصرية خلفاً لإسماعيل أغا . ولم يلبث أن اشتبك خورشيد مع فيصل فى عدة معارك انتهت بهزيمة الأمير السعودى وأسره . وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٣٨ أرسل فيصل إلى القاهرة (٢)، وعين مكانه خالد بن سعود . وبذا بدأ ما يطلق عليه هارولد ديكسون احتلال المصريين الثانى لنجد (٣) ، وهو احتلال لم يطل أمده وانتهى بعد عامين باستدعاء القوات المصرية من شبه جزيرة العرب (١٨٤٠) .

ومع أن انسحاب القوات المصرية من كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية قد أتاح لخالد بن سعود الفرصة لكى يسير نحو الاستقلال فى نجد ، إلا أن

(١) Dickson, H.R.P.: op. cit., p. 123.

(٢) Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, pp. 176-181.

(٣) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 123.

ابن عمه عبد الله بن ثنيان لم يلبث أن شق عصا الطاعة عليه واضطره إلى الفرار بنفسه وأهله إلى الأحساء . وبذا انتهى حكم خالد الذى استمر أقل من ثلاث سنوات ، وخلفه عبد الله بن ثنيان .

على أن حكم ابن ثنيان لم يستمر طويلا . فقد استطاع فيصل بن تركى أن يهرب فى فبراير عام ١٨٤٣ من سجنه بالقاهرة ويعود إلى نجد ليطالب بالعرش من جديد . وبعد مقاومة من جانب ابن ثنيان تمكن فيصل من دخول الرياض فى أواسط عام ١٨٤٣ ، حيث زج بابن ثنيان فى السجن وصادر جميع ممتلكاته ، ولكنه عفا عن أعوانه ، وأطلق سراح جميع الذين ألقى بهم ابن ثنيان فى السجن ، ثم عوضهم عما فقدوه من أملاك وسارع أهل الرياض يهنئون فيصلا بمناسبة توليه عرش أجداده بعد فترة تقل عن خمس سنوات(١) .

وامتدت المرحلة الثانية من حكم فيصل من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٦٦ . وفى خلال هذه المرحلة لم تكن الآستانة أو القاهرة تمارس أى سلطة أو نفوذ فى نجد تحت أى شكل من الأشكال(٢). وتعتبر هذه المرحلة من حكم فيصل من عهود ازدهار الدولة السعودية أو على حد قول فيلبى «مدخل تاريخ شبه الجزيرة العربية الحديث» . إذ أنه لما كانت الحاميات التركية الصغيرة المبعثرة فى صحارى وسط شبه الجزيرة العربية قد انسحبت إلى الحجاز — والمدينة المنورة بالذات — إبان حكم ابن ثنيان القصير الأمد ، فلم تكن هنالك إذن قوات أجنبية تزعج فيصلا داخل مملكته ، مما ترتب عليه أن استأنفت نجد مجرى حياتها العادية ، الذى كان يتضمن الخروج للرعى أو الغزو خلال فصلى الشتاء والربيع من كل سنة ، وفترة راحة وخمول خلال شهور الصيف الحارة(٣) .

(١) Philby. H. St. J. : op. cit., pp. 192-3.

(٢) Dickson, H.R.P. : op. cit., pp. 123-4.

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 193-5 .

وعلى العموم ، فقد انصرف فيصل بعد تسلمه العرش إلى اختيار الموظفين الأكفاء للمناصب المختلفة فى أقاليم نجد ومقاطعاتها ، وعمل فى الوقت نفسه لاستعادة الأملاك التى فقدتها الإمارة السعودية ، وحقق بهذا الصدد نجاحاً كبيراً . فأخضع الأحساء وشتت شمل القبائل التى كانت تتنازع عليها خصوصاً المناصير وبنى مرة والعجمان ، وامتدت سلطته إلى القصيم والعارض حتى أطراف الحجاز وعسير . وفضلا عن ذلك، فقد دانت له إمارة جبل شمر حيث كان يحكم آل الرشيد فى حائل .

ويرجع منشأ إمارة آل الرشيد فى حائل إلى عام ١٨٣٥ ، حينما كافأ فيصل إبان فترة حكمه الأولى عبد الله بن على الرشيد صديقه ونصيره فى القضاء على فتنة مشارى بن عبد الرحمن(١) ، بتعيينه حاكماً على جبل شمر بدلا من صالح بن عبد المحسن حاكم الجبل وقتذاك ، والذى كان يمثل مشيخة آل على الحاكمة فى حائل(٢) . ولكن عبد الله لم يلبث أن أرغم قبائل وادى السرحان على الخضوع ودفع الزكاة له ، كما بسط نفوذه على سائر العشائر والقبائل فى جبل شمر وأطرافه(٣) . ويبدو أنه كان بسبب تشجيع أمير مكة الشريف محمد بن عون أن شعر عبد الله عام ١٨٤٦ أنه أصبح من القوة بحيث يستطيع الانفصال عن الرياض(٤) . ومع أنه غدا منذ هذا الحين سيد جبل شمر المطلق ، إلا أن المنية عاجلته فى مايو عام ١٨٤٧ ، وقت أن كان الشريف محمد بن عون يغزو إقليم القصيم ، فخلفه ابنه طلال الذى سارع بعد عودة شريف مكة إلى الحجاز بتقديم فروض الولاء لفيصل .

(١) كان مشارى قد أسرع عقب اغتيال الإمام تركى بن عبد الله عام ١٨٣٤ باحتلال قلعة الرياض وإرغام أهلها على الاعتراف به أميراً .

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 173.

(٣) فؤاد حمزه : قلب جزيرة العرب ص ٣٤٢ .

(٤) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 112 ; de Gaury, Gerald : op. cit., p. 247.

وعلى هذا النحو استطاع فيصل بن تركى أن يسترجع كل الأملاك تقريباً التى فقدتها الإمارة السعودية ويبسط نفوذه على الشطر الأكبر من شبه الجزيرة العربية .

والحقيقة أن الإمارة السعودية الثانية بلغت منذ منتصف القرن التاسع عشر درجة من القوة لم تلفت نظر حكومة الهند البريطانية فحسب ، بل كذلك فرنسا ، التى كانت يحدوها الأمل فى أن يمكنها مشروع حفر قناة السويس فى مصر من استعادة بعض ما فقدته إمبراطوريتها فى الشرق من نفوذ . ولذلك أرسل نابليون الثالث عام ١٨٦٢ وليم جيفورد بلجريف فى مهمة سياسية إلى شبه جزيرة العرب ، فزار فى غضون ١٨٦٢ — ١٨٦٣ جبل شمر وإقليم القصيم ، ونزل من بريدة إلى العارض عن طريق السدير ، وأقام فى الرياض وضواحيها خمسين يوماً ، ثم رحل إلى الأحساء ، ومنها إلى الخليج العربى (١) . ورغم أن بلجريف كان شديد اللهجة فى انتقاده للوهابية والوهابيين ، إلا أنه لم يستطع أن ينكر أن الأمن قد استتب فى البلاد خلال عهد فيصل ، فقال إن القوافل تجتاز القصيم والسدير والوشم ومقاطعات نجد الأخرى آمنة ، وأن التجار والحجاج والفلاحين يسيرون فى البلاد مطمئنين(٢) .

وكان بعد عامين من زيارة بلجريف للعاصمة الوهابية أن ظهر بها الكولونيل لويس بلى Lewis Pelly المقيم البريطانى فى الخليج العربى ، والذى أرسلته حكومة الهند لإجراء مباحثات سياسية مع فيصل . ويقول فيلبى إن زيارة بلى قد أدت إلى التوقيع على اتفاق عربى انجليزى لم يعثر على نصوصه فى سجلات الرياض(٣) . أما زيارة بلجريف السابقة للرياض وما يحتمل

(١) كتب بلجريف عن رحلته هذه مؤلفاً سبقت الإشارة إليه ، وهو بعنوان :
A Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٦ — ٩٧ .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 216.

أن يكون قد تم خلالها من مباحثات سياسية مع فيصل ، فقد ذهبت سدى بسبب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا فى الحرب السبعينية(١) .

وعلى كل حال ، ففى ديسمبر عام ١٨٦٥ قضى فيصل نحبه بعد أن مارس الحكم واحداً وثلاثين عاماً تخللتها فترة خمس سنوات قضاها أسيراً فى مصر .

الفتنة بين أبناء فيصل :

وأدت وفاة فيصل إلى التعجيل بعهد من الفتن والمنازعات كانت وبالا على الإمارة السعودية الثانية إذ انقسم أبناؤه على بعضهم وتنازعوا على الحكم وحين وفاة فيصل كان ابنه الأكبر عبد الله أميراً على الرياض ، وابنه الثانى سعود أميراً على الخرج والأفلاج ، وابنه الثالث محمد أميراً على المنطقة الشمالية من الإمارة ، فى حين كان ابنه الصغير عبدالرحمن فى الرياض إلى جانب أخيه عبد الله(٢) .

ولما كان فيصل قبل وفاته قد عين رسمياً ابنه الأكبر عبد الله ولياً للعهد ، فقد أخذ عبدالله على عاتقه بهذه الصفة تسيير دفة الحكم فى الإمارة بعد وفاة والده . ولكن أخاه الأصغر سعود لم يلبث أن نازعه العرش ، ولكى يكون بعيداً عن متناول يدى أخيه الأكبر ، لجأ سعود إلى إقليم عسير الجبلى الوعر . وحاول عبد الله إعادة أخيه سعود إلى الرياض دون جدوى .

على أن سعود سرعان ما أدرك أن لا أمل له فى إغراء أمير عسير على الوقوف إلى جانبه ومساندته فى المطالبة بالعرش ، فارتحل إلى نجران ، حيث لقى ترحيباً وحفاوة من العجمان النازلين هناك ، والذين اجتمعوا

(١) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 115.

(٢) فؤاد حمزه : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٧ .

حوله ينصرونه على أخيه ، كما انضمت إليه أعداد كبيرة من الدواسر وبنى مرة . ولما كان الأمير محمد قد وقف إلى جانب أخيه عبد الله ضد أخيه سعود(١) . فقد أرسل عبد الله أخاه محمداً إلى الجنوب على رأس جيش قوى جنده من حضر نجد وقبائلها . والتحم جيشا سعود وعبد الله فى معتلى إحدى قرى الدواسر ، وتكبد الجانبان خسائر فادحة فى الأرواح ، إلا أن النصر كان حليف جيش عبد الله ، واضطر سعود إلى الهرب إلى بنى مرة ، ثم ارتحل من جديد أواخر عام ١٨٦٦ إلى عمان ، وزار فى العام التالى البحرين ، حيث ضمن مساعدة حكامها من آل خليفة .

وبعد أن قام بهجوم عقيم على قطر ، عاد سعود إلى البحرين ، ومن هناك راح يتبادل الرسائل مع العجمان بالأحساء ، ثم نزل فى عقير وزحف على الأحساء . وتقابل جيش سعود مع القوات الموالية لأخيه عبد الله فى قناة الوجاج ، وكان النصر حليف جيش سعود ، ولو أن الهفوف ظلت تقاوم الحصار المضروب عليها مقاومة شديدة طيلة أربعين يوماً . وفى أثناء ذلك كان عبد الله فى الرياض يحشد جيشاً بقيادة أخيه محمد لرفع الحصار عن الهفوف . وقبل أن يصل جيش الرياض إلى الهفوف ، اشتبك سعود معه فى معركة عند ماء جوده فى أول ديسمبر عام ١٨٧٠ ، وكانت معركة عنيفة انتصر فيها سعود وأسر أخاه محمداً وألقى به سجيناً فى قلعة القطيف . وكان من نتيجة هذه المعركة استسلام قبائل الأحساء لسعود ، الذى أصبح بذلك سيد الجزء الشرقى من شبه الجزيرة العربية(٢) .

ولاريب أن سيطرة سعود على الأحساء قد أقلقت عبد الله فى الرياض قلقاً شديداً ، لأن نجد كانت تعتمد اعتماداً كبيراً من الناحية الاقتصادية على اتصالها بساحل الخليج العربى عن طريق الأحساء . ومن ثم ، فإن انقطاع

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 124.

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٨ — ٩٩ وانظر كذلك :
Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 218-220.

الصلة بين نجد والأحساء لابد أن يؤدى إلى اختناق الإمارة السعودية . وهذا فضلا عن توقع هجوم سعود من الأحساء على نجد . وعلى ذلك ، فقد اضطر عبد الله إلى الهرب من الرياض قاصداً الالتجاء إلى آل الرشيد فى حائل(١) . وفى أثناء سيره إلى هناك أرسل وفداً إلى مدحت باشا والى بغداد طالباً المساعدة الملحة لمواجهة ثورة أخيه وعارضاً التبعية للدولة العثمانية ودفع الجزية لها(٢) . ولكن عبد الله سرعان ماغير رأيه وعاد إلى الرياض بهدف تثبيط همة سعود عن مهاجمة المدينة . ورغم ذلك فقد زحف سعود فى أبريل عام ١٨٧١ على الرياض ، فهرب عبد الله منها مرة أخرى إلى بلاد قحطان فى الجنوب . ودخل سعود الرياض دون مقاومة ، وبايعه زعماء المدن والقبائل ، فأصبح بذلك الحاكم الفعلى فى نجد بدلا من أخيه الهارب(٣) .

التدخل التركى:

ولما كان الوفد الذى أرسله عبد الله إلى بغداد طالباً مساعدة الأتراك ضد أخيه سعود قد جاء فى وقت كان مدحت باشا يفكر جدياً فى ضم الأحساء ونجد ، فقد انتهز والى بغداد هذه الفرصة ، خصوصاً بعد أن كان قد فرغ من إخضاع القبائل التى تسكن جنوب العراق ، فأصدر إعلاناً زعم فيه أن نجد خاضعة للسيادة العثمانية ، وأشار إلى عبد الله بن فيصل بصفته مفوضاً من قبل السلطان العثمانى أو « قائمقاماً » فى نجد ، وأعلن أن حملة عسكرية تركية سوف ترسل من بغداد لإقرار النظام فى نجد ومساندة قائمقامها عبد الله ضد أخيه المتمرد سعود(٤).

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 125.

(٢) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 302.

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 220-221.

(٤) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 126.

وفى ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة العثمانية من البصرة تحت قيادة الفريق نافذ باشا ، ونزلت فى مايو فى ميناء القطيف ، حيث أطلقت الأمير محمداً بن فيصل من سجنه ، وطردت الوالى المعين من قبل أخيه سعود(١) . ومن القطيف تقدمت قوات الحملة واستولت على جميع جهات الأحساء دون مقاومة ، ورفعت أخيراً الراية العثمانية على الهفوف قاعدة الأحساء .

وكان مدحت باشا قد أصـــدر فى نفس اليوم الذى تحركت فيه الحملة العثمانية من البصرة إعلاناً مطولا وجهه إلى سكان نجد ، وكشف فيه النقاب عن السياسة العثمانية إزاء هذه المنطقة من شبه الجزيرة العربية ، وخير سعود بين أن يظهر الندامة ويبدى التوبة أو يتعرض للعقوبة . وإليك ماجاء بهذا الإعلان (٢):

« إن نجد من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العثمانية . وإذا كانت الدولة قد تغافلت عنها حيناً من الزمان ، فقد كان ذلك لانشغالها عنها . ونتج عن ذلك استحكام الفوضى فى داخلها ، وأن الدولة تتدخل الآن لإصلاح ما فسد .

« إن سعود الفيصل أغرى بعض الجهال وأغفلهم ، وخرج باغياً على أخيه المنصوب قائمقاماً على بقعة نجد من جانب الدولة العلية ، وجاء إلى أطراف الحسا والقطيف وجاس خلال الديار وأضر الأهالى الموجودين هناك ، فهو فى هذه الحال قد حصل على ذنبين كبيرين وجرمين خطيرين :

« فأما الذنب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عبد الله المودوعة بعهدته من طرف السلطان . وأما الذنب الثانى فهو تشجيع

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 222.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص ١٨٣ — ١٨٤.

الملة الإسلامية ، بحيث أن ذلك التشجيع يكون سبباً فى تفريق القوة الإسلامية .

« ولما كانت محافظة حقوق الحكومة المخولة لعهدة عبد الله لازمة ، وأن جميع البلاد والعباد هى وديعة الله تعالى تحت الظل السلطانى ، وأن إبقاء هذه الحالات لازم لذلك بتأسيس مأمورية محكمة الأساس ، ولهذا عينت الدولة فرق عسكرية كافية من بغداد تحت إدارة الفريق نافذ باشا . وهاهى قد خرجت إلى ساحل القطيف مع هذا المقدار من السفاين النارية .

« فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن حكومة قطعة نجد بأطرافها وأكنافها لما كانت مخولة من طرف السلطان إلى عهدة عبد الله ، فإنها اليوم قد أبقيت بعهدته وتقررت ، وأن المومى اليه الآن هو قائمقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد . وأما المقصد من تعيين العساكر السلطانية إنما هو محافظة حقوق الحكومة . وإذا أظهر سعود الندامة وأبدى التوبة من أفعاله وجاء إلى الفرقة العسكرية وطلب تحصيل عفو الحضرة السلطانية ورحمتها يقتضى أن يرسل إلى بغداد . وإذا أظهر المخالفة فإن الساعة تجرى بحقه مع التأسف تطبيقاً للآية الكريمة : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا » إلى آخر الآية الشريفة .

« وإن كافة الناس الموجودين فى الحسا والقطيف والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسكرية من الأهالى والعشائر والقبائل ، فإنهم مالم يقفوا بصدد العساكر ولا بوجه الحكومة ، فإنهم تحت راية الأمان وكل أرواحهم وممتلكاتهم وأعراضهم محفوظة . وإذا وجد أحد من الناس مع سعود ، فإن ذنوبهم فى رقابهم كما قال الله تعالى : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، وماربك بظلام للعبيد » » .

تجدد الصراع بين سعود وعبد الله :

وكان سعود قد خرج من الرياض على رأس جيش كبير من البدو والحضر لمطاردة عبد الله وحلفائه من قبيلة قحطان، فهزمه عند واحة برّة، مما اضطر عبد الله إلى الهرب مع أنصاره إلى الرويضة فى منطقة العارض ، ومن هناك توجه إلى الأحساء لينضم إلى الحملة التركية ، وبذا صار أسيراً فى أيدى الأتراك ، ولو أنهم عاملوه معاملة طيبة .

أما سعود فقد عاد بعد معركة برّة إلى الرياض ، غير أن أهلها الذين شجعهم وجود الأتراك على مقربة منهم ، والذين نقموا على سعود بسبب الأعباء المالية التى أرهقهم بها لمواجهة احتياجات حلفائه من البدو وبسبب الامتيازات الكثيرة التى منحها لأنصاره من العجمان ومطير والمناصير ، لم يلبثوا أن ثاروا عليه بمجرد أن صرف حلفاءه من البدو . ومن ثم ، فقد اضطر سعود إلى مغادرة الرياض متوجهاً إلى الدلم حاضرة إقليم الخرج ، بينما سيطر عمه عبد الله بن تركى على الرياض .

ولم يكن فى نية سعود أن يبقى خاملا فى الدلم ، بل قرر أن يعمل من أجل طرد الأتراك حلفاء أخيه من الأحساء . فغادر الدلم ووصل فى سبتمبر عام ١٨٧١ إلى القبائل الموالية له فى الأحساء . واستطاع بمعاونة بنى مرة والعجمان أن يقطع الطريق على الإمدادات التركية المتجهة صوب الأحساء وأن يغير على القرى المنعزلة ومزارع النخيل بتلك الواحة . ورد الأتراك على نشاط سعود المعادى بتقوية حامياتهم فى القطيف وساحل قطر ، ثم هاجموه وأوقعوا به الهزيمة فى معركة خويره . وكان أخوه عبد الله نفسه حاضراً فى هذه المعركة[١] .

وقبل نهاية عام ١٨٧١ أصدر مدحت باشا إعلاناً ذكر فيه أنه بسبب

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 222.

الشكايات التي بلغت السلطان من أعيان نجد ، فقد صدرت الأوامر بعزل آل سعود من حكم هــذه البلاد وإناطة حكمها إلى حاكم تركي . وأشار مدحت باشا في هذا الإعلان نفسه إلى أن نافذ باشا قد عين «متصرفاً» على نجد(١) . وسواء كان عبد الله قد سمع عن هذا الإعلان أم لا ، فقــد كانت الشــكوك في نوايا الأتراك قد أخذت تساوره . إذ لم تمض بضعة أيام على معركة خويره حتى وصلت إلى العقير إمدادات كبيرة لجيش الأحســاء ، وأدرك عبد الله أن الغرض من حملة الأحساء لم يكن حمايته من أخيه سعود كما كان يتوقع ، بل إزالة الحــكم السعودي وإدارة البلاد كأي إقليم عثماني بصورة مباشرة(٢) . وهكذا وجد عبد الله نفسه واقعاً في شرك يصعب عليه الخلاص منه . ورغم الحراسة المفروضة عليه ، نجح عبد الله في الفرار من المعسكر العثماني ، وواصل الليل بالنهار في سيره سالكا دروباً وطرقاً غير مطروقة حتى وصل إلى الرياض نفسها ، فاستقبله أهلها مرحبين مهللين(٣) .

ومع ذلك ، لم يبق عبد الله بالرياض طويلا ؛ فبعد معركة خويره أخذ سعود يثير القبائل في أقاليم نجد الجنوبية ، واستطاع أن يستميل إليه عدداً كبيراً من الدواسر والأفلاج ، لم يلبث أن سار بهم في مارس عام ١٨٧٣ نحو الرياض ، وخرج أخوه عبد الله لمقابلته ، فكان النصر حليف سعود في معركة الجزع الثانية ، وهرب عبد الله مرة أخرى إلى ناحية الكويت ليقضي فترة أخرى من النفي بين قبائل قحطان ، بينما دخل سعود الرياض وتقاطر عليه أعيانها وزعماء المناطق المجاورة ليجددوا له الطاعة والولاء(٤) .

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 126.

(٢) صلاح العقاد : الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٧١ .

(٣) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٩ .

(٤) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 223.

ويبدو أن الأتراك كانوا قد أدركوا أثناء ذلك أن حكم نجد حكماً مباشراً من جانبهم سوف يكلفهم الكثير من الجهد والأعباء ، خصوصاً أن الأحوال المناخية في شرقي شبه جزيرة العرب كانت تجعل بقاء الحاميات العسكرية التركية في هذه المنطقة أمراً متعذراً أو مستحيلا ، ولذا جنح الأتراك إلى مهادنة سعود وفتح باب المفاوضات معه للتوصل إلى تسوية سياسية ، الأمر الذي رحب به الأمير السعودي وأرسل عام ١٨٧٢ أخاه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد ، حيث استبقى هناك كرهينة لدى واليها رؤوف باشا(١) الذي خلف مدحت باشا منذ أوائل عام ١٨٧٢ . وكان من العوامل التي جعلت سعود يرحب بالتفاوض مع العثمانيين ، ذلك الفشل الذي لاقاه في ضمان الحماية اللازمة له من حكومة الهند البريطانية ، التي لم تجد ما يحول دون امتلاك العثمانيين للأحساء ، وخاصة بعد أن حصلت على تعهدات منهم بعدم التطلع إلى ما يلي الأحساء جنوباً(٢) .

على أن الأمير عبد الرحمن بن فيصل لم يلبث أن فر من بغداد ووصل عن طريق البحرين إلى الأحساء في أكتوبر عام ١٨٧٤ ، حيث أشعل ثورة عامة ضد الحامية التركية في الهفوف . وكاد عبدالرحمن ينجح بمساعدة القبائل الموالية لآل سعود من العجمان وبني مرة وبني هاجر في طرد الأتراك من الأحساء ، لولا أن جاءت من العراق نجدة كبيرة بقيادة متصرف البصرة ناصر السعدون ، وتمكنت من احتلال الهفوف(٣) والقضاء على الثورة وتشتيت شمل الثوار ، فهرب بعضهم إلى البحرين ، بينما هرب عبد الرحمن إلى الرياض ، ليجد أخاه سعوداً مريضاً بقصره عقب غارة قام بها على المناطق المجاورة لحريملة . وفي ٢٦ يناير عام ١٨٧٥ قضى سعود نحبه(٤) .

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 127.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص ١٩٦ .

(٣) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 127.

(٤) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 224.

استمرار الصراع بين إخوة سعود وأبنائه :

وبوفاة سعود عاد الانقسام مرة أخرى إلى البيت السعودى ، أولا بين إخوة سعود : عبد الله وعبد الرحمن ومحمد أبناء فيصل ، وثانياً : بين عبدالله وأبناء سعود ، وهو الانقسام الذى أضعف البيت السعودى وأدى إلى اضمحلاله وانهيار الإمارة السعودية الثانية فى أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر .

فعقب وفاة سعود استولى أخوه عبد الرحمن على الحكم فى الرياض ، فى الوقت الذى كان شقيقاه عبد الله ومحمد يقيمان فى جهات الكويت ، ولكن عبد الله سرعان ما أرسل أخاه محمداً للاستيلاء على إقليم الوشم ، ثم توجه محمد من هناك إلى ثرمدة ، فأسرع عبد الرحمن بالخروج من الرياض على رأس قوة من الأهلين والبدو وحاصر محمداً وحلفاءه فى ثرمدة ، ودار قتال بين الجماعتين خسر فيه الطرفان بعض الأرواح ، ولكن محمداً سارع بوضع نفسه تحت تصرف أخيه وتسليم أسلحته إليه ، فعاد عبد الرحمن إلى الرياض ليدخل فى نزاع مع أبناء سعود ، مما دفعه إلى ربط مصيره بمصير عبدالله ، فلحق به فى الطرف الشرقى من الصحراء تاركا الرياض تحت رحمة أبناء سعود .

وبصحبة عبد الرحمن زحف عبد الله على رأس قوة كبيرة من البدو إلى الرياض وهاجمها ، فانسحب أبناء سعود المطالبون بالعرش إلى اقليم الخرج ، وأبرم عبد الله مع أخيه عبد الرحمن اتفاقاً وديا ، تولى بموجبه عبد الله مقاليد الحكم فى الرياض ، بينما قنع عبدالرحمن بأن يكون مستشاراً لأخيه . غير أن هذا الاتفاق لم ينقذ الإمارة السعودية الثانية من مصيرها المحتوم . فقد أدى صراع آل سعود على السلطة إلى إضعاف شوكتهم ، مما أتاح الفرصة لآل الرشيد فى حائل لكى يبسطوا نفوذهم فى المناطق الواقعة إلى

الشمال من نجد ولا سيما القصيم ، الأمر الذى أدى بدوره إلى اشتداد العداء بين آل سعود وآل الرشيد منذ أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر . وكان من عوامل استفحال خطر هذا العداء ما لجأت إليه الآستانة من مد آل الرشيد بالأموال والأسلحة للاطاحة بحكم آل سعود فى نجد(١) .

وفضلا عن ذلك ، فإن احتلال العثمانيين للأحساء كان من شأنه إضعاف نجد اقتصادياً كنتيجة لحرمانها من الاتصال بالخليج العربى ، مما جعل آل سعود فى هذه الحقبة يحاولون الاستعاضة عن فقدان الأحساء ببسط نفوذهم على مدن القصيم الغنية نسبياً خصوصاً عنيزة وبريدة ، والتى تتحكم فى طرق القوافل المارة عبر شبه الجزيرة العربية من الكويت إلى الحجاز(٢)، وهى محاولة كانت تصطدم مع سياسة محمد بن الرشيد الذى كان يعمل فى سبيل بسط نفوذه من حائل إلى القصيم جنوباً وإلى واحة الجوف ووادى السرحان شمالاً(٣) . زد على ذلك كله أن وجود أبناء سعود فى إقليم الخرج كان مصدر خطر دائم بالنسبة لعبد الله ، لأنهم ما فتئوا يحرضون القبائل ويهددون بإشعال الثورة ضد عمهم .

ولهذه الأسباب إذن لم يكن من المنتظر أن تستقيم الأمور لعبد الله فى الرياض . وكان مما زاد الطينة بلة أن عبدالله ما كاد يتولى زمام الأمور فى الرياض حتى قام يناصر آل عليان أمراء القصيم السابقين على أعدائهم آل مهنا الأمراء الحاكمين وقتذاك . ودون أدنى شك ، كان هذا جهلا من عبدالله ، لأنه فى وقت ضعفه ليس من الحكمة أن يتحزب لبيت مغلوب ، فيضعضع نفوذه فى القصيم »(٤) . وعلى ذلك ، فكما كان منتظراً عندما

(١) أحمد على : آل سعود ص ١١٧ وانظر كذلك :
Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 61.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 116.

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 228 .

(٤) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٠١ .

حاول عبد الله أن « يظهر صولته فى القصيم ، فاستولى على عنيزة ، إلا أن بريدة قاومته مقاومة عنيفة ، واستنجد أهلها بمحمد بن الرشيد من حائل ، فجاءها هذا وفكها من نفوذ ابن سعود وحازها لنفسه »(١) .

وتلا ضياع القصيم أو بالأحرى استقلالها عن نجد فى ظل حماية محمد بن الرشيد ، أن حشد عبد الله عشائره فى العارض للزحف على المجمعة ، فطلب أهلها المساعدة من ابن الرشيد ، الذى بادر إلى نجدتهم بجيش مؤلف من بوادى شمر وحرب . وعندما وصل إلى بريدة ، انضم إليه أميرها حسن مهنا أبو الخيل ومعه جند من القصيم ، فلم يجد عبد الله مفراً من العودة إلى الرياض بمن معه من أهل السدير والوشم وبادية عتيبة . ودخل ابن الرشيد المجمعة ، وعين أحد سكان حائل حاكماً على المجمعة نيابة عنه ، ثم عاد إلى بلاده . وهكذا أضاف ابن الرشيد إقليماً آخر إلى إمارة جبل شمر .

على أن عبدالله لم يلبث أن أعاد الكرة على المجمعة محاولا إخضاع أهلها ، فزحف عليها فى يناير عام ١٨٨٤ ، مما نجم عنه حدوث أول اصطدام مسلح فعلى بين عبدالله وبين ابن الرشيد فى سهل حمادة ، حيث هزم عبدالله هزيمة منكرة . وكان فى العام التالى أن هاجم أبناء سعود الرياض ، وألقوا القبض على عمهم عبد الله وسجنوه ، واستولوا على الفور زمام الحكم فى الرياض(٢) .

انهيار الإمارة السعودية الثانية :

وسواء كان عبد الله قد استنجد بمحمد بن الرشيد(٣) ، أو أن الأخير انتهز فرصة الانقلاب الذى دبره أبناء سعود ضد عمهم ليظهر صداقته

---

(١) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨ .

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 229-231.

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨ .

لعبدالله وليبسط فى الوقت نفسه سلطانه على ما تبقى من الإمارة الوهابية(١) ، فقد أسرع أمير حائل بالزحف على الرياض على رأس جيش كبير ، وانسحب أمامه أبناء سعود إلى إقليم الخرج ، فدخل ابن الرشيد العاصمة الوهابية وأطلق سراح عبدالله وأخذه معه إلى حائل . وقبل أن يعود إلى إمارته ، عين ابن الرشيد سالم السبهان حاكماً على الرياض . ومن الجدير بالذكر أن آل السبهان أخوال بيت الرشيد .

وفى غضون عام ١٨٨٦ أرسل سالم السبهان حملة إلى الخرج ، فقبض قائدها على ثلاثة من أبناء سعود ، وهم محمد وعبدالله وسعد وأعدمهم(٢) . ومنذ هذا الوقت اختفى نجم آل سعود من نجد ، وغدا محمد بن الرشيد سيد المنطقة ورجلها القوى دون منازع . ولا غرو فقد امتد نفوذه على سائر البلاد النجدية من وادى السرحان شمالا إلى وادى الدواسر جنوباً ومن تيماء وخيبر غرباً إلى قرب الخليج العربى شرقاً(٣) .

وأقام عبد الله فى حائل بضع سنوات حتى أعاده محمد بن الرشيد إلى الرياض ليقضى نحبه بها بعد قليل فى ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٩(٤) ، وعقدت البيعة لأخيه عبد الرحمن ، الذى استمر يكافح ضد آل الرشيد والعثمانيين .

على أن عبد الرحمن لم يلبث أن حاول أن يستقل بإمارة نجد عن آل الرشيد ، فتحالف مع زامل آل سليم أمير عنيزة وحسن بن مهنا أمير بريدة على أن « يقوموا معاً بحركة يقضون بها على ابن الرشيد »(٥) ،

---

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 231.

(٢) كان عبد الرحمن وهو ابن آخر من أبناء سعود قد لقى حتفه من قبل فى إحدى المعارك الحربية . أما عبد العزيز خامس أولئك الإخوة ، فقد كان يزور حائل وقتئذ ، فزج به ابن الرشيد فى السجن مؤقتاً .

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٤٤ .

(٤) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 232.

(٥) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٣٩ .

إلا أن الأخير سارع بالعمل من أجل مواجهة هذا التحالف الجديد. فزحف على الرياض وضرب الحصار عليها، ثم أخذ يغير على طرق تموينها ويقطع أشجار النخيل ويدمر قنوات الرى ويسمم الآبار ويتلف المزارع والحدائق التى تحيط بها(١). ويقال إن رجال ابن الرشيد قد قطعوا ما لا يقل عن ثمانية آلاف شجرة نخيل. وبعد أربعين يوماً قضاها ابن الرشيد فى مثل هذه العمليات العقيمة، اقترح على عبدالرحمن فتح باب المفاوضات لتسوية جميع خلافاتهما سلمياً، فوافق عبد الرحمن على ذلك، وأرسل وفداً برئاسة أخيه محمد، ومن أعضائه ابنه عبد العزيز البالغ من العمر وقتئذ عشر سنوات. وسويت المسائل المتنازع عليها بسرعة ويسر، على أساس أن يرفع ابن الرشيد الحصار عن الرياض ويعود إلى بلاده بسلام، بينما يظل عبد الرحمن متربعاً على عرش أجداده. ومن المستبعد أن يكون أى من الجانبين قد اعتبر هذه التسوية نهائية أو دائمة (٢).

ولما كان ابن الرشيد قد خاب أمله فى الرياض، فقد قرر أن يصفى حسابه مع أهل القصيم ولاسيما أميرى عنيزة وبريدة، فحشد جيشاً كبيراً من قبائل شمر وظافر وحرب وحتى من عشائر المنتفك فى العراق، وزحف بهذا الجيش على القصيم. وفى ٢١ يناير عام ١٨٩١ وقعت معركة المليدة (غربى القصيم) التى انتصر فيها ابن الرشيد انتصاراً حاسماً على غريميه أميرى عنيزة وبريدة وحليفى عبد الرحمن، وأصبح إقليم القصيم تحت رحمته.

ومع أن عبد الرحمن كان وقتئذ فى طريقه إلى ساحة القتال، إلا أنه تأخر كثيراً عن معركة المليدة الفاصلة التى بلغته أخبارها وهو لا يزال فى سهل حمادة، فعاد مسرعاً إلى الرياض، وأخذ يعد العدة للهرب مع أسرته وجميع أفراد البيت السعودى، حتى لا يقع أحد منهم حياً فى قبضة عدوهم

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 64.

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 233-4.

ابن الرشيد. وتحت جنح الظلام غادر آل سعود — باستثناء الأمير محمد — الرياض متجهين جنوباً، وبعد أن وصلوا إلى أرض العجمان، أرسل عبد الرحمن من هناك نساءه وأطفاله إلى البحرين، فى حين واصل هو السير جنوباً إلى واحة الحريق(١).

أما ابن الرشيد فلم يلبث أن احتل الرياض، وترك محمد بن فيصل أميراً عليها من قبله، إلا أنه لم ينقض عام واحد حتى عين مكانه رجلا من حائل يدعى عجلان. وعلى هذا النحو سيطر محمد بن الرشيد على نجد، وأصبحت حائل العاصمة الوحيدة لوسط شبه الجزيرة العربية من واحة الجوف إلى الصحراء الجنوبية الكبرى(٢).

ويبدو أن العثمانيين قد بدأوا ينظرون بعين القلق إلى امتداد سطوة حليفهم ابن الرشيد وباتوا يخشون احتمال تهديده لمراكزهم فى المناطق التى يسيطرون عليها فى سواحل الخليج، خصوصاً بعد أن نمى إليهم انه بدأ يتكلم عن رغبته فى الإطاحة بوصاية تركيا عليها. ولذا حاول العثمانيون التوصل إلى اتفاق مع عبد الرحمن آل سعود، بهدف تمكينه من استرجاع الرياض من ناحية وتحقيق توازن القوى الذى اختل فى شبه الجزيرة العربية من ناحية أخرى(٣). فكلف حاكم الأحساء أحد الأطباء اللبنانيين بالجيش العثمانى، وهو الدكتور زاخور عازار، ليفاوض عبد الرحمن ويعرض عليه شروط الدولة.

ويذكر الريحانى أن الدكتور زاخور اجتمع فى يناير عام ١٨٩١ قرب المبرز بعبد الرحمن آل سعود وعرض عليه ولاية الرياض يحكمها من قبل الدولة العثمانية، على شريطة أن يعترف بسيادتها عليه وأن يدفع لها جزية

(١) Benoist-Méchin, J. : op. cit., pp. 64-5.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 116.

(٣) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 65.

سنوية مقدارها ألف ريال أو أقل(١). ويضيف جاك بنوا مشين إلى هذه الشروط شرطاً آخر ، هو السماح بإقامة حامية عثمانية فى الرياض(٢) . ولكن عبد الرحمن رفض هذه الشروط لعدم ثقته فى العثمانيين ، إذ كانت ذاكرته لاتزال تعى ما سمعه عن حادث شنق الإمام عبد الله بن سعود فى الميدان المواجه لمسجد آيا صوفيا بالآستانة .

وسرعان ما استأنف عبد الرحمن سيره جنوباً حتى وصل إلى صحراء الربع الخالى . وبينما كان يهيم على وجهه بتلك الصحراء ، كان محمد بن الرشيد الذى اعتقد بأنه قد أصبح من الآن فصاعداً سيد وسط شبه الجزيرة العربية، قد خرج عن طاعة الآستانة . وأيقن وزراء عبد الحميد الثانى أنهم قد أخطأوا عندما سمحوا بتدمير الإمارة السعودية الثانية وتشريد آل سعود ، الذين كان بوسعهم وحدهم كبح جماح ابن الرشيد ، مما جعلهم يقررون تغيير سياستهم ومساعدة عبد الرحمن فى استرداد ملكه حتى يستطيع منازلة عدوه . وعلى ذلك ، فبينما كان عبد الرحمن لايزال يضرب بصحراء الربع الخالى ، وصلت إليه دعوة من أمير الكويت الشيخ محمد آل الصباح للإقامة هو وعائلته فى الكويت ، فهاجر إليها عام ١٨٩٣ وهو لا يعلم أن الحكومة العثمانية كانت من وراء إرسال هذه الدعوة وأنها تكفلت بنفقات إقامته وعائلته فى الكويت ، يحدوها الأمل فى إمكان استخدامه لتحقيق سياستها فى قلب شبه الجزيرة العربية(٣) .

بداية تأسيس الإمارة السعودية الثالثة :

وتحدد هجرة آل سعود إلى الكويت بداية الصداقة التقليدية بين البيت

---

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٠٦ .

(٢) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 65.

(٣) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 69.

السعودى وآل الصباح وتبنى هؤلاء للقضية السعودية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فبتشجيع من آل الصباح أخذ عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود يتطلع إلى تنفيذ فكرة استرداد ملك آبائه ، تلك الفكرة التى كانت تختمر فى ذهنه منذ أن التجأ مع والده وأفراد أسرته إلى الكويت حتى أصبحت شغله الشاغل .

وفى خريف عام ١٩٠١ خرج عبد العزيز من الكويت على رأس سرية تتكون من أربعين رجلا من قومه وعشيرته الأقربين ، وصار يجند أينما ذهب قوات من البدو ويغير على القبائل المعادية حتى حدود الأحساء ومشارف السدير . وفى ديسمبر من العام نفسه وصل عبد العزيز إلى مياه حَرْض ، حيث استقر هناك طيلة شهر رمضان. وما كاد يفرغ من أيام عيد الفطر الثلاثة حتى شمر عن ساعده للمغامرة الكبرى التى بلغت أوجها بعد خمسة أيام ، أى فى ١٥ يناير عام ١٩٠٢ ، عندما هاجم حامية آل الرشيد فى الرياض واحتل المدينة وقتل عجلان الأمير المعين من قبل ابن الرشيد(١) .

واستدعى عبد العزيز أباه عبد الرحمن وبقية أفراد البيت السعودى من الكويت إلى الرياض ، واحتفظ عبد الرحمن بلقب الإمام رأس الأسرة المالكة ، فى حين ظل ابنه عبد العزيز رأس الحكومة الفعال وقائد جيشها . وقد استمر الوضع كذلك حتى قضى عبد الرحمن نحبه فى عام ١٩٢٨ .

وعلى كل حال ،فعقب فتح الرياض صار عبد العزيز يبذل جهداً كبيراً لاستعادة مركز أسرته فى نجد ،ولبناء الإمارة السعودية الثالثة ، فخرج بنفسه عام ١٩٠٢ لإدخال الأقاليم النجدية الجنوبية تحت حكمه ، فزار الخرج والأفلاج والحوطة والحريق الواحدة تلو الأخرى ، وتقبل فروض الولاء

---

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 238.

من مشايخ القبائل بها . وبذلك انقسمت نجد إلى قسمين : قسم جنوبي الرياض أصبح تابعاً لآل سعود ، وقسم شمالي الرياض إلى حائل ظل خاضعاً لحكم ابن الرشيد . غير أن عبد العزيز استطاع عام ١٩٠٣ أن يحتل بلدان الوشم وبلداناً أخرى من منطقة السدير كالغاط والروضة وجلاجل ، وولى على هذه الجهات الشمالية أميراً من قبله (١).

ولم يلبث أن خرج عبد العزيز إلى القصيم ، فدخل في أواخر مارس عام ١٩٠٤ مدينة عنيزة ، ثم زحف على بريدة ، وأرغم حاميتها على الاستسلام في أوائل يونيه من العام نفسه . وكان دخول السعوديين عنيزة قد أزعج كلا من الآستانة وحائل . فأمد الأتراك عبد العزيز بن متعب وارث إمارة حائل(٢) بمساعدة عسكرية قوامها ثماني كتائب من الجنود النظاميين ، جاء جزء منها من المدينة المنورة بقيادة صدقي باشا ، وجاء الجزء الآخر من بغداد بقيادة فيضي باشا . وعلى ذلك ، فلم تكد تمضي بضعة أسابيع على دخول السعوديين بريدة حتى أخذ ابن الرشيد يتحرك . فبعد أن زوده الأتراك بالسلاح والمال والذخائر ، استطاع أن يحشد قوات كبيرة من قبائل حرب وعتيبة وقبيلته شمر ، وسار إلى القصيم على رأس هذه القوات والمجندين الحليين والكتائب التركية . وفي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر دارت معركة البكيرية التي انتهت بنصر ساحق لعبد العزيز بن سعود . ويقول فيلبي : « من الصعب أن نصدق كيف أن قوة تركية كاملة تتألف من ثماني كتائب قد دحرت في المعركة ، ولكن ينبغي أن نتذكر أن الأتراك كانوا يقاتلون في ظروف غير مألوفة وغير ملائمة لهم تماماً ، في منطقة صحراوية جدباء ، وفي حرارة الصيف »(٣) .

(١) أحمد علي : آل سعود ص ١٢٣ — ١٢٥ .

(٢) كان محمد بن الرشيد قد توفي في ديسمبر عام ١٨٩٧ وخلفه ابن أخيه عبد العزيز ابن متعب .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 244-7.

ومهما يكن من أمر ، فعلى أثر معركة البكيرية تراجع ابن الرشيد إلى الكهفه، وهي قرية تقع على حدود إمارة جبل شمر ، وأرسل من هناك إلى بغداد يبلغها بالكارثة ويطلب المزيد من المساعدات . وقد تصادف في هذا الوقت أن وردت أنباء عن ثورة خطيرة ضد الحكم التركي في اليمن بقيادة الإمام يحيى بن حميد الدين ، فاضطرت الحكومة العثمانية أن تحد من نطاق عملياتها العسكرية في أواسط شبه الجزيرة العربية من أجل اعادة الوضع في اليمن إلى ما كان عليه . ومن ثم ، صدرت الأوامر إلى أحمد فيضي باشا بالتحرك إلى اليمن لقيادة القوات العثمانية هناك وكذلك الإمدادات المرسلة إليها ، وبذلك أصبحت قيادة الجيش العثماني في أواسط شبه الجزيرة بيد صدقي باشا الذي صدرت إليه على ما يبدو تعليمات بالتفاوض مع ابن سعود للتوصل إلى تسوية وإنقاذ القوات التركية من ورطتها بالصحراء(١) .

وفي أثناء ذلك كانت السلطات التركية في العراق قد أرسلت عن طريق الشيخ مبارك أمير الكويت رسالة إلى الامام عبد الرحمن في الرياض ، تقترح عليه فيها الدخول دون امهال في مفاوضات سياسية . ووافق الإمام على هذا الاقتراح ، وسافر إلى الكويت ، ومنها والشيخ مبارك إلى الزبير . فاجتمعا هناك بوالي البصرة لمناقشة أمور نجد والقصيم . واقترح فخري باشا والي البصرة جعل القصيم بمثابة « دولة حيادية » ، على أن تقيم بها قوة عسكرية تركية لحمايتها حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المتنازع عليها بين ابن سعود وابن الرشيد . ويقول الريحاني إن الإمام عبد الرحمن لم يوافق على هذا الاقتراح ، إلا أنه قبل إكراماً للشيخ مبارك أن يعرضه على أهل نجد . ولكن أهل نجد لم يقبلوا البتة أن يكون القصيم على الحياد ، ولا أن يكون فيه حامية الدولة(٢) .

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 248.

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٤٩ .

وكان عبد الرحمن حين رجع إلى الرياض قد علم أن ابنه فى طريق عودته من القصيم ، فذهب لاستقباله فى الحسى. وبعد أن بحث الوالد والابن مفاوضات الزبير ، قررا العودة فى الحال إلى القصيم . والواقع أن عبدالرحمن لم يذهب إلى أبعد من شقرا ، حيث بقى هناك لاعادة تنظيم الإدارة وتجنيد الجند لحين الحاجة إليهم ، بينما سار ابنه إلى عنيزة لمقابلة صدقى باشا وفيضى باشا ، اللذين كانا لم يبرحا المدينة بعد . وأعاد القائدان التركيان على مسمعه اقتراح فخرى باشا بشأن إيجاد منطقة حيادية وتمركز القوات التركية فى بريدة وعنيزة ، إلا أن عبد العزيز رفض هذا الاقتراح ، بالرغم من موافقة صالح بن مهنا . وكان هذا قد وجد نفسه يلعب دور الزعيم للقصيم تحت الحماية التركية ومستقلا عن كل من حائل والرياض (١) .

ولم يلبث أن اشتبكت قوات ابن سعود مع ابن الرشيد وجموعه فى مكان يعرف بروضة مهنا بالقرب من بلدة الزلفى ليلة ١٤ أبريل عام ١٩٠٦ ، وأسفر الاشتباك عن قتل عبد العزيز بن متعب آل الرشيد وتفرق جموعه. وبينما كان صدقى باشا يفكر فى إنجاز ما يطلبه آل مهنا من احتلال بريدة ثم التقدم إلى غيرها من بلدان القصيم ، قامت الدولة العثمانية باستدعائه وتعيين قائد آخر مكانه ، هو سامى باشا الفاروقى .

واجتمع سامى باشا بعبد العزيز فى بلدة البكيرية بالقصيم ، وعرض عليه أن تكون منطقة القصيم تابعة للدولة العثمانية ، فلم يوافق عبد العزيز على ذلك . ويبدو أن كل ما أسفرت عنه المفاوضات بين الطرفين هو الاتفاق على ضرورة جلاء القوات التركية إلى بغداد والمدينة المنورة بضمان من ابن سعود ضد أى اعتداء تقوم به القبائل على الطريق . وعلى سبيل الاحتياط من غدر الأتراك ، اشترط ابن سعود أن تعبر قوات بغداد الحدود العراقية قبل أن يسمح لقوة المدينة المنورة بمغادرة القصيم إلى الحجاز (٢) .

(١) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 248-9.

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 249.

وقد نفذ هذا الاتفاق فى حينه دون أية عقبات ، وبذلك غادرت القوات التركية أواسط شبه الجزيرة العربية . وتم لعبدالعزيز النفوذ على القصيم (١).

ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثانى قد أرسل فى غضون عام ١٩٠٦ إلى عبد العزيز بن سعود يشكره « على معاملته عساكر الدولة تلك المعاملة الشريفة ، ويسأله أن يرسل أحد رجاله لمقابلته ، فأرسل صالح العذل ومعه اثنان آخران إلى الآستانة ، فنزلوا ضيوفاً على الحضرة الشاهانية ، ومنحوا الألقاب والنياشين ، وسمعوا من الوزراء كلاماً سياسياً لم يجيبوا عليه بشىء ولا أثمر بعدئذ شيئاً للدولة »(٢) .

والواقع أنه منذ عام ١٩٠٦ فصاعداً ، كان عبد العزيز آل سعود هو القوة المسيطرة فى وسط شبه الجزيرة العربية ، ونجح عام ١٩١٣ فى الاستيلاء على الأحساء وطرد الأتراك منها . وبذلك وصلت الإمارة السعودية إلى شواطىء الخليج العربى قبيل الحرب العالمية الأولى . وكان من العوامل التى ساعدت عبد العزيز آل سعود خلال هذه الفترة على التخلص من أعدائه وتوسيع رقعة الإمارة السعودية ما يلى :

أولا — انشغال الأتراك بالثورة التى أعلنها الإمام يحيى بن حميد الدين باليمن عام ١٩٠٤ ، وهى الثورة التى أرغمتهم على سحب فيضى باشا وأكفأ قواته فى القصيم وإرسالها إلى اليمن .

ثانياً — عدم استقرار أحوال إمارة حائل نتيجة للنزاع على الإمارة بين آل الرشيد عقب مقتل عبد العزيز بن متعب عام ١٩٠٦ . ويقول فؤاد حمزة : « إن تاريخ عائلة الرشيد بعد قتل عبد العزيز بن متعب حتى سقوط تلك العائلة نهائياً على يد ابن سعود بعد ذلك بخمس عشرة سنة ، عبارة

(١) أحمد على : آل سعود ص ١٣٠ .

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٦٣ .

عن مأساة دموية مثلت أدوارها فى حائل ، فقد تولى الإمارة خلال هذه المدة القصيرة بضعة عشر أميراً أو نائباً للأمير »(١) .

ثالثاً — انشغال تركيا بالصراع العنيف بين الأتراك الأحرار (حزب الاتحاد والترقى) وبين السلطان عبد الحميد الثانى ، ذلك الصراع الذى انتهى بعزل عبد الحميد نفسه عام ١٩٠٩ .

رابعاً — معارضه انجلترا للتوسع العثمانى فى الخليج العربى ، خصوصاً حين منحت تركيا لألمانيا حق بناء خط حديد بغداد .

خامساً — انشغال الدولة العثمانية بالحرب الإيطالية الطرابلسية (١٩١١ — ١٩١٢) ثم بالحرب البلقانية (١٩١٢ — ١٩١٣) .

(١) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٤٦ .

الفصل السادس

محاولات التوسع العثمانى فى الخليج العربى

كان سلطان الأتراك العثمانيين على الخليج العربى — إبان العصر العثمانى الأول — ضعيفاً للغاية ، فلم يستطيعوا حتى بعد استيلائهم على بغداد عام ١٥٣٤ ثم على البصرة عام ١٥٤١ أن ينشئوا لهم قاعدة بحرية يبسطون منها نفوذهم على مياه الخليج . فالبصرة بمستنقعاتها وخلجانها على شط العرب كانت لا تصلح لهذا الغرض ، كما أن الأتراك فيها كانوا يواجهون مقاومة من جانب العصبيات البدوية ومن جانب الإيرانيين أيضاً(١).

ومع أن الأتراك العثمانيين غزوا — أوائل العقد التاسع من القرن السادس عشر — مقاطعة الأحساء واحتلوها ، إلا أن الحكم العثمانى فى هذه المقاطعة لم يلبث أن انهار عام ١٦٧٠ بفضل نضال قبيلة آل حميد من بنى خالد . ومن الجدير بالذكر أن الحكم العثمانى فى الأحساء خلال هذه الفترة كان اسمياً ؛ فلم تحاول الدولة العثمانية أن تجبى الضرائب من أهل الأحساء ، كما أنها — كما يقول لونجريج — لم تسند باشواتها الأربع الذين تداولوا حكم الأحساء واحداً بعد الآخر (فاتح باشا ، ثم على باشا ، فمحمد باشا وأخيراً عمر باشا) بأية قوة مادية أو عسكرية(٢) .

ولا شك أن انهيار السيطرة العثمانية من الأحساء أمام المقاومة المحلية من جهة ، ثم ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بحروبها فى القارة الأوروبية من جهة أخرى ، كانا من العوامل التى ساعدت حكومة الهند البريطانية

(١) أحمد عزت عبد الكريم : « العلاقات بين الشرق العربى وأوربا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر » (دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص ٢٢٧) .

(٢) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 38.

على التدخل السياسى فى شئون الخليج، ذلك التدخل الذى بدأ فى العقد السابع من القرن الثامن عشر وصادف نجاحاً ملحوظاً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة على شواطىء الخليج.

وفى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر انتشر النفوذ البريطانى فى الخليج عن طريق محاربة القرصنة وتجارة الرقيق(١). ومن ثم، فعندما بدأت الدولة العثمانية تحاول بسط نفوذها فى الخليج أواخر الستينات من القرن التاسع عشر، وجدت أن النفوذ البريطانى قد سبقها إلى شواطىء الخليج، وصار يقاوم محاولاتها للسيطرة على هـذه الشواطىء، مستعيناً بمعاهدات تحريم القرصنة وتجارة الرقيق التى عقدها مع مشايخ الخليج تارة وبقوته البحرية فى الخليج تارة أخرى.

اهتمام الاتراك بالتوسع فى الخليج العربى:

والواقع أن نفوذ ولاة بغداد فى الركن الشمالى الغربى من الخليج العربى لم يكن يجاوز حتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر إمارة الكويت التى كانت تربطها بالدولة العثمانية مجرد تبعية اسمية، تتمثل فى اعتراف شيخ الكويت بشىء من الولاء للوالى العثمانى فى بغداد، وذلك حرصاً على مركزه ودفعاً للاعتداءات العثمانية على بلاده.

وكان مما يغل أيدى الأتراك عن بسط نفوذهم على شواطىء الخليج جنوب الكويت أن حكومة بومباى كانت تعتبر الشواطىء الجنوبية للخليج بمثابة منطقة نفوذ لها، فلم تكن تقابل بالارتياح تدخل الأتراك فى شئونها أو إرسال سفنهم الحربية إلى مياهها. فعندما اقترحت الآستانة عام ١٨٤٧ إرسال بعض السفن الحربية التركية إلى الخليج لمشاركة بريطانيا فى أعمال التفتيش على المراكب التى يشتبه فى أنها تحمل رقيقاً، عارضت حكومة

(١) Wilson, Sir A.T. : The Persian Gulf, pp. 192-230.

بومباى بشدة هذا الاقتراح، وأعرب هنل Hennel المقيم البريطانى فى الخليج عن مخاوفه من أن تنتهز الدولة العثمانية فرصة وجود أسطولها فى مياه الخليج فتعمل على بسط نفوذها على شواطئه.

وأكثر من ذلك، فإن حكومة الهند البريطانية — جرياً وراء إبعاد النفوذ العثمانى عن الخليج العربى — رفضت عام ١٨٥٩ الاحتجاج التركى الذى وجه إلى بومباى بمناسبة ضرب بعض قطع الأسطول البريطانى لميناء الدمام على ساحل الأحساء، وهو الميناء الذى كان يسيطر عليه وقتئذ الإمام فيصل بن تركى. وكان محمد بن عبد الله آل خليفة حاكم البحرين قد التجأ بعد وفاة أبيه إلى ساحل الأحساء وأقام فى الدمام، ولم يلبث أن أعلن نفسه تابعاً لحكومة فيصل فى نجد. وفى عام ١٨٥٩ حاول محمد بن خليفة إنزال جند من أتباعه على ساحل البحرين بعد أن ضرب مدينة المنامة، فأسرع المقيم البريطانى بإرسال بعض السفن الحربية البريطانية إلى ساحل الأحساء، وقامت هذه السفن بضرب الدمام بالمدافع من البحر. ومما يذكر أن سلطات بومباى قد بنت رفضها للاحتجاج التركى على أساس أن الأمير السعودى لا يخضع على الإطلاق للسيادة التركية، وأن حكومة الهند البريطانية تتعامل معه مباشرة(١).

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تفكر جدياً — إبان العصر العثمانى الثانى — فى بسط نفوذها على سواحل الخليج العربى وشرق شبه جزيرة العرب قبل عام ١٨٦٩. ففى هذا العام برز عاملان جديدان كان لهما أثرهما المباشر على سياسة الدولة العثمانية فى منطقة الخليج، وهما:

أولا — فتح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩، الأمر الذى كان من شأنه تمكين الأسطول العثمانى من الخروج من البحر المتوسط إلى

(١) صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ١٦٧ — ١٦٩.

البحر الأحمر والخليج العربى ، بالإضافة إلى إيجاد خط ملاحى مباشر بين الآستانة والبصرة .

ثانياً — تعيين مدحت باشا والياً على بغداد عام ١٨٦٩ ، حيث ظل متولياً ولاية بغداد حتى أوائل عام ١٨٧٢ . ومن المعروف أن مدحت باشا كان من أبرز زعماء حركة تركيا الفتاة التى سبقت الإشارة إليها ، وأنه كان يحبذ بسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق الآسيوية التابعة لها اسمياً حتى تعوض بذلك الخسائر الإقليمية التى توالت عليها فى أوروبا . وفضلا عن ذلك ، فإن مدحت باشا كان يرى أن انتعاش الدولة الداخلى يتوقف إلى حد كبير على اتباعها سياسة توسعية فى الخارج ، كما كان يعتقد أن اعتناق أغلبية سكان الخليج للمذهب السنى يؤهلهم ليكونوا رعايا مطيعين للخليفة العثمانى . هذا إلى جانب ما كان يشعر به من ضرورة انتهاز فرصة الانقسام الذى بدأ يدب فى صفوف آل سعود فى نجد عقب وفاة فيصل ابن تركى للقضاء على قوتهم نهائياً(١)

ولهذين العاملين إذن ، بدأ الأتراك العثمانيون يهتمون جدياً ببسط نفوذهم على سواحل الخليج العربى وشرقى شبه الجزيرة العربية بعد أن أهملوها ردحاً طويلا من الزمن .

التوسع العثمانى فى الأحساء :

ومن المحتمل أن مدحت باشا منذ أن تولى ولاية بغداد قد أخذ يخطط لبسط النفوذ العثمانى على الكويت وجزر البحرين وشبه جزيرة قطر ، علاوة على الأحساء ونجد . ولم يجد مدحت فى الكويت أية صعوبة ، لأن آل الصباح كانوا يميلون منذ عام ١٧٩٠ إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية

(١) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 301.

بشريطة ألا يترتب على هذا الاعتراف دفع الجزية للسلطان أو قبول إدارة تركية خالصة . وفضلا عن ذلك ، فإن الدولة العثمانية كانت قد لجأت منذ عام ١٨٤٥ إلى دفع مرتب سنوى لشيخ الكويت فى نظير مشاركته فى الدفاع عن ميناء البصرة بحرياً . ومن ثم ، ففى أبريل عام ١٨٧٠ استصدر مدحت فرماناً سلطانياً يقضى بإعلان الكويت سنجقاً تابعاً لمتصرفية الأحساء ، على أن يحمل شيخ الكويت لقب القائمقام ويستقل بتنظيم شئونه الداخلية وألا يدفع أية رسوم للباب العالى(١). وقد قبل عبد الله بن صباح آل الصباح شيخ الكويت (١٨٦٦ — ١٨٩٢) لقب القائمقام الممنوح له من الدولة عام ١٨٧١(٢) .

وكان مدحت باشا قد تلقى — أواخر عام ١٨٧٠ — طلب عبد الله بن فيصل بمساعدة الأتراك له ضد أخيه سعود وإعادته إلى الحكم فى الرياض مقابل قبوله التبعية للدولة العثمانية ودفع الجزية لها . وما كاد مدحت يتلق هذا العرض حتى قرر على الفور قبوله والعمل لضم الإمارة السعودية إلى الدولة العثمانية بحجة القضاء على الاضطرابات وإقرار النظام والأمن فى أقاليم السلطان البعيدة(٣). وراح مدحت يعد بسرعة حملة لإرسالها إلى الأحساء بقيادة الفريق نافذ باشا . وفى ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة من البصرة ، وكانت تتألف من خمسة آلاف جندى نظامى . واشترك فى الحملة شيخ الكويت عبد الله آل الصباح ببعض قواته وبما يزيد على ثمانين سفينة . وفى مايو نزلت الحملة فى رأس التنورة ومنها إلى القطيف التى احتلتها بسهولة . وتقدمت قوات الحملة من القطيف ، فاستولت على جميع الأحساء دون

(١) صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 136.

(٣) Longrigg, S.H. : op. cit., p. 302.

مقاومة ورفعت الراية العثمانية على الهفوف قاعدة الأحساء ، وقام نافذ باشا بتعيين الحكام على مقاطعات الأحساء وقراها .

وهكذا عاد الأتراك إلى احتلال الأحساء بعد انقضاء قرنين على خروجهم منها . وفى أواخر عام ١٨٧١ غادر مدحت باشا بغداد قاصداً الأحساء للقيام بجولة تفتيشية فيها . وانتهز مدحت فرصة وجوده هناك ، فاستبدل بالمرضى من حامية الأحساء رجالا أصحاء من بين الجند الذين اصطحبهم معه من العراق ، وأعلن أن الأحساء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وعين نافذ باشا متصرفاً على الأحساء والمقاطعات التابعة لها باسم متصرفية أو لواء نجد(١). وقسم مدحت الأحساء إلى ثلاثة أقضية ، هى الهفوف والقطيف وقطر ، وجعل من الهفوف مقراً للحاكم العثمانى أو « الباشا المتصرف » . وكان لهذا الباشا قائمقامان فى كل من قطر والقطيف . وعلاوة على ذلك ، فقد وضع مدحت حاميات عثمانية فى كل من الهفوف والقطيف والعقير والبدعة .

واستمرت ترتيبات مدحت باشا فى الأحساء قائمة حتى عام ١٨٧٤ ، حين أدركت الدولة العثمانية أن استمرار الإدارة التركية المباشرة فى الأحساء سوف يكلفها نفقات باهظة ، فعهدت إلى ناصر باشا السعدون متصرف البصرة وزعيم قبائل المنتفك بإدخال نظام للحكم قليل التكاليف فى الأحساء ، ولذا زار ناصر المنطقة وسحب معظم أفراد الحاميات العثمانية وأحل محلهم قوات أخرى من الأكراد والقبائل العربية المحلية ، وعين أحد شيوخ بنى خالد متصرفاً على الأحساء. ولم تمض بضعة أسابيع حتى تعرض الحكم العثمانى فى الأحساء لهزة عنيفة ، إذ قدم الأمير عبد الرحمن

---

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٣٠ وانظر كذلك :
Longrigg, S.H. : op. cit., p. 303.

ابن فيصل آل سعود من بغداد إلى الأحساء فى أكتوبر ١٨٧٤ وأشعل ثورة عامة ضد الحامية التركية فى الهفوف . غير أن ناصر باشا أسرع بالزحف صوب الأحساء ونجح فى إنقاذ حامية الهفوف المحاصرة والقضاء على ثورة عبد الرحمن ، ثم عاد إلى البصرة تاركاً ابنه ليحكم الأحساء(١).

محاولات التوسع العثمانى فى البحرين :

وكانت حكومة الهند البريطانية ترقب عن كثب نشاط الأتراك فى الأحساء منذ أن نزلت حملة نافذ باشا فى رأس التنورة حتى استيلائهم على الهفوف . ومع أن حكومة الهند قد سلمت للأتراك باحتلال الأحساء وإبقاء حاميات عسكرية فيها ، إلا أنها عارضت بشدة المحاولات العثمانية الرامية إلى السيطرة على جزر البحرين أو على المناطق التى تليها جنوباً(٢).

وكان مدحت باشا — عقب نجاح حملة الأحساء — قد أرسل عارف بك قائد بحرية البصرة إلى البحرين للتظاهر بإقامة بعض مستودعات الفحم اللازمة للسفن العثمانية ، فى حين أن مهمته الحقيقية كانت الحصول على ولاء شيخ البحرين للسلطان العثمانى . وأقلقت هذه الزيارة السلطات البريطانية فى الهند، خصوصاً حينما نمى إليها أن شيخ البحرين قد أعرب عن سروره لرؤية السفينتين العثمانيتين اللتين اصطحبهما عارف بك معه فى زيارته قائلا : « إن البحرين لم تر منذ قرنين سفناً عثمانية فى هذا البحر » ، ثم تنازل عن بعض الأراضى لإقامة مستودعات الفحم اللازمة للسفن العثمانية . وراحت السفن العثمانية منذئذ تكثر من ترددها على البحرين بدعوى التزود بالماء والفحم.

---

(١) Longrigg, S.H. : op. cit., p. 303.
وفى عام ١٨٧٥ رفعت مدينة البصرة من درجة متصرفية إلى ولاية مستقلة عن ولاية بغداد وأصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الأحساء ، وتمتد إلى مدينة البيضاء فى شبه جزيرة قطر .

(٢) Hayder, A.M. : The Life of Midhat Pasha, pp. 59-60.

ويظهر أن مدحت باشا كان يدرك أن حكومة الهند البريطانية لن تتغاضى عن امتداد السيطرة التركية إلى جزر البحرين ذات الموقع الاستراتيجى الهام ، فكتب فى يوليه عام ١٨٧١ إلى حاكم الهند العام بشأن حقوق الدولة العثمانية فى السيادة على جزر البحرين ، وراح يسوق الأدلة القانونية والتاريخية التى تؤيد وجهة نظره .

ودون أدنى شك كانت الدولة العثمانية تعمل جدياً لاحتلال البحرين . فرغم عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام ١٨٧٢ ، إلا أن النشاط التركى استمر على أشده فى الأراضى المقابلة للبحرين ، مما أزعج السلطات البريطانية فى الهند . واشتد انزعاجها حين أخذ الأتراك يدعمون حامياتهم العسكرية فى شبه جزيرة قطر ويحاولون إعادة بناء ميناء الزبارة على الشاطئ الغربى لقطر ، وهو الشاطئ المقابل لجزر البحرين . ومن ثم ، فقد سارعت حكومة الهند البريطانية بالاحتجاج باسم شيخ البحرين عيسى بن خليفة على هذه المحاولة التركية ، على أساس أن ميناء الزبارة يتبع البحرين ، وأن شيخها يتخذ منه مقراً للحكم إبان شهور الصيف . وفى الوقت نفسه بعثت الحكومة البريطانية إلى الباب العالى بمذكرة أوضحت فيها أنها لن تسمح بإيجاد أى مركز معاد فى الزبارة أو فى أية بقعة أخرى ، وأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى عمل يمس « استقلال » البحرين . وكان من نتيجة ذلك أن أوقفت أعمال البناء فى ميناء الزبارة .

ومع ذلك ، فقد استمر الأتراك يحرضون القبائل الموالية لهم خصوصاً بنى هاجر على مهاجمة البحرين . ويؤخذ من تقارير المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند أن السلطات العثمانية فى الأحساء كانت من وراء الهجمات التى صار بنو هاجر يشنونها على البحرين ، والتى كان الأسطول البريطانى فى الخليج يتصدى لها ، كما كان شيخ البحرين — بتشجيع السلطات البريطانية ومساندتها — يرد عليها بمهاجمة ساحل قطر وعلى وجه الخصوص ميناء الزبارة .

ومن الجدير بالذكر أنه رغماً من أن بريطانيا قد سلمت بادىء ذى بدء بامتداد السيادة العثمانية إلى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر ، إلا أنها لم تلبث أن فطنت إلى أغراض الأتراك التوسعية فى الخليج العربى ، فصارت تعارض فى امتداد النفوذ العثمانى إلى شبه جزيرة قطر ، وتعمل فى نفس الوقت على تقوية علاقتها بشيخ البحرين ومساندته فى صد هجمات بنى هاجر .

وحينما تجددت عام ١٨٧٩ محاولات الأتراك للسيطرة على جزر البحرين ، رأى إدوارد روس Ras المقيم البريطانى فى الخليج أن خير وسيلة لمنع العثمانيين من ضم جزر البحرين هو وضع هذه الجزر رسمياً تحت حماية بريطانيا . ولذلك زار روس البحرين وحصل فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ على توقيع عيسى بن على شيخ البحرين على اتفاقية تعهد بمقتضاها الشيخ عيسى بأن يمتنع عن الدخول فى مفاوضات أو عقد معاهدات مع الحكومات الأخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، كما تعهد بألا يسمح لغير بريطانيا بإيجاد تمثيل دبلوماسى أو قنصلى أو إقامة محطات للفحم فى أراضى البحرين[1] . وتسمى اتفاقية ١٨٨٠ هذه ، التى صدقت عليها الحكومة البريطانية فى عام ١٨٨١ ، والتى وضعت البحرين رسمياً وعملياً تحت الحماية البريطانية بالاتفاقية الانفرادية الأولى First Exclusive Agreement ، تمييزاً لها عن الاتفاقية الانفرادية الأخيرة Final Exclusive Agreement التى أبرمت مع البحرين فى ١٣ مارس عام ١٨٩٢ ، والتى تعهد فيها الشيخ عيسى بعدم التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من أراضيه إلا للحكومة البريطانية[2] .

---

(١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, vol. 6, Doc. No. 88, p. 194.

(٢) Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 1, Doc. No. 97, p. 209 ; Wilson,, A.T. : The Persian Gulf, p. 247.

ومن الواضح أن هاتين الاتفاقيتين قد زودتا بريطانيا بالسلطة الكافية لمناوأة تحركات العثمانيين فى جزر البحرين ولدعم سيطرتها فى هذه الجزر . وفى عام ١٨٩٣ أسست بريطانيا وكالة سياسية لها فى البحرين ، واتخذ الوكيل السياسى البريطانى مقراً له فى المنامة ، وأصبح المتصرف الوحيد فى شئون الإمارة، خصوصاً بعد أن استحوذ على حق الفصل فى قضايا الأجانب . وفى عام ١٨٩٨ وقع الشيخ عيسى إعلاناً يحرم استيراد أو تصدير الأسلحة من البحرين وإليها ، كما سمح للسفن الفارسية والإنجليزية بتفتيش السفن المشتغلة بتلك التجارة فى مياه البحرين الإقليمية . وفى عام ١٩٠١ زودت بريطانيا وكيلها السياسى فى البحرين بصلاحيات واسعة ، وعينت مستشاراً بريطانياً إلى جانب شيخ البحرين فى المنامة ، واستولت عام ١٩٠٥ على ميناء الزبارة ، ثم جعلت لنفسها الحق فى استغلال ثروة البحرين بمقتضى اتفاقيتين عقدتهما مع شيخ البحرين الأولى فى أواخر عام ١٩١١ بشأن استغلال مصايد اللؤلؤ والإسفنج والثانية فى ١٤ مايو عام ١٩١٤، وبها تعهد شيخ البحرين بألا يسمح باستغلال البترول لأى شخص ، ولا حتى يقوم هو باستغلاله لنفسه ، إلا بعد الحصول على موافقة الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين(١) .

وعلى هذا النحو استطاعت بريطانيا أن تبعد النفوذ العثمانى عن البحرين وتنفرد هى بالسيطرة الفعلية عليها .

محاولات التوسع العثمانى فى الكويت :

ظلت إمارة الكويت حتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر تخضع للسيادة العثمانية الاسمية . وكانت الكويت فى هذا الوقت قد نمت وأضحت لها

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .

أهمية تجارية فى الخليج العربى حتى سميت بمرسيليا الشرق . وجرياً وراء استعادة نفوذهم فى الولايات العربية ، منح العثمانيون كما عرفنا عبد الله آل الصباح منصب القائمقام عام ١٨٧٠ . وكان للمساعدات التى قدمها الشيخ عبد الله لحملة نافذ باشا على الأحساء عام ١٨٧١ ثم معاونته السلطات التركية فى إخماد معظم الثورات التى اندلعت ضد الحكم التركى فى القطيف والأحساء ، أكبر الأثر فى رضاء الدولة العثمانية عليه ، حتى أنها منحته لقب باشا وأغدقت عليه أراضى واسعة على شاطىء الفرات بالقرب من الفاو .

وفى عام ١٨٩٢ توفى عبد الله آل الصباح وخلفه أخوه محمد ، الذى كان ضعيفاً ويفتقر إلى الكفاءة ، فوكل أمور الإمارة إلى مستشاره الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم ، وهو من كبار تجار اللؤلؤ فى الكويت وتربطه صلة المصاهرة بأسرة الصباح . وكان الشيخ يوسف قد أتى إلى الكويت من مقاطعة الدورة التى لا تبعد كثيراً عن عبدان على الجانب الشرقى لشط العرب ، حيث كان يملك هناك ثروة طائلة . زد على ذلك أن الشيخ يوسف كان موالياً للأتراك ويحدوه الأمل فى أن يعزلوا آل الصباح من أمارة الكويت ويعينوه هو وأسرته مكانهم . وكان لمحمد آل الصباح أخ شقيق يدعى جراح ، وآخر غير شقيق يدعى مبارك . وكان محمد وجراح يعاملان مباركا بكل قسوة ويضيقان عليه تضييقاً شديداً ، مما جعله يحنق عليهما ، وازداد حنقه عندما وجد أنهما قد سلما أمور الإمارة إلى يوسف ابن عبد الله ، الذى كان مبارك يدرك نواياه الحقيقية . ولم يستطع مبارك أن يحتمل هذا الوضع طويلا ، فقام فى مايو عام ١٨٩٦ بقتل أخويه واستولى على السلطة ، وهرب يوسف بن عبد الله إلى البصرة(١) .

وأخذ يوسف يحرض حمدى باشا والى البصرة على مبارك ويحثه على

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 136.

إرسال حملة عسكرية لعزله وتمكين أحد أبناء أخيه المقتول محمد من الاستيلاء على الحكم، فى الوقت الذى راح مبارك يتودد إلى رجب باشا والى بغداد بإرسال الهدايا إليه، محاولاً بذلك استمالته إلى جانبه. ونجحت محاولة مبارك، إذ كتب رجب باشا إلى الباب العالى محذراً من عواقب التدخل العسكرى ضد مبارك وواصفاً حادث مقتل محمد وجراح بأنه لا يعدو أن يكون من الحوادث العادية المألوفة بين البدو. واستجاب الباب العالى لتحذير والى بغداد، فأصدر السلطان عبد الحميد الثانى فى يناير عام ١٨٩٧ فرماناً بتعيين مبارك قائمقاماً على الكويت.

ومن المحتمل أن قبول مبارك لمنصب القائمقام كان يرجع إلى خوفه من ضياع ممتلكات أسرته فى الفاو. ومع ذلك، فقد قاوم مبارك محاولات الأتراك الرامية إلى بسط سلطتهم فى الكويت. وعندما أرسل الأتراك فى فبراير عام ١٨٩٧ موظفاً للحجر الصحى فى ميناء الكويت، أبدى مبارك رغبته فى مقابلة المقيم البريطانى فى الخليج او من ينوب عنه. وفى سبتمبر وصل إلى الكويت أحد مساعدى المقيم البريطانى، وأبلغه مبارك أنه وشعبه حريصون على تجنب ضم بلادهم إلى الدولة العثمانية، ولذا فإنهم يرغبون فى وضع أنفسهم تحت حماية بريطانيا(١).

والواقع أنه حتى اغتصاب مبارك للسلطة عام ١٨٩٦، لم تكن إمارة الكويت رغم موقعها الجغرافى الممتاز تحظى باهتمام كبير من جانب بريطانيا، إذ كانت حكومة لندن تعترف بتبعية هذه الإمارة للباب العالى(٢). زد على ذلك أن قبول مبارك لمنصب القائمقام كان يجعل من الصعب على بريطانيا الاعتراف به كأمير مستقل عن الدولة العثمانية. ولما لم يكن قد طرأ أى

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 137.

(٢) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 251.

تغيير على موقف بريطانيا تجاه الكويت أواخر عام ١٨٩٧، فقد رفضت حكومة سولسبرى الثالثة (١٨٩٥ - ١٩٠٢) عرض مبارك، حرصاً منها على عدم إثارة الدولة العثمانية، ولتجنب تكدير السلام فى منطقة الخليج العربى(١). الفارسي

على أنه سرعان ما تدخل عامل هام دفع السلطات البريطانية فى الهند إلى إعادة النظر فى العرض الكويتى، ألا وهو تردد الشائعات فى الهند عن مساعى روسيا لإيجاد منفذ لها على الخليج العربى، بالإضافة إلى مساعى بعض رجال الأعمال الروس من أجل الحصول من الباب العالى على امتياز لبناء خط حديدى من الساحل السورى إلى الخليج.

النشاط الروسى واتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت:

وكان النشاط الروسى فى الخليج قد استرعى انتباه الإنجليز منذ عام ١٨٨٧، حين قام بعض الضباط الروس الذين يعملون فى خدمة الحكومة الإيرانية بزيارة أصفهان وشيراز وبوشهر. وأعقب ذلك أن قام أحد المهندسين الروس برحلة من بندر عباس إلى هرمز. وفى عام ١٨٩٧ عين كروجلو Kruglo قنصلا لروسيا فى بغداد، فأخذ يعمل للظفر بميناء أو محطة فحم لبلاده على الخليج، إلى جانب بسط النفوذ الروسى حتى الكويت.

غير أنه حدث فى خريف عام ١٨٩٨ أن عين لورد كيرزون Curzon — المعروف باهتمامه الشخصى بمنطقة الخليج منذ أن كان سفيراً لبريطانيا فى طهران — نائباً للملك أو حاكماً عاماً فى الهند، فذهب إلى هناك وهو تساوره الشكوك فى نشاط الروس فى إيران ووسط آسيا، مما جعله يصمم على الدفاع عن مركز بريطانيا ومصالحها فى الخليج مهما كلفه ذلك من ثمن(٢).

(١) Wilson, A.T. : op. cit., p. 252.

(٢) Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism, p. 642.

وفى كتابه عن « فارس والمسألة الفارسية » الصادر عام ١٨٩٢ ، كان كيرزون قد أكد بأنه يعتبر منطقة الخليج العربى منطقة بريطانية مغلقة ولا يستطيع أن يسمح لأية دولة بأن تحصل على قاعدة تجارية أو بحرية على سواحلها ، وبلغ به الأمر إلى حد اعتبار التنازل عن ميناء على الخليج بمثابة إهانة مقصودة موجهة إلى بريطانيا(١) .

ويرى بعض المؤرخين أن سياسة اللورد كيرزون كانت تهدف إلى تجسيم الخطر الروسى على مياه الخليج العربى ، ويقولون إنه قلما تخلو أية رسالة من رسائله التى بعث بها إلى اللورد جورج هاملتون Hamilton وزير الهند من قلقه وخوفه من الروس الذين كانوا يحاولون التوسع جنوباً إلى أفغانستان وإيران والخليج العربى والمضايق التركية(٢). ولا شك أن قلق كيرزون قد اشتد عندما تقدم فى غضون عام ١٨٩٨ الكونت فلاديمير كابنيست Valadimir Kapnist ، وهو من رجال الأعمال والاقتصاديين الروس ، وشقيق السفير الروسى فى فينا ، وأحد الشخصيات ذات النفوذ فى بلاط قيصر روسيا ، إلى السلطان عبد الحميد الثانى بمشروع لبناء خط حديدى من ميناء طرابلس السورى على البحر المتوسط إلى أحد موانى الخليج العربى ، على أن تمتد منه فروع إلى بغداد وخانقين ، وهو المشروع الذى أحاله السلطان إلى وزيره للأشغال العمومية من أجل دراسته وتقديم تقرير عنه(٣) .

ولما كان تنفيذ مشروع كابنيست من شأنه أن يؤدى إلى ظهور النفوذ

(١) Curzon, G.N. : Persia and the Persian Question, vol. 2, p. 465.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠ — ١٩١٤ ص ١٠٨ .

(٣) Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway, p. 58.

الروسى فى الكويت (١) ، فقد انبرى لورد كيرزون يعارضه بشدة ويبين أنه يضر بالمصالح البريطانية فى الكويت ، كما راح يناقش مبدأ سيادة تركيا على الكويت . ففى مذكرة سرية بتاريخ ١٩ نوفمبر عام ١٨٩٨ إلى الحكومة البريطانية ، قال كيرزون إن جماعة من رجال المال الروس يمثلهم الكونت كابنيست الذى يحظى بتأييد السفارة الروسية فى القسطنطينية ، تسعى للحصول على امتياز لمد خط حديدى من الاسكندرونة إلى الفرات والخليج العربى . وأعرب كيرزون عن تشككه فيما إذا كان بوسع الروس أن يتحملوا وحدهم عبء تمويل هذا المشروع ، وأردف يقول إن محاولة تجرى لإثارة اهتمام رجال المال فى لندن بالمشروع ، إلا أنه يرى أن من الأفضل أن تستثمر الأموال البريطانية فى مشروع بريطانى صرف .

وذكر حاكم الهند العام أن النهاية المقترحة لهذا المشروع ولجميع مشروعات المواصلات الحديدية بين البحر المتوسط والخليج العربى ، هى ميناء الكويت ، الذى يعتبر أحسن موانى الخليج ، واستطرد قائلا : غير أن طلب الحصول على امتياز من تركيا لمد خط حديدى نهايته عند الكويت، ومنح تركيا الامتياز المطلوب ، إنما ينطوى على افتراض بأن الكويت تحت السيادة العثمانية ، فى حين أنها بالتأكيد ليست كذلك ، كما أنها ليست خاضعة للسيطرة التركية ... إن أقوى حجة يستند إليها الادعاء التركى هى أننا نعترف بامتداد سلطة الأتراك على الخط الساحلى من الخليج إلى مسافة كبيرة جنوب الكويت . وبذا فإن الكويت تدخل فى نطاق الممتلكات التركية ... غير أن أقوى حجة للرد على هذا الادعاء التركى هى أن السلطة التركية لم تتأكد أبداً بطريقة فعلية فى الكويت ، وليس هناك أى دليل على أن هذه السلطة فى طريقها للظهور هناك .

(١) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 252.

ثم قال كيرزون إن الكولونيل لوك Locke القنصل البريطانى فى بغداد والكولونيل ميد Meade المقيم البريطانى فى الخليج قد أبلغاه بأنه لاتوجد أيه صلة بين الأتراك والكويت ، وأن الاتراك موضع كراهية عرب الكويت ، وأن الكويت لا تدفع الجزية لتركيا ، كما أنه لاتوجد قوات عسكرية تركية فى هذه الإمارة . وأعرب كيرزون عن اعتقاده بأن أى اعتراف ضمنى بسيادة تركيا أو أية دولة أجنبية على الكويت ، إنما هو أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة للمصالح البريطانية فى الخليج ، وسوف يسبب للانجليز المتاعب فى المستقبل . وفضلا عن ذلك ، فإن مد خط روسى ينتهى عند الكويت سوف يضر بالمصالح البريطانية ضرراً بالغاً .

وخلص كيرزون من ذلك كله إلى القول بأنه لاتزال هناك فسحة من الوقت لتجنب مثل هذه الأخطار المتوقعة ، وأن الخطوة التى يوصى باتخاذها ، هى انتهاز فرصة مناسبة — وإذا أمكن مبكرة — لبسط الحماية البريطانية على الكويت — وهى الحماية التى يطالب بها شيخ الكويت باستمرار منذ سنوات ، ولسوف يرحب بها — وذلك بنفس الطريقة التى بسطت بها الحماية البريطانية على البحرين عام ١٨٩٢ . وكان من رأى كيرزون أنه مع فرض الحماية البريطانية على الكويت ، إلا أنه ليست هناك حاجة للتدخل فى الشئون الداخلية لهذه الإمارة ، وأشار بأن يكتفى بتخصيص سفينة حربية بريطانية لكى تقوم بزيارة الكويت من حين لآخر ، وبذلك يصبح فى وسع بريطانيا أن تمنع أية دولة أخرى من أن ترفع علمها على الكويت وأن تحبط أية محاولة قد يقوم بها الأتراك لمهاجمة هذه الإمارة والاستيلاء عليها (١) .

(١) انظر الملحق رقم ٧ من كتاب الخليج العربى والعلاقات الدولية للدكتور محمود على الداود ، وهو بعنوان :
Extracts from Lord Curzon's Confidential Memorandum, 19 November 1898. F.O. 60/599 (Public Record Office).

ولم يمض وقت طويل على إرسال هذه المذكرة حتى كلف كيرزون الكولونيل مالكولم جون ميد المقيم السياسى فى الخليج بالتوجه إلى الكويت لإجراء مفاوضات مع شيخها تستهدف وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية .

وفى ٢٣ أبريل عام ١٨٩٩ أبرم ميد اتفاقية مع الشيخ مبارك ، تعهد فيها الأخير ، بإرادته الحرة ورغبته ، وبالنيابة عن ورثته وخلفائه من بعده ، بألا يستقبل وكيلا أو ممثلا لأية دولة أو حكومة فى الكويت ، أو فى أى مكان آخر داخل حدود أراضيه ، بدون الإذن السابق من الحكومة البريطانية . وفضلا عن ذلك ، فقد تعهد شيخ الكويت بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى بغرض الاحتلال أو لأى غرض آخر ، أى جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا أية دولة أخرى بدون الموافقة السابقة للحكومة البريطانية . ونصت الاتفاقية على أن ينسحب هذا الارتباط كذلك على أى جزء من أراضى الشيخ مبارك ، والذى قد يكون الآن فى حيازة أى من رعايا أية حكومة أخرى(١) . ويذكر المؤرخون أن بريطانيا قد تعهدت فى مقابل ذلك بمنح شيخ الكويت مساعدة مالية والدفاع عن إمارته وحماية مصالحها فى الخارج .

على أنه إذا كان ازدياد النشاط الروسى فى الخليج العربى والخوف من أن تصبح الكويت محطة فحم روسى أو نهاية لخط حديدى روسى هو الذى دفع لورد كيرزون إلى الإسراع بإرسال الكولونيل ميد لإبرام اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت ، فإن ثمة عوامل أخرى هى التى حفزت الشيخ مبارك على الارتباط مع بريطانيا بالصورة المتقدمة ، وهى عوامل ناجمة عن توتر علاقاته مع الدولة العثمانية من جهة ومع بعض جيرانه من جهة

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى . الوثيقة رقم ١ ص ٢٥٦ — ٢٥٧ .
Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 1, Doc. No. 100, pp. 218-9.

أخرى ، وخوفه من أن تلجأ الدولة إلى تسيير الحملات ضده وتأليب القوى الضالعة معها فى شبه جزيرة العرب عليه .

فقد ظلت الدولة العثمانية تسعى لبسط نفوذها على الكويت ، وترددت شائعات عن تجمع القوات العثمانية فى البصرة ، حيث كان من المنتظر أن تزحف من هناك على الكويت لعزل الشيخ مبارك الذى لم تكن علاقته طيبة بوالى البصرة . والواقع أن اشتراك الكويت مع حدود العراق كان يجعل إرسال الحملات التركية إلى تلك الإمارة سهلا ميسوراً .

زد على ذلك أن السلطان عبدالحميد الثانى ، رغم أنه كان قد اعترف بالأمر الواقع فى الكويت وأصدر فى يناير عام ١٨٩٧ فرماناً بتعيين الشيخ مبارك قائمقاماً على تلك الإمارة ، إلا أنه لم ينس أن مباركاً هذا قد قتل عام ١٨٩٦ شقيقه محمداً وهو يمثل السلطان فى الكويت ثم تبوأ العرش دون أن يهتم بالحصول على موافقة الباب العالى . ولم يكن من المنتظر أن تمر هذه المسألة دون عقاب ، ولهذا الغرض تحول الأتراك من جديد إلى مساندة عبدالعزيز ابن متعب آل الرشيد أمير حائل ، وأفهموه بأن من يمتلك الرياض ونجداً ، عليه أن يمتلك أيضاً الكويت ومنفذاً على الخليج العربى ، ووعدوه بأن يتنازلوا له عن ميناء الكويت إذا تخلص من الشيخ مبارك واعترف بسيادة الدولة من جديد(١) . ولقى تحريض الدولة أذناً مصغية من جانب ابن الرشيد الذى كان يتطلع إلى التوسع صوب الخليج العربى . وعلى ذلك ، فقد كان من الطبيعى أن يشعر الشيخ مبارك بالقلق على إمارته من ناحية أطماع التوسع التى تراود ابن الرشيد(٢) .

ولهذه الأسباب إذن ، وفى سبيل الحفاظ على الكويت من أطماع الأتراك وابن الرشيد ، لجأ الشيخ مبارك إلى عقد اتفاقية عام ١٨٩٩ مع

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 73.

(٢) أحمد على : آل سعود ص ١١٨ – ١١٩ .

بريطانيا . ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية كانت صورة طبق الأصل تقريباً من اتفاقية عام ١٨٩١ المعقودة بين بريطانيا وسلطان مسقط فيصل ابن تركى ، أو بالأحرى كانت الاتفاقيتان تستندان إلى أسس واحدة تقريباً(١) . ورغم أن اتفاقية عام ١٨٩٩ لم تنص صراحة على فرض الحماية البريطانية على الكويت ، إلا أنها كانت من الناحية العملية تفرض حماية بريطانيا على هذه الإمارة .

ومما يستلفت النظر أن اتفاقية عام ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت قد أبرمت فى سرية تامة حرصاً على عدم إثارة الدولة العثمانية والدول الأوروبية المهتمة بالخليج . غير أن بعض المؤرخين يؤكدون أن الأتراك كانوا على علم بهذه الاتفاقية وبتطور النفوذ البريطانى فى الخليج(٢) ، أو على الأقل أحسوا بأن هناك ارتباطاً معيناً بين بريطانيا والشيخ مبارك ، وهو ارتباط كان بطبيعة الحال موجهاً ضدهم وضد سياستهم التوسعية فى الخليج ، ولذا لجأوا إلى إثارة المتاعب فى وجه الشيخ مبارك . وكان الأخير يملك أراضى زراعية واسعة وبساتين نخيل فى منطقة البصرة ، فصار حمدى باشا والى البصرة يساند إخوة مبارك ضد ادعاءاته بملكية هذه الأراضى والبساتين ، كما حاول إدخال أمراء آل الصباح اللاجئين فى البصرة فى مشاريع سياسية تستهدف التخلص من مبارك ومحاربة النفوذ البريطانى فى الكويت .

وفى مايو عام ١٨٩٩ أسس الشيخ مبارك عوائد منتظمة أو دائرة مكوس جمركية فى ميناء الكويت ، وشرع يحصل رسوماً إضافية مقدارها ٥ ٪ على جميع الواردات بما فيها القادمة من الموانى التركية . ويغلب على الظن أن الدولة العثمانية لما علمت بذلك ، وجرياً وراء إثارة المتاعب فى

(١) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, pp. 237, 252.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١٢١ .

وجه مبارك ، كلفت والى البصرة بإرسال أحد كبار موظفى الجمارك إلى الكويت ليتسلم دائرة الميناء الجمركية ، باعتبار أن الكويت خاضعة للسيادة العثمانية . وفى سبتمبر وصل لهذا الغرض الموظف التركى برفقة خمسة من الجنود إلى الكويت ، ولكن الشيخ مبارك رفض استقبالهم ، فاضطروا للعودة إلى البصرة(١) .

وفى أثناء ذلك كان السلطان عبد الحميد الثانى يبدى اهتماماً كبيراً بقضية الكويت . وفى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٩ بعث برسالة إلى سير نيقولاس أوكونور Nicholas O'Conor سفير بريطانيا فى الآستانة ، قال فيها إنه يعلم بأهمية الخليج العربى بالنسبة للمصالح البريطانية ، وهو يقدر رغبة الحكومة البريطانية بعدم السماح لأية دولة أوروبية أخرى بالتدخل فى شئون الخليج وعرقلة الطرق التجارية المؤدية إلى الهند . وأكد السلطان بأن تركيا لن تسمح لأية دولة أوروبية (ماعدا بريطانيا) بالحصول على امتيازات تجارية فى مياه الخليج العربى ، ولكنها ليست مستعدة للتنازل عن البصرة أو الكويت أو البحرين أو القطيف(٢) .

وعلى كل حال ، فمع أن وليم لانجر يرى أن اتفاقية عام ١٨٩٩ السرية بين بريطانيا والكويت كانت موجهة بصفة أساسية ضد المخططات الروسية فى منطقة الخليج العربى(٣) ، إلا أنه مما لاشك فيه أنه كان من بين أهداف إبرام هذه الاتفاقية سد الطريق أمام الدولة العثمانية فى منطقة الخليج وإحباط محاولاتها للسيطرة على الكويت .

---

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 137.

(٢) محمود على الداود : المصدر السابق ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(٣) Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism, p. 642.

كيرزون وإحباط مشروعات فرنسا فى مسقط :

ولقد تلا إبرام اتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت أن أعلن سلطان مسقط فى أوائل فبراير عام ١٨٩٩ تنازله عن بندر الجصة ، وهو ميناء يقع على مسافة خمسة أميال إلى الجنوب الشرقى من ميناء مسقط ، للحكومة الفرنسية لكى تقيم فيه محطة للفحم . ولما كان من المعروف أن ثمة تفاهماً أو اتفاقاً بين روسيا وفرنسا لمقاومة النفوذ البريطانى فى إيران والخليج العربى ، فقد أثار إعلان سلطان مسقط حفيظة لورد كيرزون ، واعتبره مخالفاً لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة المعقودة بين بريطانيا وسلطان مسقط فى مارس عام ١٨٩١ ، وهى المعاهدة التى تعهد السلطان بموجبها « عن نفسه وورثته وخلفائه بعدم التنازل عن ممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتهما أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية »(١) .

ومن الواضح أن معاهدة ١٨٩١ بين بريطانيا ومسقط قد حددت بشكل نهائى الحماية البريطانية على سلطنة مسقط دون أن تنص على ذلك صراحة. ولما كان ذلك يخل بالاتفاقات السابقة المعقودة بين بريطانيا وفرنسا ، وخصوصاً التصريح البريطانى الفرنسى الصادر فى ١٠ مارس عام ١٨٦٢(٢) الذى تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال سلطنة مسقط(٣) ، فقد أبرمت بريطانيا معاهدة ١٨٩١ مع مسقط فى سرية تامة ، وظلت حريصة على هذه السرية رغم ظهور النشاط الفرنسى فى سلطنة مسقط خلال الأعوام التالية ،

---

(١) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 237.

(٢) Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements, and Sandas relating to India and Neighbouring Countries, vol. XII, pp. 226-7 ; Ortroy, V. : Conventions Internationales définissant les limites actuelles des Possessions, Protectorats et Sphères d'Influence en Afrique, p. 37.

(٣) إلى جانب سلطنة زنجبار فى شرق إفريقية .

حتى اضطرت أن تكشف النقاب عنها إبان اشتداد الأزمة بين بريطانيا وفرنسا بسبب تنازل سلطان مسقط لفرنسا عن بندر الجصة .

وبينما كان موقف حكومة سولسبرى الثالثة إزاء هذه الأزمة يشوبه التردد والحذر حرصاً على تهدئة العلاقات البريطانية الفرنسية ، فإن رد الفعل الحازم حيالها جاء من جانب حكومة الهند البريطانية . إذ أنه بمجرد أن أعلن سلطان مسقط عن تنازله السابق لفرنسا حتى أسرعت حكومة الهند بإرسال الكولونيل ميد إلى مسقط لكي يطالب السلطان بإلغاء هذا التنازل . وعندما انتهت المدة المحددة الإنذار الذى قدمه المقيم البريطانى إلى السلطان ، أقلعت بعض قطع الأسطول البريطانى من بومباى فى ٩ فبراير صوب مسقط ، وتحت التهديد بقصف الميناء بالمدافع ، اضطر السلطان أن يرضخ لمشيئة بريطانيا ، فألغى تنازله السابق عن بندر الجصة لفرنسا .

ومع أن لورد سولسبرى قد ضايقته الطريقة التى تصرفت بها حكومة الهند البريطانية ، خشية أن ينجم عنها انفصام العلاقات بين بريطانيا وفرنسا فى وقت كانت المفاوضات جارية بين الدولتين لتسوية الخلاف الذى أثاره حادث فاشودة فى أعالى النيل(١) ، فإنه مما لاريب فيه أن كيرزون قد نجح بهذه الطريقة الفجة فى مواجهة النشاط الفرنسى وإحباط مشروعات فرنسا فى مسقط ، كما أحبط منذ شهر مضى مشروعات روسيا فى الخليج ومحاولات الدولة العثمانية للسيطرة على الكويت . وبذا تفرغ أو كاد لمواجهة النشاط الألمانى فى الخليج ، وهو النشاط الذى يرتبط بمشروع سكة حديد برلين ـ

(١) محمد فؤادشكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ص ٥١٨ ـ ٥٣٧ وانظر كذلك :

Riker, T.W. : « A Survey of British Policy in the Fashoda Crissis », Political Science Quarterly, XLIV, New York, 1929, pp. 54-78.

القسطنطينية ـ بغداد ، الذى كانت نهايته المقترحة هى الكويت(١) .

النشاط الألمانى ومشروع سكة حديد بغداد :

من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تعتمد إبان القرن التاسع عشر على تأييد بريطانيا ضد الخطر الزاحف من روسيا القيصرية نحو البلقان والبحر الأسود ، وأن بريطانيا كانت تتبع سياسة حماية الإمبراطورية العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسى ، مما أتاح لها الفرصة للسيطرة على الاقتصاد العثمانى . غير أن بريطانيا لم تلبث أن تخلت بصورة واضحة عن سياستها التقليدية إزاء الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ وراحت تعتدى على الممتلكات العثمانية ، فاحتلت قبرص عام ١٨٧٨ ومصر عام ١٨٨٢ . وكان الاحتلال البريطانى لمصر — على حد قول سير جون ماريوت — الضربة الأخيرة الموجهة للصداقة التقليدية بين بريطانيا وتركيا(٢) .

وكان على السلطان عبد الحميد الثانى أن يواجه اعتداءات بريطانيا ، بيد أنه لما كان لا يملك القوة العسكرية اللازمة لإرجاع الإنجليز عن غيهم فقد لجأ إلى محاربة المصالح الاقتصادية البريطانية فى العراق ، وحاول بناء استحكامات عسكرية على شط العرب لمقاومة التجارة البريطانية ، وأمد شيوخ العرب فى البصرة بالمال والسلاح لمقاومة النفوذ البريطانى فى الخليج كما أخذ يشجع أمراء قطر على احتلال جزر البحرين وبسط السيادة العثمانية عليها ، وأرسل البعوث إلى آل الرشيد فى حائل وإلى أمراء عمان ومسقط والهند يستحثهم ضد الإنجليز . زد على ذلك كله أن عبد الحميد اتجه إلى مقاومة المشاريع البريطانية الاقتصادية فى آسيا الصغرى مقاومة عنيفة ، وراح يستعين برؤوس الأموال الفرنسية والألمانية والفنيين والخبراء

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, pp. 75-6.

(٢) Marriott, Sir J. : The Eastern Question, p. 394.

الألمان فى تنفيذ مشروعاته المختلفة ، مما نجم عنه أن احتل الألمان والفرنسيون مركز الإنجليز فى الاقتصاد العثمانى(١) .

ومما يجب الالتفات إليه أنه رغم أن ألمانيا قد أصبحت بعد الحرب السبعينية سيدة الدول الأوروبية ، كما غدا بسمارك مستشار الرايخ الألمانى سيد الموقف السياسى فى أوروبا ، إلا أن ألمانيا لم يكن لها إبان العقد السابع من القرن التاسع عشر نفوذ سياسى أو اقتصادى يذكر فى منطقة الشرق الأدنى ، ولم يكن لها من أثر فى ربوع هذه المنطقة سوى نشاط إرسالياتها الدينية فى بلاد الشام . إذ أن بسمارك كان منذ عام ١٨٧٠ شديد الاهتمام بالموقف الأوروبى وبمحاولة عزل فرنسا سياسياً عن بقية الدول الأوروبية حتى لا تجد فرنسا حليفاً تعتمد عليه فى الثأر لنفسها من هزيمة الحرب السبعينية واسترداد الألزاس واللورين(٢) . وقد ظل بسمارك يعمل فى سبيل عزل فرنسا حتى نهاية حياته السياسية ، كما امتنع عن ممارسة أى نشاط استعمارى فى منطقة الشرق الأدنى حتى لا يغل هذا النشاط يده عن تحقيق سياسته فى عزل فرنسا . ومع ذلك ، فقد شاهد عهد بسمارك بداية ظهور النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية . وتعددت مظاهر هذا النفوذ فكان هناك التفوق السياسى الألمانى فى الآستانة ، كما كان هناك نفوذ البعثات العسكرية الألمانية التى تولت تنظيم وتدريب الجيش العثمانى ، وفى مقدمتها بعثة الجنرال فون دير جولتز von der Goltz ، التى أقنع السفير الألمانى فى الآستانة السلطان عبد الحميد الثانى باستقدامها عام ١٨٨٣(٣) .

(١) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١٩٣ — ١٩٤ .

(٢) عن سياسة بسمارك الأوروبية أنظر الكتاب التالى .
Taylor, A.J.P. : The Struggle for Mastery in Europe, Oxford 1954.

(٣) Earle, E.M. : op. cit., p. 38.

على أن سقوط بسمارك عام ١٨٩٠ واستئثار الإمبراطور الشاب ولهلم الثانى Wilhelm II بالحكم فى ألمانيا ، كان فاصلا بين عهدين أو بالأحرى بين سياستين مختلفتين : سياسة مستشار الرايخ السابق بسمارك ، وسياسة امبراطور ألمانيا الجديد ولهلم الثانى الذى اعتلى العرش فى يونيو عام ١٨٨٨. فقد كان ولهلم الثانى يمثل عصر الطموح الألمانى ، ولم يكن كبسمارك يخشى التكتلات ضد ألمانيا ويقنع بتفوق ألمانيا عسكرياً فى أوروبا ، بل كان يتطلع إلى مجالات استعمارية فيما وراء القارة الأوروبية. وفى كلا الاتجاهين: الاتجاه الغربى ببناء أسطول وبحرية كبيرة للسيطرة على المحيط الأطلنطى ، والاتجاه الشرقى ببسط النفوذ الألمانى فيما وراء النمسا أى فى الدولة العثمانية ، وهى السياسة المعروفة بالاتجاه نحو الشرق Drang Nach Osten ، التى كانت تحظى بتأييد مجموعة من الرأسماليين الألمان(١)، والتى كان من المستطاع تحقيقها إن لم يكن عن طريق التوسع العسكرى ، فعلى الأقل عن طريق التغلغل الاقتصادى .

ومن الضرورى أن نشير إلى أن طبيعة الدولة الألمانية وقتئذ كانت تحتم اتباع سياسة التغلغل الاقتصادى فى الدولة العثمانية . فقد كان عدد سكان ألمانيا فى تزايد مستمر ، فى حين كانت البلاد تعانى من نقص المواد الغذائية. ولا يخفى أن نمو ألمانيا الصناعى قد جاء على حساب الإنتاج الزراعى والأيدى العاملة فى الريف ، كما أن الكثير من الصناعات الألمانية — وخصوصاً صناعة المنسوجات — كانت تعتمد على المواد الأولية ، وفى نفس الوقت كانت الدولة العثمانية غنية بمواردها الأولية . ولهذا كانت الطبقة الرأسمالية فى ألمانيا تحبذ إقامة نظام من المحالفات الاقتصادية فى وسط أوروبا على نمط المحالفات العسكرية التى أنشأها بسمارك من قبل ، وكانت

(١) Somervell, D.C. : Modern Europe, 1871-1939, p. 49.

ترى أن إقامة هذه المحالفات الاقتصادية سوف يجعل من ألمانيا وحلفائها وحدة مكتفية ذاتياً بمواردها الاقتصادية ومتحررة من الاعتماد على قوة بريطانيا البحرية ، على أن تدخل الدولة العثمانية فى نطاق هذه المحالفات الاقتصادية . إذ كانت الرأسمالية الألمانية تدرك أنه فيما وراء البسفور شرقاً تقع بلاد غنية بمواردها الطبيعية ، بلاد يمكن أن تمد مصانع المنسوجات الألمانية بحاجتها من الأقطان الجيدة ، بلاد كانت فى العصور القديمة غنية بمواردها الزراعية ، بلاد يمكن أن تصبح سوقاً رائجة للبضاعة الألمانية .

وهكذا كان تطور ألمانيا كدولة صناعية هو الذى أفضى إلى اهتمامها الكبير بمنطقة الشرق الأدنى ، وظهور سياسة ألمانية واضحة المعالم إزاء تركيا Die deutsche Türkenpolitik ، وهى سياسة تهدف إلى استغلال موارد تركيا المعدنية والزراعية عن طريق بناء شبكة ضخمة من الخطوط الحديدية تحت السيطرة الألمانية(١) .

وجدير بالذكر أنه حتى خريف عام ١٨٨٨ لم يكن الألمان يهتمون بمشروعات بناء السكك الحديدية فى آسيا الصغرى . وكان السلطان عبدالعزيز قد دعا عام ١٨٧٢ المهندس الألمانى ولهلم فون برسل Von Pressel — الذى نال شهرة عالمية بسبب خدماته فى بناء خطوط حديدية هامة فى سويسرا والتيرول — لوضع مشروعات لتطوير طرق المواصلات فى آسيا الصغرى ، فتقدم هذا المهندس باقتراح لمد سكة حديدية من حيدر باشا إلى البسفور إلى أنقرة وديار بكر والموصل وبغداد ، وهو الخط الذى بدأ تنفيذه تحت الإشراف التركى ، إلا أنه لم يستمر إلى ما وراء أزمير (التى تبعد ٩١ ميلا عن حيدر باشا) لضعف المقدرة المالية التركية على إكماله(٢).

(١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 29-52.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١٩٦ .

وفى خلال السنوات التالية انهمك فون برسل فى بناء شبكة من الخطوط الحديدية فى البلقان ، وتم بناؤها وافتتحت لنقل المسافرين والمتاجر فى صيف عام ١٨٨٨ . وكانت هذه الشبكة تمتد من حدود النمسا عبر شبه جزيرة البلقان إلى القسطنطينية ، وترتبط فى الوقت نفسه بالخطوط الحديدية فى النمسا ـ المجر وغيرها من الدول الأوروبية ، مما ترتب عليه أن صارت العاصمة العثمانية تتصل اتصالا مباشراً بفينا وباريس وبرلين ولندن (عن طريق كاليه)(١) .

وقبل أن يتم بناء شبكة الخطوط الحديدية فى البلقان ، كان السلطان عبد الحميد الثانى يفكر فى تنفيذ اقتراح المهندس فون برسل بشأن مد خط حديدى من البسفور إلى بغداد والخليج العربى ، وهو خط من شأنه إذا اتصل بالخطوط الحديدية القائمة فى الأناضول وبشبكة الخطوط الحديدية المزمع إنشاؤها فى بلاد الشام ، أن يربط القسطنطينية بأزمير وحلب ودمشق وبيروت والموصل وبغداد . ودون أدنى شك لم يكن السلطان عبد الحميد الثانى أقل اهتماماً من فون برسل والمموالين ورجال الأعمال الأجانب عموماً بمد الخطوط الحديدية داخل إمبراطوريته . إذ كان يعتقد أن السكك الحديدية سوف تخدم أغراضه ، فبواسطتها يستطيع :

أولا — أن يمارس سلطة فعلية على رعاياه الثائرين فى بلاد الشام والعراق وكردستان وشبه جزيرة العرب وغيرها من ولايات الدولة .

ثانياً — أن يرغم هذه الولايات باستخدام القوة إذا لزم الأمر على أن تقدم حصتها من الجند والأموال للدفاع عن الامبراطورية من الأخطار الخارجية .

(١) Earle, E.M. : op. cit., p. 29.

ثالثا – أن يجمع الضرائب من ولايات الامبراطورية ، ويحافظ على الأمن والنظام فيها ، ويدافع عنها ضد الغزو الأجنبي .

ولهذه الأسباب إذن ، إن لم يكن لأسباب أخرى تتصل بتنمية الصناعة المعدنية والزراعية ، كان السلطان عبد الحميد الثانى يحبذ مد سكة حديد بغداد .

وحين عرض مشروع بناء خط حديدى من البسفور إلى أنقرة على الممولين الانجليز رفضوه ، بينما أبدى الممولون الألمان استعدادهم لتنفيذه . ومن المرجح أن إعراض الممولين الإنجليز عن هذا المشروع يرجع إلى اهتزاز ثقة البيوت المالية الانجليزية بالاقتصاد التركى بعد الأزمة المالية الطاحنة التى عانتها تركيا منذ عام ١٨٧٥ والتى أدت إلى إعلان إفلاس الخزانة التركية فى هذا العام(١) وعلى كل حال، فبمساعدة البنك الألمانى Deutsche Bank ، أنشئت مؤسسة ألمانية لتتولى تنفيذ المشروع . وفى ٦ أكتوبر عام ١٨٨٨ حصلت هذه المؤسسة على امتياز لبناء خط حديدى من البسفور إلى أنقرة ، وصار إفهامها بأن الباب العالى يرغب فى مد هذا الخط إلى بغداد عن طريق صامصون وسيفاس وديار بكر . وبذلك تأسست شركة خط حديد الأناضول (La Société du Chemin de Fer Ottomane d'Anatolie) وهى أول الشركات الألمانية التى كلفت بتنفيذ مشروعات السكك الحديدية فى تركيا (٢) .

على أن بسمارك لم يكن ينظر بارتياح إلى امتداد مصالح ألمانيا الاقتصادية ونفوذها السياسى إلى الإمبراطورية العثمانية ، لأنه كما سبق أن ذكرنا كان

(١) Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire, p. 80.

(٢) Earlel, E.M. : op. cit., pp. 31-2

يهتم بصفة أساسية بعزل فرنسا سياسياً فى القارة الأوروبية ويريد أن يتجنب المنازعات التجارية والاستعمارية فيما وراء البحار ، كما أنه لم يكن يرغب فى التورط فى مشكلة الشرق الأدنى خوفاً من الاصطدام مع أطماع روسيا فى القسطنطينية ، وهى الدولة التى بذل كل مافى وسعه لربطها بدول التحالف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وايطاليا) ضماناً لعزلة فرنسا . ولكن الامبراطور ولهلم الثانى الذى اعتلى العرش فى يونيه عام ١٨٨٨ ضرب عرض الحائط بسياسة بسمارك ، وجاءت زيارته للسلطان عبد الحميد الثانى فى الآستانة فى نوفمبر عام ١٨٨٩ مؤذنة ببداية مرحلة جديدة تماما فى سياسة ألمانيا تجاه تركيا(١). ولا شك أن هذه الزيارة كانت لها دلالتها ومغزاها من الناحيتين السياسية والاقتصادية . إذ جاءت فى وقت كان الممولون ورجال الأعمال الألمان قد شرعوا فى بناء الكيلو مترات الأولى من خط حديد الأناضول . وفضلا عن ذلك ، فقد تم أثناء هذه الزيارة الاتفاق على مشروع الخط الملاحى بين موانى الليفانت وبحر الشمال . ولم يمض وقت طويل على هذه الزيارة حتى أقال الامبراطور ولهلم الثانى مستشار الرايخ العجوز فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٠ وعين مكانه الجنرال فون كابريفى Caprivi ، وبذلك ذللت العقبة الرئيسية التى كانت تواجه سياسة الامبراطور التركية .

وأخذ العمل فى بناء خط حديد البسفور – أنقرة يسير بسرعة كبيرة تحت إشراف المهندسين الألمان ، ولم يحل شهر يناير عام ١٨٩٣ إلا وكان الخط الذى بلغ طوله ٤٨٥ كيلو متراً قد وصـل إلى أنقرة وتم تشغيله بالفعل(٢) . ورغم معارضة الوكلاء البريطانيين فى القسطنطينية لإعطاء الممولين الألمان امتياز خط حديد فرعى من اسكى شهر إلى قونية (٣)، فقد

(١) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question, pp. 386-7.

(٢) Earle, E.M. : op. cit., p. 32.

(٣) The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 277.

حصلت شركة حديد الأناضول فى ١٥ فبراير عام ١٨٩٣ على هذا الامتياز، وشرعت فى بناء الخط الحديدى الذى تم بناؤه عام ١٨٩٦، وكان يبلغ طوله ٤٤٤ كيلو متراً. وفيما بين سنتى ١٨٩٦ و ١٨٩٨ لم تتخذ أية خطوات لمد خط حديد الأناضول فيما وراء أنقرة.

ومما يستلفت النظر أن النشاط الألمانى فى بناء شبكة الخطوط الحديدية فى الأناضول قد واكبه امتداد مصالح ألمانيا الاقتصادية فى منطقة الشرق الأدنى. ففى عام ١٨٨٩ أنشأت جماعة من أصحاب رؤوس الأموال فى هامبورج «خط الليفانت الألمانى» Deutsche Levante Linie للملاحة البخارية بين هامبورج وبرمن وانتورب والقسطنطينية، بهدف تنشيط التجارة الألمانية فى الدولة العثمانية. وقبل ذلك بعام واحد، أى فى عام ١٨٨٨، وهو العام الذى حصل فيه البنك الألمانى على الامتياز الأصلى لمد خط حديد الأناضول، كانت الصادرات من ألمانيا إلى تركيا تقدر بمبلغ ٠٠٠ر٧٠٠ و١١ مارك. وفى عام ١٨٩٣ عندما امتد الخط الحديدى إلى أنقرة، قدرت هذه الصادرات بمبلغ ٠٠٠ر٩٠٠ر٤٠ مارك، أى بزيادة تبلغ حوالى ٣٥٠٪. أما واردات ألمانيا من تركيا خلال الفترة نفسها، فقد ارتفعت من ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ مارك إلى ٠٠٠ر٥٠٠ر١٦ مارك، أى بزيادة تربو على ٧٠٠٪.

والواقع أنه فى خلال الفترة من عام ١٨٨٨ إلى ١٨٩٨ أخذت رؤوس الأموال الألمانية تحل محل رؤوس الأموال الإنجليزية والفرنسية فى تركيا. وكانت شركة «كروب - جرمانيا» Krupp Germania لبناء السفن تمد الأسطول العثمانى بحاجته من الطوربيدات والأسلحة الكبيرة فى حين كانت شركة «لودفيج لوف» Ludwig Loewe تزود الجيش العثمانى بالأسلحة الصغيرة، وشركة «كروب إسن» Krupp Essen تشارك شركة

أرمسترونج Armstrong الإنجليزية فى تقديم المدافع للدولة العثمانية. وفضلا عن ذلك، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة فى التجارة الألمانية مع فلسطين وسوريا. ففى عام ١٨٨٩ أسس بعض الممولين الألمان «البنك الألمانى الفلسطينى» Deutsche Palästina Bank، وفتحت له فروعاً فى كل من بيروت ودمشق وغزة وحيفا ويافا والقدس ونابلس والناصرة وطرابلس(١).

وفيما بين سنتى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ تلقت وزارة الأشغال العمومية العثمانية عدة طلبات من هيئات مختلفة للترخيص لها ببناء خط حديدى إلى بغداد. فعلى سبيل المثال، تقدم الكونت فلادمير كابنيست عام ١٨٩٨ بمشروعه الذى سبقت الإشارة إليه، والذى يستهدف مد خط حديدى من ميناء طرابلس السورى إلى الخليج العربى. ومع أن السلطان عبد الحميد الثانى طلب من وزير الأشغال العمومية دراسة هذا المشروع وتقديم تقرير عنه، إلا أن السلطان كان فى قرارة نفسه غير مرتاح للمشروع، لأنه يؤدى إلى امتداد نفوذ روسيا داخل تركيا، وهو أمر كان يعارضه السلطان بشدة. ولذا لم يحل ربيع عام ١٨٩٩ إلا وكان مشروع كابنيست - كما يقول البروفسور إيرل - «قد وضع على الرف».

وفى أثناء ذلك كان الممولون الفرنسيون يتطلعون لبناء خط حديدى من البحر المتوسط إلى الخليج العربى، ويريدون أن يتخذوا من الخطوط الحديدية القائمة فى سوريا نواة لشبكة حديدية أكثر اتساعاً. ولقى هذا المشروع تأييداً مالياً وسياسياً قوياً فى القسطنطينية لدرجة أن البنك الألمانى وجد أن من صالحه أن يفاوض الممولين الفرنسيين من أجل الإسهام فى رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع. وفى أوائل عام ١٨٩٩ أجريت فى

---

(١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 35-37.

برلين بين المموالين الألمان والفرنسيين مفاوضات اشترك فيها البنك الامبراطورى العثمانى ، وانتهت بإبرام اتفاق فى ٦ مايو عام ١٨٩٩ ، ينص على أن تؤسس شركة خط حديد بغداد، وأن تسهم البنوك الألمانية والفرنسية فى رأس مالها والإشراف عليها بنصيب متساو . وبذا أزاح هذا الاتفاق مؤقتاً المعارضة الفرنسية لمد خط حديد بغداد .

على أنه لم يلبث أن ظهر فى الميدان منافس ثالث . ونعنى بذلك البنوك الإنجليزية التى تقدمت فى صيف عام ١٨٩٩ بمشروع لمد خط حديدى من الاسكندرونة إلى بغداد والخليج العربى . ولما كانت العروض التى تقدم بها الماليون البريطانيون أفضل من عروض الألمان ، فقد بدا فى غضون شهر أغسطس عام ١٨٩٩ أن الباب العالى سوف يقبلها ويرخص للانجليز ببناء خط حديد بغداد ، إلا أن اندلاع حرب البوير فى أكتوبر من العام نفسه أدى إلى تحويل انتباه بريطانيا ومهندسيها من الشرق الأدنى إلى جنوب إفريقية . وفى هذه الظروف لم يجد السلطان عبد الحميد الثانى مناصاً من أن يعلن فى ٢٧ نوفمبر عام ١٨٩٩ قراره بمنح البنك الألمانى امتياز مد خط حديدى من قونية إلى بغداد والخليج العربى(١) .

وكان الامبراطور ولهلم الثانى قد قام منذ عام مضى بزيارته الثانية للدولة العثمانية فى جو مسرحى مشحون بالكثير من الصخب والضوضاء . ولم تقتصر هذه الزيارة على العاصمة العثمانية فحسب ، بل امتدت إلى بلاد الشام ، فمن الآستانة ذهب الامبراطور بصحبة زوجته الامبراطورة للحج وزيارة الأماكن المقدسة فى فلسطين ثم عادا إلى دمشق . وهناك ألقى الامبراطور فى ٨ نوفمبر عام ١٨٩٨ خطاباً أعلن فيه صداقته للسلطان عبد الحميد الثانى وللملايين المسلمين(٢) . ومع أن زيارة الامبراطور الألمانى

(١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 58-61.

(٢) Marriott, Sir J.A.R. : op. cit., pp. 401-2.

كان لها نتائج قليلة الأهمية بالنسبة إلى موضوع سكة حديد بغداد ، إلا أن هذه الزيارة جاءت فى الوقت الذى حصلت فيه شركة حديد الأناضول على امتياز بناء ميناء فى حيدر باشا(١) ، وهو الامتياز الذى عارضه الفرنسيون بحجة وقوعه ضمن امتيازاتهم السابقة فى غرب الأناضول . كذلك بدأ الروس حملة قوية ضد ازدياد النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية ، خصوصاً بعد أن فشلت الحكومة الروسية فى إقناع ألمانيا بوجوب التفاهم مع فرنسا حول مشاريع السكك الحديدية واتهمتها بأنها تسعى لاستعمار العراق وسوريا ولم يهتم الألمان بالمعارضة الروسية ، لأن العلاقات الدولية كانت متأزمة بين بريطانيا من جهة وبين روسيا وفرنسا من جهة أخرى(٢) .

زد على ذلك أن الامبراطور ولهلم الثانى لم يلبث أن قام فى نوفمبر عام ١٨٩٩ بزيارة بريطانيا ، لكى يطلب من حكومتها — على حد قول رشنتزر Rechnitzer ممثل البيوت المالية البريطانية فى الآستانه(٣) — أن تطلق يده فى تركـــيا . وفى غضون هذه الزيارة التقى جوزيف تشمبراين Joseph Chamberlain وزير المستعمرات مع الامبراطور ، وعلم منه بتفصيل المخططات الألمانية فى الإمبرطورية العثمانية . ولما كان تشمبر لين أكثر اهتماماً بمشروع سيسل رودس Cecil Rhodes فى جنوب إفريقية عن مشروع المموالين البريطانيين فى تركيا، ويخشى فى الوقت نفسه من أطماع روسيا وفرنسا فى منطقة الشرق الأدنى ، فقد كان من نتيجة هذا اللقاء أن أرسلت تعليمات إلى سفير بريطانيا فى الآستانة لكى يبلغ الباب العالى بأن

(١) Marriott, Sir J.A.R. : op. cit., p. 404.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) فى خطاب شخصى أرسله رشنتزر فيما بعد إلى البروفسور إيرل بتاريخ ٣٠ سبتمبر عام ١٩٢٢ .

الحكومة البريطانية قد سحبت تأييدها لعروض رشنتزر بشأن مد خط حديدى من الإسكندرونة إلى بغداد والخليج العربى(١) .

وأكثر من ذلك يقول F.H. Hinsley فى دراسته عن « سياسة بريطانيا الخارجية ومشاكل المستعمرات بين سنتى ١٨٩٥ و ١٩٠٤ » إنه لما كان لورد سولسبرى رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها لا يزال معارضاً لإبرام تحالف بين بريطانيا وألمانيا ، فقد رأى تشمبرلين أن من الأفضل محاولة التوصل إلى تسوية أو وفاق بين الدولتين بصدد المشاكل الدولية ، ولذا اكتفى وزير المستعمرات البريطانى بإبلاغ وهلم الثانى بأن ألمانيا تستطيع أن تعتمد على مساعدات بريطانيا المالية فى بناء خط حديد بغداد، وفى تقسيم مراكش إلى منطقتى نفوذ بريطانية وألمانية(٢). وعلى هذا النحو لم تبد بريطانيا بادىء ذى بدء أى اعتراض على إنشاء خط حديد بغداد طالما أن المصالح البريطانية ممثلة فى هيئة مديرى شركة حديدى الأناضول ، وطالما أنه لم يتضح بعد أن الألمان يعملون لمد هذا الخط الحديدى إلى الخليج العربى . وفى غضون شهرى أبريل ومايو من عام ١٨٩٩ ظهرت بعض المقالات فى الصحف والمجلات البريطانية لكبار الكتاب السياسيين ، الذين أعربوا فيها عن تفضيلهم لتواجد الألمان فى الأناضول والعراق على أن يحصل الروس على موطىء قدم هناك ، على أساس أن الروس سوف يغلقون الباب فى وجه التجارة البريطانية فى هذه المناطق . وحتى سفير بريطانيا فى الآستانة سير نيقولاس أوكونور لم يجد أية غضاضة فى أن يقوم الألمان ببناء خط حديد بغداد طالما أن هناك فرصة لاشتراك البريطانيين معهم فى بنائه .

(١) Earle, E.M. : op. cit., p. 86.

(٢) The Cambridge History of he British Empire, vol. 3, p. 518.

وتمشياً مع هذا الاتجاه ، قام سيسل رودس أثناء زيارته لبرلين فى مارس عام ١٨٩٩ بتشجيع الألمان على المضى قدماً فى بناء خط حديد بغداد ، وقارن بين رسالة ألمانيا التى تهدف إلى فتح آسيا الصغرى للاستثمارات الأجنبية وإدخال مشروعات الرى فى العراق وبين رسالة بريطانيا التى تهدف إلى تطوير القارة الإفريقية وإدخال الحضارة الأوروبية فى ربوعها . وعلى ذلك ، فلم يكن من غير المنتظر أمام عدم اعتراض بريطانيا على مد خط حديد بغداد أن يعلن السلطان عبد الحميد الثانى فى ٢٧ نوفمبر عام ١٨٩٩ عن منحه شركة خط حديد الأناضول الامتياز الذى سبقت الإشارة إليه لبناء خط حديدى فى خلال ثمانى سنوات من قونية إلى بغداد والبصرة(١) .

دعم النفوذ البريطانى فى الكويت :

ومن الضرورى الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تكترث كثيراً لبناء خط حديدى تحت السيطرة الألمانية من قونية إلى بغداد وحتى إلى البصرة. ولكن عندما اتضح فى عام ١٩٠٠ أن الألمان قد استقر عزمهم على أن يجعلوا من الكويت نهاية لهذا الخط الحديدى ، ثارت ثائرة بريطانيا، لأن امتداد هذا الخط إلى الكويت من شأنه القضاء على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج العربى ، وربما أثر هذا على نفوذ بريطانيا فى الهند . ولهذا قررت بريطانيا أن تمنع إنشاء هذا القسم من الخط الحديدى الذى سوف يمتد من البصرة إلى الكويت مهما كلفها ذلك من جهد(٢) .

وفى سبيل ذلك لجأت بريطانيا إلى دعم نفوذها فى الكويت مستغلة الظروف التى ألجأت شيخها مبارك آل الصباح إلى إبرام اتفاقية يناير عام ١٨٩٩ معها ، وهى الاتفاقية التى وضعت الكويت من الناحية العملية تحت

(١) Langer, W : op. cit., pp. 643-4.

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٦٦ .

الحماية البريطانية . وكانت بعثة ألمانية برئاسة ستمريخ Stemrich القنصل الألمانى العام فى استانبول قد غادرت العاصمة العثمانية فى مطلع عام ١٨٩٩ للقيام بمسح شامل للجهات التى سوف يمتد عبرها خط حديد بغداد واستكشاف إمكانياتها الاقتصادية والاستراتيجية ، وتحديد مسار الخط الحديدى فى ضوء هذه الإمكانيات(١) . ووصلت البعثة الألمانية فى أوائل عام ١٩٠٠ إلى الكويت للبحث عن نهاية مناسبة لخط حديد بغداد(٢) . وحاول ستمريخ مفاوضة الشيخ مبارك لتحديد موقع نهاية الخط الحديدى عند رأس كاظمة ، ولكن مبارك — بإيعاز من السلطات البريطانية فى الخليج على ما يبدو — قابله بجفاء ظاهر ورفض الهدايا التى قدمها إليه ، كما رفض أن يتنازل له عن أية أراض حول رأس كاظمة تنفيذاً لاتفاقية يناير عام ١٨٩٩ مع بريطانيا . وفى مايو عام ١٩٠٠ وقع الشيخ مبارك اتفاقاً بحظر استيراد الأسلحة إلى الكويت وتصديرها منها ، وسمح للسفن البريطانية بتفتيش السفن التى يشتبه فى حملها سلاحاً ومصادرة ما تحمله من أسلحة .

وحاول السلطان عبد الحميد الثانى تحت ضغط ألمانيا أن يرغم الشيخ مباركا على الاعتراف بتبعيته للدولة العثمانية . فى ديسمبر عام ١٩٠١ وصلت السفينة الحربية التركية « زحاف » إلى ميناء الكويت ، ووجهت إنذاراً إلى الشيخ مبارك بان يسمح ببقاء فصيلة عسكرية تركية فى الكويت أو يعتزل منصبه ويغادر البلاد إلى القسطنطينية . ويقول ديكسون إن مباركا رد على الإنذار رداً سياسياً ولكنه سلبى ، واضطرت « زحاف » إلى الانسحاب . وعلى أواخر هذا الشهر كان هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن المؤامرات التى كان ينسج خيوطها الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم على وشك أن تؤتى ثمارها . إذ كان من الواضح أن

(١) Earle, E.M. : op. cit., p. 34.

(٢) Wilson, Sir A : op. cit., p. 252.

الكويت سوف تتعرض لهجوم برى مشترك من جانب القوات التركية وقبائل شمر ، فتزحف القوات التركية على الإمارة من البصرة ، فى حين تزحف عليها من ناحية حائل قبائل شمر بقيادة عبد العزيز بن متعب آل الرشيد . وعلى الفور اتخذت القوات البحرية البريطانية فى الخليج العربى ترتيبات عاجلة للدفاع عن الكويت ، مما اضطر ابن الرشيد للانسحاب عائداً إلى حائل ، كما انسحب الأتراك بدورهم إلى البصرة (١) .

ومع ذلك ، فقد استمرت الدولة العثمانية تتطلع لغزو الكويت عن طريق أتباعها وصنائعها . ففى خريف عام ١٩٠٢ قام الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم ، الذى كانت الدولة العثمانية قد اعترفت به حاكماً على منطقة الدورة على الجانب الفارسى من الخليج ، بإعداد حملة للاستيلاء على الكويت ، وهى الحملة التى أسندت قيادتها إلى حمود آل الصباح أحد أبناء إخوة مبارك المنافسين له على عرش الإمارة الكويتية ، واشتركت فيها بعض القبائل العربية من منطقة الدورة . وكانت خطة الحملة هى مهاجمة الكويت بغتة حتى لا يترك للانجليز فرصة للتدخل ، إلا أن قائد « لابوينج » Lapwing — إحدى قطع الأسطول البريطانى فى الخليج العربى — تلقى أنباء عن هذه الحملة فى ٣ ديسمبر عام ١٩٠٢ بينما كانت سفينته راسية فى الفاو ، فأسرع بالإبحار صوب الكويت لتلافى هجوم الحملة المفاجىء . وأجرى البحث عن المغيرين دون جدوى فى البداية . وفى ٥ ديسمبر عثر على بعضهم عند رأس العجوزة شرقى ميناء الكويت . وطاردت زوارق « لابوينج » المسلحة سفينتين للحملة كانتا تحملان ١٥٠ رجلا مسلحاً . وبعد معركة عنيفة تم الاستيلاء على السفينتين بما تحملان من أسلحة وذخيرة ، كما أسر من فيهما . وتمكن بقية أفراد الحملة من

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, pp. 139- 140.

العرب عن طريق خور عبد الله صوب السواحل الفارسية للخليج (١) .

وفى خلال عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٣ كانت الطرادات الروسية والفرنسية تعرج على ميناء الكويت الزيارة . ومع أن هذه الزيارات لم تؤثر على الوضع الداخلى فى الكويت(٢) ، إلا أنها جعلت بريطانيا تنزل بكل ثقلها لتأكيد نفوذها فى الخليج العربى . ففى عام ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون بجولة فى إمارات ومشيخات الخليج العربى زار خلالها الكويت فى نوفمبر من هذا العام ، ومنح الشيخ مبارك لقب سير وقلده وشاح نجمة الهند . وفى فبراير عام ١٩٠٤ وافق مبارك على عدم السماح لأية دولة بخلاف بريطانيا بإقامة مكاتب للبريد فى الكويت . وفى يونيه من هذا العام عين أول وكيل سياسى لبريطانيا فى الكويت ، ووصل إليها فى أغسطس أول شاغل لهذا المنصب . وقد مت الدولة العثمانية بهذا الصدد احتجاجات كانت عديمة الجدوى(٣) .

وفى أثناء ذلك كان السلطان عبد الحميد الثانى قد منح فى ١٨ مارس عام ١٩٠٢ شركة حديد الأناضول الامتياز الثانى لبناء خط حديد بغداد ، وأبرق الامبراطور ولهلم الثانى إلى السلطان معبراً عن شكره الشخصى لصدور هذا الامتياز(٤) . وبعد حوالى عام عقدت الحكومة العثمانية مع أصحاب الامتياز اتفاقية فى ٥ مارس عام ١٩٠٣(٥) ، أسست بموجبها شركة خط حديد بغداد برأس مال قدره ١٥ مليون فرنك ، لكى تتولى مد الخط الحديدى فيما وراء قونية إلى بغداد والبصرة ، تحت الإشراف المشترك للبنك الإمبراطورى العثمانى .

---

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 140.

(٢) Wilson, Sir A.T. : op. cit., p. 252.

(٣) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 140 ; Wilson, Sir A. : op. cit., p. 252.

(٤) Earle, E.M. : op. cit., p. 68.

(٥) Hurewitz, J.C. : op. cit., Doc. No. 103, pp. 252-263.

ومما يجدر ذكره أن البصرة لم تعين بصورة قاطعة كنقطة نهاية للخط الحديدى ، لأن عقد الامتياز الذى سبقت الإشارة إليه اشترط بناء خط فرعى من الزبير إلى نقطة على الخليج العربى يتفق عليها فيما بعد بين الحكومة العثمانية وبين أصحاب الامتياز . وكان من الواضح أن المقصود بهذه النقطة الواقعة على الخليج هى الكويت .

وعلى العموم فقد منح أصحاب الامتياز حق إنشاء ما يلزم من منشآت فى بغداد والبصرة وعند نهاية الخط الحديدى على الخليج العربى لتسهيل رسو السفن وشحن وتفريغ وتخزين البضائع . وفضلا عن ذلك ، فقد منحت شركة خط حديد بغداد حق الملاحة فى نهرى دجلة والفرات وكذلك فى شط العرب طوال مدة بناء الخط الحديدى ، وذلك لنقل المواد اللازمة لبناء وتشغيل الخط الرئيسى وفروعه . وقد أثارت تلك الحقوق مخاوف وغضب شركة « إخوان لينش » Lynch Brothers البريطانية للملاحة النهرية فى دجلة والفرات ، مما دفعها إلى معارضة بناء خط حديد بغداد(١) .

وكان الألمان قد شرعوا منذ عام ١٩٠٣ فى بناء خط حديد بغداد على الرغم من معارضة بريطانيا وروسيا . أما فرنسا فقد توقفت عن معارضة المشروع بعد أن اشترك الرأسماليون الفرنسيون فى تمويله ، وبعد أن منح السلطان عبد الحميد الثانى الشركات الفرنسية امتيازات مماثلة فى سوريا وفلسطين . ومع أن الخط لم يمتد لأكثر من ٢٠٠ كيلو متر فيما وراء قونية عام ١٩٠٤ ، ثم تأخر عبور الخط لجبال طوروس إلى سنة ١٩١٠ بسبب المصاعب السياسية والمالية(٢) ، إلا أن الإنجليز كانوا يعملون أثناء ذلك لعرقلة وصول الخط إلى الكويت(٣) . ففى عام ١٩٠٧ عقدوا مع الشيخ

---

(١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 74-81.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ٢٠١ .

(٣) Newton, A.P. : A Hundred Years of the British Empire, pp. 353-4.

مبارك اتفاقاً وافق بموجبه على أن يؤجر بصفة دائمة إلى الحكومة البريطانية مقابل ستين ألف روبية سنوياً قطعة من الأرض بين بندر الشويخ ومدينة الكويت . ومن المرجح أن هذه الخطوة من جانب بريطانيا كانت رداً على مشروع خط حديد بغداد ، حيث كان من المفروض أن يمتد الخط من البصرة إلى الكويت. ولا يخفى أن تحصين قطعة الأرض هذه المؤجرة من جانب بريطانيا وتحويل بندر الشويخ إلى قاعدة بحرية أو محطة فحم بريطانية ، كان من شأنه أن يمكن بريطانيا من التحكم فى ثغر الكويت ، وأن يجعل بالتالى الموقع المقترح لنهاية الخط الحديدى على الجانب الشمالى من خليج الكويت تحت رحمة نيران المدفعية البريطانية وقد تعهدت بريطانيا مقابل استئجارها لهذه الأرض بالاعتراف بامارة الكويت بحدودها الراهنة للشيخ مبارك وخلفائه من بعده ، كما تعهدت بألا تحصل أية رسوم جمركية فى المنطقة المؤجرة أو فى أية أراض أخرى تستأجرها فيا بعد من الشيخ مبارك أو من خلفائه من بعده . واحتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بحق إنهاء إيجار منطقة بندر الشويخ فى أى وقت تشاء (١) .

ومع أن المعارضة الروسية البريطانية لمشروع خط حديد بغداد قد ازدادت عقب الاتفاق البريطانى الروسى بشأن تقسيم فارس عام ١٩٠٧ ، وهو اتفاق — كما يقول سومرفيل — كان يسمح بأن يتجول الدب الروسى حراً فى الأجزاء الشمالية من فارس والأسد البريطانى فى أجزائها الجنوبية(٢) ، إلا أن الحكومة البريطانية برئاسة سيرهنرى كامبل بانرمان H. Campbell-Bannerman (١٩٠٦ — ١٩٠٨) كانت على استعداد لسحب معارضتها لهذا المشروع إذا ماترك للبيوت المالية البريطانية بناء وتشغيل أجزاء الخط الحديدى من بغداد إلى الخليج العربى . وقد أحيط

---

(١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 141.

(٢) Somervell, D.C. : Modern Europe, 1871-1939, p. 58.

الإمبرطور ولهلم الثانى علما بذلك أثناء زيارته لبريطانيا عام ١٩٠٧ من جانب لورد هالدين Haldane وزير الدفاع وسيرإدوارد جراى Grey وزير الخارجية وغيرهما من الساسة البريطانيين المسئولين .

أما المعارضة الروسية للمشروع فلم تستمر طويلا . ففى مؤتمر بوتسدام بين امبراطور ألمانيا وقيصر روسيا ، بحثت قضية سكة حديد بغداد . وبمقتضى اتفاقية بوتسدام فى ١٩ أغسطس عام ١٩١١ ، تعهد قيصر روسيا بالكف عن معارضته لمشروع سكة حديد بغداد ، مقابل تعهد إمبراطور ألمانيا بالكف عن التدخل فى الشئون الداخلية الفارسية والاعتراف بالنفوذ الروسى فى القسم الشمالى من فارس(١) .

وكان رجال الاتحاد والترقى الذين استأثروا بالسلطة فى القسطنطينية منذ عزل السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٩ ، لا يكفون أثناء ذلك عن محاولة إخضاع الكويت بإرسال الحملات إليها عن طريق شيخ قبائل المنتفك سعدون باشا(٢) ، الأمر الذى قوبل من جانب بريطانيا بالإصرار على الاستئثار بالنفوذ السياسى والاقتصادى فى الكويت. فى أغسطس عام ١٩١١ تعهد الشيخ مبارك للكابتن شكسبير Shakespare الوكيل السياسى فى الكويت ، بألايستجيب إلى الطلبات التى تقدم إليه للبحث عن اللؤلؤ أولصيد الاسفنج فى مياهه الإقليمية إلا بمشورة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج وبموافقة حكومة الهند البريطانية(٣) . وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٣ تعهد الشيخ مبارك كتابياً بألا يمنح حق التنقيب عن البترول واستغلاله فى الكويت لأى شخص دون الرجوع إلى الحكومة

---

(١) The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 552.

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى . الوثيقة رقم ٤ ص ٢٦٠ .

البريطانية(١) .

ومع ذلك ، فقد كان بسبب رغبة الحكومة العثمانية فى تسوية خلافاتها مع بريطانيا ، أن دخلت فى مفاوضات مع حكومة هربرت هنرى أسكويث Herbert Henry Asquith حول عدة مسائل تتعلق بالممتلكات التركية فى آسيا وسكة حديد بغداد والامتيازات الأجنبية والرسوم الجمركية . وقد جرت هذه المفاوضات فى لندن ، وتولاها من قبل الحكومة العثمانية حقى باشا الذى كان قد تولى من قبل منصب الصدارة العظمى ، وأسفرت عن عدة اتفاقيات ، يهمنا منها اتفاقيتا ٢٩ يوليه و ١٢ أغسطس عام ١٩١٣ . وكان أهم ما جاء بهاتين الاتفاقيتين بخصوص امارات الخليج العربى وسكة حديد بغداد ما يلى(٢) :

أولاً — تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما لها من حقوق ومطالب فى شبه جزيرة قطر ، وتتعهد بسحب كل ما كان لها من موظفين وجنود هناك كما تتنازل عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب فى جزر البحرين .

ثانياً — تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقيات التى عقدت بين بريطانيا وشيخ الكويت ، وتتعهد بألا تتدخل فى شئون الكويت الداخلية أو الخارجية ، على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثمانى ، وإذا أراد فإنه يستطيع أن يضيف إلى زاويته كلمة « الكويت » . وفضلا عن ذلك ، فإن الدولة العثمانية تتعهد بالمحافظة على حقوق الشيخ مبارك فى أملاكه بالعراق الجنوبى .

(١) سيد نوفل : المصدر السابق . الوثيقة رقم ٥ ص ٢٦١ وكذلك:
Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 1, p. 272.

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٠٤ — ٢١٢ وكذلك:
Earle, E.M. : op. cit., pp. 255-6 ; Dickson, H.R.P. : op. cit., pp. 147-8.

ثالثاً — تعترف بريطانيا بالسيادة العثمانية على الكويت ، كما تتعهد بألا تقوم بإعلان الحماية على تلك الإمارة .

رابعاً — يكون للدولة العثمانية ممثل لدى شيخ الكويت لكى يتولى حماية الرعايا العثمانيين والمصالح العثمانية فى الإمارة .

خامساً — تتعهد الحكومة العثمانية بأن يكون فى مجلس إدارة شركة حديد بغداد عضوان بريطانيان يتم انتخابهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية

سادساً — تكون البصرة هى نهاية خط حديد بغداد ، ولا يمد الخط إلى ما بعد البصرة إلا بعد اتفاق الحكومة البريطانية ، والشروط التى ترضى بها الحكومة الأخيرة .

سابعاً — تعلن الحكومة العثمانية بأن شركة حديد بغداد قد تخلت عن جميع الحقوق التى كانت قد منحت لها لمد الخط الحديدى إلى ما بعد البصرة ولإنشاء مرفأ فى الخليج .

ومن الجدير بالذكر أن هاتين الاتفاقيتين ظلتا دون تصديق بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب إلى جانب دول الوسط ضد بريطانيا وحلفائها .

مصادر مختارة

أولا : المصادر العربية :

١ — أحمد بن زيني دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية .

٢ — : خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام .
القاهرة ١٣٠٥ هـ

٣ — أحمد عزت عبدالكريم (الدكتور) : « العلاقات بين الشرق العربي وأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر » . من دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة .

٤ — أحمد علي : آل سعود . مكة ١٩٥٧ .

٥ — أحمد فخري (الدكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها . القاهرة ١٩٥٧ .

٦ — أحمد مصطفى أبو حاكمة (الدكتور) : تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة . القاهرة ١٩٦٨ .

٧ — أمين الريحاني : ملوك العرب أو رحلة في بلاد العرب (في مجلدين)
بيروت ١٩٢٩ .

٨ — : تاريخ نجد الحديث وملحقاته . بيروت ١٩٥٤

٩ — أمين محمد سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم (في مجلدين)
القاهرة ١٩٣٣ .

١٠ — : اليمن . تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري . القاهرة ١٩٥٩ .

١١ — أنيس صايغ (الدكتور) : الهاشميون والثورة العربية الكبرى .
بيروت ١٩٦٦ .

١٢ — السيد مصطفى سالم (الدكتور) : تكوين اليمن الحديث . اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ — ١٩٤٨ . القاهرة ١٩٦٣

١٣ — : الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ .
القاهرة ١٩٦٩ .

١٤ — جمال زكريا قاسم (الدكتور) : الخليج العربي . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ .
القاهرة ١٩٦٦ .

١٥ — حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٥٦ .

١٦ — حسين مؤنس (الدكتور) : الشرق الإسلامي في العصر الحديث .
القاهرة ١٩٣٨ .

١٧ — ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية . بيروت ١٩٦٥ .

١٨ — سيد نوفل (الدكتور) : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي .
القاهرة ١٩٦٠ .

١٩ — صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (في مجلدين) بيروت ١٩٥٧ .

٢٠ — صلاح العقاد (الدكتور) : الاستعمار في الخليج الفارسي .
القاهرة ١٩٥٦ .

٢١ — عبد الحميد البطريق (الدكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧—١٨٤٠ . القاهرة ١٩٦٩ .

٢٢ — عبد القادر المغربي : جمال الدين الأفغاني .

٢٣ — عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن .
القاهرة ١٩٥١ .

٢٤ — عبد الله ، الملك : مذكرات الملك عبد الله . نشر أمين أبو الشعر ، عمان ١٩٦٥ .

٢٥ — عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن . القاهرة ١٩٢٧ .

٢٦ — فؤاد حمزه : قلب جزيرة العرب . مكة ١٩٣٣ .

٢٧ — لوثروب ستودار : حاضر العالم الإسلامى . ترجمة عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان . جزآن . القاهرة ١٣٤٣ هـ .

٢٨ — محمد أنيس (الدكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ — ١٩١٤ .

٢٩ — محمد فريد : تاريخ الدولة العلية (١٨٩٦) .

٣٠ — محمود على الداود (الدكتور) : الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠ — ١٩١٤ .

٣١ — نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العرب السعيدة ،

٣٢ — هاملتون جب وآخرون : وجهة الإسلام . نظرة فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى . ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده . القاهرة ١٩٣٤ .

ثانياً : المصادر الأوروبية :

1 — Abdullah, King : Memoirs of King Abdullah of Transjordan, ed. by Philip P. Graves, London, 1950.

2 — Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sandas relating to India and Neighbouring Countries, 12 vols., Calcutta, 1876-1892.

3 — Anis, M. : England and the Suez-Route in the Eighteenth Century, Cairo, 1957.

4 — Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny. Translated from the French by Denis Weaver, London, 1957.

5 — Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire. A Study of the Establishment, Activities, and Significance of the Administration of the Ottoman Public Debt, New York, 1929.

6 — Burckhardt, J.L. : Notes on the Bedouins and Wahabys, London, 1830.

7 — Bury, G.W. : Arabia Infelix, or the Turks in Yemen, London, 1915.

8 — Cecil, Lady G. : The Life of Robert, Marquis of Salisbury, 4 vols., London, 1921, 1931, 1932.

9 — Curzon, G.N. : Persia and the Persian Question, 2 vols., London, 1892.

10 — de Gaury, G. : Rulers of Mecca, London, 1951.

11 — de Tott, Baron : Mémoires de Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares (1785).

12 — Driault, E. : La formation de l'Empire de Mohamed Aly. De l'Arabie au Soudan (1814-1823), Le Caire, 1928.

13 — ———— : La Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres, Paris, 1921.

14 — Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway. A Study in Imperialism, New York, 1924.

15 — Encyclopaedia of Islam. 1st eld., 4 vols. and suppl., Leiden, 1913-38, 2nd ed., 1954.

16 — Engelhardt, E. : La Turquie et le Tanzimat, 2 vols., Paris, 1882-4.

17 — Gibb, H.A.R. : Modern Trends in Islam, Chicago, 1947.

18 — Gibb, H.A.R. and Bowen, H. : Islamic Society and the West. A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, vol. 1, Oxford, 1960.

19 — Hasluck, F.W. : Christianity and Islam under the Sultans, ed. by Margaret M. Hasluck, 2 vols., Oxford, 1929.

20 — Haydar, A.M. : The Life of Midhat Pasha. A Record of his Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder, London, 1903.

21 — Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism. The Life and Teachings of Ziya Gökalp, London, 1950.

22 — Hogarth, D.G. : Arabia, Oxford, 1922.

23 — Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record, 2 vols., Princeton, 1956.

24 — Jacob, H. : Kings of Arabia, London, 1923.

25 — Kedourie, E. : England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921, London, 1956.

26 — Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism. A Penetrating and Revelatory Study of European Diplomacy in the Crucial Period from 1890 to 1902, New York, 1956.

27 — Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, New York 1952.

28 — Lewis, B. : The Arabs in History, London, 1950.

29 — ———— : The Emergence of Modern Turkey, Oxford, 1961.

30 — Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.

31 — Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question. An Historical Study in European Diplomacy. Fourth Edition, Oxford, 1958.

32 — Mears, E.G. and others : Modern Turkey. A Politico-Economic Interpretation 1908-1923, New York, 1924.

33 — Miller, W.M. : The Ottoman Empire and its successors 1801-1927, Cambridge, 1927.

34 — Neibuhr, C. : Description de l'Arabie, faite sur des observations propres et des avis recueillis dans les lieux mêmes, Amsterdam 1774.

35 — Palgrave, W.G. : A Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.

36 — Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, London, 1955.

37 — Ramsaur, E.D. : The Young Turks. Prelude to the Revolution of 1908, Princeton, 1957.

38 — Sadlier, G.F. : Diary of a Journey across Arabia from el Katif in the Persian Gulf to Yambo in the Red Sea, during the year 1819, Bombay, 1866.

39 — Stitt, G. : A Prince of Arabia (1948).

40 — Temperley, H.W. : England and the Near East, London, 1936.

41 — The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, Cambridge, 1959.

42 — Valyi, F. : Europe in Asia Minor.

43 — Weygand, Général : Histoire militaire de Mohamed Aly et de ses fils, 2 vols., Paris, 1936.

44 — Wilson, Sir A.T. : The Persian Gulf. An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the twentieth century, London, 1959.

فهرس

الموضوع — صفحة

الموضوع — صفحة

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٦٣ / ١٩٧٠

المطبعة العالمية ١٦أ و ١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة